بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

بعنوان :

أثر السياسات المصرفية على صادرات الثروة الحيوانية السودانية

(بالتطبيق علي بنك الثروة الحيوانية)

في الفترة من (2010م – 2015م)

إعداد الطالب :

عز الدين الطيب عبد الرازق

إشراف الدكتور :

عثمان الطيب الفكي عثمان

1439 هـ - 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥ ﴾

صدق الله العظيم

سورة العلق:الآيات (١ – ٥)

الإهداء

.....

الي والدتي العزيزة التي ضحت من اجلنا بالغالى والنفيس.

الي روح والدي له الرحمة والمغفرة.

الي زوجتي الفاضلة وابنائى الأعزاء.

الي كل من علمني حرفا.

أهدى هذا الجهد

الباحث

الشكر والتقدير

الشكر أجزله لله فاطر السماوات والأرض الذي مهد لي الطريق وسهل لي ما أصبو إليه القائل في كتابه العزيز (ولئن شكرتم لأزيدنكم)والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أتقدم بالشكر من بعد الله سبحانه وتعالي

لجامعة شندي متمثلة في كلية الدراسات العليا التي أتاحت لي الفرصة لنيل هذه الدرجة العلمية. والشكر للدكتور : عثمان الطيب الفكي عثمان الذي اشرف على هذا البحث منذ أن كان فكرة إلي أن صار واقعا ملموساً ولم يبخل بفكره وجهده ووقته فكان خير معين، والشكر موصول لأسرة مكتبة جامعة شندي وأسرة مكتبة جامعة الخرطوم و أسرة مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وبنك الثروة الحيوانية ووزارة الثروة الحيوانية وإلي كل من تعاون معي وأسهم في تسهيل مهمتي وساعدني في إخراج وطباعة هذا البحث ولم يتسع المجال لذكرهم.

الباحث

المستخلص

تناولت هذه الدراسة (آثر السياسات المصرفية علي صادرات الثروة الحيوانية السودانية في الفترة من 2010م – 2015 م) .

تمثلت مشكلة الدراسة في أن السودان يتمتع بموارد اقتصادية كامنة مثل الثروة الحيوانية لم يتم تسخيرها عن طريق توظيفها بطريقة رشيدة ولا شك أن ذلك قد انعكس علي نقصان في معدلات النمو الاقتصادي بالبلاد مما ينعكس سلباً وبصورة ملحوظة علي أداء قطاع التجارة الخارجية .

تمثلت أهمية الدراسة في أنها تجذب الانتباه وتسلط الضوء علي مدى تأثير السياسات المصرفية علي صادرات الثروة الحيوانية لما يلعبه التصدير من دور مهم في رفع مستوى الرفاهية للمجتمعات وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لفائض السلع وإيجاد وسائل تخدم التوجه الاقتصادي.

تنص الدراسة علي ثلاثة فرضيات تم اختبار صحتها واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي ومنهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لإدخال بيانات الدراسة ثم استخدام النسب المئوية والانحراف المعياري واختبار كآي تربيع لإجابات مجتمع الدراسة وقد تم جمع بيانات الدراسة بواسطة استبانه ، تكونت عينة الدراسة من (75) مبحوث تم اختيارها عن الطريقة العشوائية الطبقية.

وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها :

- ان حجم الصادرات من المواشي السودانية لا يتناسب مع إعداد الثروة الحيوانية بالبلاد.
- عائدات صادرات اللحوم المصدرة اقل بكثير من حجم المساهمة التي يجب ان يلعبها هذا القطاع.
- رغم امتلاك السودان لثروة حيوانية كبيرة، إلا ان حجم الاستفادة من الجلود المنتجة يعتبر ضعيفا جدا.

كما توصلت الدراسة إلي العديد من التوصيات أهمها :

- ضرورة إجراء التعداد الحيواني الشامل لحصر أعداد الثروة الحيوانية ودعم بنية المعلومات والإحصائيات لسلامة خطط تنمية وترقية القطيع القومي .
- إنشاء مؤسسة وهيئة ذات كيان مستقل تعني بصادرات الثروة الحيوانية والسمكية ومنتجاتها وتشرف علي تنظيم الأسواق الداخلية والخارجية وتعمل علي تسهيل حركة نقل وانسياب المواشي من مواقع الإنتاج الي أماكن الاستهلاك ومنافذ الصادر .
- تبني برامج تحسين نسل السلالات من الأنعام المحلية بالانتخاب والتهجين والتوسع في برامج التلقيح الصناعي علي نطاق القطر ودعم برامج الإنتاج المكثف لتلبية حاجات الصادر.

Abstract

The study has dealt with the impact of applying banking policies on the exports of Sudanese animal wealth during the period (2010 – 2015).

The problem of the study is represented by the fact that Sudan has huge unexploited economic resources which are irrationally utilized and that was reflected in the decline of economic growth rates. This will negatively affect the performance of foreign trade sector.

The importance of the study is exemplified by attracting the attention and shedding light on the extent of the effect of banking policies on the exports of animal wealth, since exportation play an important role in raising the level of prosperity of societies through the best exploitation of the excess of goods and finding ways and means that serve the economic orientation.

Three hypotheses were formulated and tested .

The study adopted the historical research methodology, the deductive methodology , case study and the descriptive analytical methodology using the statistical package of social sciences (SPSS) for data entry of the study as well as using percentages , standard deviation and Quai square test. Data of the study was collect by a questionnaire.

The sample size of the study was formed of (75) individuals chosen by the stratified random sampling .

the study attained many results , the most important of which are :

- The volume of exports of Sudanese livestock is not combatable with the number of animal wealth in the country.
- The revenues of exported meat is less than the contribution that should be performed by this sector .
- In spite of the huge slaughtered animals annually for local consumption and social ceremonies , the utilization of produced animal skins was considered to be very week.

The study recommended many recommendations , the most important of which are :

- It is necessary to perform a comprehensive animal censes to count the number of animal wealth and to consolidate data and statistics for the wellbeing of developing plans and promotion of the national herd .
- Establishment of an independent corporation which is concerned with the exports of animal wealth and fish and their products ,this corporation supervises the organization of internal and external markets and facilitates the flow of livestock from places of production to places of consumption and export outlets.
- Adoption of programs of upgrading local varieties of livestock through breeding , hybridization and expansion in the programs of artificial in cementation all over the country as well as consolidating the programs of intensive production to meet the needs of exports.

قائمة الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	**أ**
الإهداء	**ب**
الشكر والتقدير	**ج**
المستخلص	**د**
Abstract	**هـ**
قائمة الموضوعات	**و**
قائمة الجداول	**ح**
قائمة الأشكال	**ي**
قائمة الملاحق	**ل**
المقدمة	
أولاً : الإطار المنهجي للدراسة	**2**
ثانياً : الدراسات السابقة	**6**
الفصل الأول : المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية	
المبحث الأول : نشأة التجارة الخارجية وأهميتها ومفهومها وأهدافها	**17**
المبحث الثاني : التجارة الخارجية فى الدول النامية	**28**
الفصل الثاني : صادرات الثروة الحيوانية السودانية	
المبحث الأول : سياسة الصادرات السودانية	40
المبحث الثاني : صادرات الثروة الحيوانية	52

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن بنك الثروة الحيوانية	68
المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية	71
الخـــاتمة	
أولاً : النتائج	122
ثانياً : التوصيات	123
المصادر والمراجع	125
الملاحق	130

قـــــائمة الجــداول

رقم الجدول	عنوان الجــدول	رقم الصفحة
(2/ 2/1)	تقديرات الأعداد بألف رأس لعام 2012م – 2014م	57
(2/ 2/2)	تقديرات الأعداد للثروة الحيوانية لعامي 2013م – 2014 م	57
(2/ 2/3)	تقديرات المنتجات الحيوانية بألف طن 2010م – 2012 م	58
(2/ 2/4)	تقديرات الأعداد للثروة الحيوانية بألف طن لعامي 2013 م – 2014 م	58
(2/ 2/5)	الطاقة التشغيلية لمراكز التفتيش والحقن البيطرية بالسودان	60
(2/ 2/6)	مساهمة الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي 2011م – 2014 م	65
(2/ 2/7)	صادرات الثروة الحيوانية من المواشي الحية بالرأس 2010م – 2014م	65
(3/1/1)	فروع بنك الثروة الحيوانية بالسودان	70
(3/2/1)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع	74
(3/2/2)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	75
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوي العلمي	76
(3/2/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	77
(3/2/5)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	78
(3/2/6)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولي	79
(3/2/7)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	80
(3/2/8)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	81
(3/2/9)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	82
(3/2/10)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	83
(3/2/11)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	84
(3/2/12)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	85
(3/2/13)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	86
(3/2/14)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة	87
(3/2/15)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة	88
(3/2/16)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر	89
(3/2/17)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر	90

رقم الجدول	عنوان الجــدول	رقم الصفحة
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة عشر	91
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر	92
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر	93
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر	94
(22/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر	95
(23/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر	96
(24/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة عشر	97
(25/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العشرون	98
(26/2/3)	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية والعشرون	99
(27/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية والعشرون	100
(28/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة والعشرون	101
(29/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة والعشرون	102
(30/2/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولي	103
(31/2/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	105
(32/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي	107
(33/2/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	109
(34/2/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	111
(35/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	113
(36/2/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	115
(37/2/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	117
(38/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	119

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشـكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع	74
(2/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	75
(3/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوي العلمي	76
(4/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	77
(5/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	78
(6/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولي	79
(7/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	80
(8/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	81
(9/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	82
(10/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	83
(11/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	84
(12/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	85
(13/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	86
(14/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة	87
(15/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة	88
(16/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر	89
(17/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر	90
(18/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة عشر	91
(19/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر	92
(20/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر	93
(21/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر	94
(22/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر	95
(23/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر	96
(24/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة عشر	97
(25/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العشرون	98

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(26/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية والعشرون	99
(27/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية والعشرون	100
(28/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة والعشرون	101
(29/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة والعشرون	102
(30/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي	107
(31/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	113
(32/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	119

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	الإستبانة	130
2	محكمو الإستبانة	135

المقدمة :

أولاً : الإطار المنهجي للدراسة

ثانياً : الدراسات السابقة

المقدمة

إن سعي الإنسان لاغتنام خيرات الأرض وتبادلها مع غيره لإشباع الحاجات أياً كانت المسافات أو الفواصل يعتبر من سنن الحياة التي فرضها الله تعالي (فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ...) وقال سبحانه وتعالي : (فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ...) .. حيث لا يمكن للدول والشعوب المختلفة أن تستغني عن قيام العلاقات الاقتصادية بين بعضها البعض سواء كان ذلك في شكل تبادل سلع وخدمات أم انتقالات دولية لرؤوس الأموال والأفراد ، ويعرض التاريخ مراحل وصور مشاكل التبادل الدولي بين الأمم منذ القدم وكيف إن الحضارات الضاربة في القدم كعهد الفراعنة في مصر وأهل فينقيا قد صاحبتها تجارة دولية دائبة الحركة ، بل إن تيارات التجارة بين الدول لم تكن تظهر عقبات ومخاطر الطرق في تلك الأزمنة بحرية كانت أم برية ، وتعاظمت أهمية التجارة الدولية بمرور الزمن حيث بلغ حجم التجارة الدولية نسبة كبيرة من الناتج القومي لكثير من البلاد ، وقد نهضت التجارة الخارجية بصفة خاصة لتحتل مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي في مختلف الدول منذ قيام الاقتصاد الرأسمالي وبعد زوال الركود الذي ساد عهود الإقطاع بالقرون الوسطي كان للرأسمالية التجارية وبعدها الرأسمالية الصناعية مرتبطة بنشاط التجارة الخارجية وتأثيرها المهين والموجه لسائر قطاعات النشاط الاقتصادي وتطورها وقد سجل التاريخ العديد من الإنجازات الإنمائية لدى كثير من الدول بفضل النمو الاقتصادي المستند إلي انتعاش الصادرات مع التوسع في التصنيع .

وشهد التاريخ الاقتصادي الحديث بعض الأحداث والعوامل التي فجرت طاقات التجارة ورفعت المعاملات الاقتصادية بين الدول لتحتل أهميتها .

ومن ابرز تلك العوامل والأحداث الكشوف الجغرافية منذ أواخر القرن الخامس عشر والتي أسفرت عن التوصل إلي الدنيا الجديدة وما فيها من خيرات وموارد وهكذا تبلورت الدولة واستيعاب الأمن في ظل الدولة الحديثة التي حل نفوذها محل السلطات المتفرقة لأمراء الإقطاع ، هذا فضلاً عن ظهور الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وما صاحبها من استخدام الإنسان لطاقة البخار والكهرباء والآلات مما دفع بالإنتاج

خطوات هائلة وأتاح من وسائل النقل ما سهل تداول أنواع وكميات السلع الضخمة التي تدفقت مع تلك الثورة الصناعية .

كذلك كان لانتقالات عنصر العمل في صورة هجرة الأفراد من بلد لآخر فضلاً عن انتقالات رؤوس الأموال وأثرها الكبير في دفع خط التقدم الاقتصادي والنهضة الصناعية في كثير من تجارب بلاد أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما تبين معه كيف أسهمت وكيف يمكن أن تسهم العلاقات الاقتصادية الدولية علي اختلاف صورها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأعضاء الجماعة الدولية واستغلال الموارد المتاحة لدي كل منهم، بما يكفل إشباع حاجات الإنسان إلي مدي لم يكن يتحقق بغير علاقات اقتصادية بين الدول .

ولأهمية الصادرات في التجارة الدولية تعمل كثير من الدول النامية علي تنمية صادراتها عبر انتهاج إستراتيجية تهدف إلي تحقيق هذا الهدف واستخدام عدد من الأدوات مثلاً تأمين حصيلة الصادرات .

ترجع أهمية الصادرات إلي تحقيق عدة منافع اقتصادية علي رأسها التوازن النسبي للميزان التجاري وتحقيق اكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في إطار تطور ونمو الاقتصاد الكلي ، ولرفع معدلات الصادرات يجب الاهتمام بزيادة عرض السلع والخدمات التي تتميز بالمرونة العالية في جانب الطلب العالمي مع تحقيق اكبر قدر ممكن من القيمة المضافة لهذه السلع والخدمات والدعم المباشر وغير المباشر ورفع مقدرات البنية التحتية المؤثرة قطاعياً وكلياً .

اولاً: الإطار المنهجي للدراسة

مشكلة البحث :-

يتمتع السودان بموارد اقتصادية كامنة مثل الثروة الحيوانية لم يتم تسخيرها عن طريق توظيفها بطريقة رشيدة ولا شك أن ذلك قد انعكس علي نقصان في معدلات النمو الاقتصادي بالبلاد مما ينعكس سلباً وبصورة ملحوظة علي أداء قطاع التجارة الخارجية ، نجد أن قطاع الصادرات والأخص صادرات الثروة الحيوانية لم يستجيب لذلك رغم أن هنالك سياسات اقتصادية وخدمية متكاملة تم توجيهها للقطاع والناظر اليوم إلي تركيبة الصادرات السودانية يلاحظ اثر البترول السوداني علي أداء قطاع التجارة الخارجية وبلا شك جاء خصماً علي الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير البترولية مثل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وقطاع التعدين ، لذلك يركز هذا البحث علي دراسة قطاع التجارة الخارجية للثروة الحيوانية بالسودان والبحث في المشاكل التي أعاقت بناءه رغم السياسات المختلفة التي تم توجيهها له .

أهمية البحث :-

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع و مدى تأثير السياسات المصرفية علي صادرات الثروة الحيوانية لما يلعبه التصدير من دور مهم في رفع مستوى الرفاهية للمجتمعات وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لفائض السلع وإيجاد وسائل تخدم التوجه الاقتصادي لأهمية التجارة الخارجية وأثرها علي الاقتصاد الوطني .

أهداف البحث :- يهدف البحث إلى التعرف على الاتى :

1- مدي فاعلية صادرات الثروة الحيوانية وأثرها في دعم التجارة الخارجية .

2- اثر السياسات المصرفية في التمويل وتنمية صادرات الثروة الحيوانية

3- مشاكل التمويل في قطاع صادرات الثروة الحيوانية .

4- دور الضوابط المصرفية وموارد البنوك المتاحة للصادر في أداء صادرات الثروة الحيوانية.

5- مدي تأثير سعر الصرف علي تنافسية صادرات الثروة الحيوانية في الأسواق الخارجية.

فروض البحث :- تتمثل فى الفروض الاساسية الأتية :

1. لم تسهم السياسات المصرفية في معالجة مشاكل صادر الثروة الحيوانية.
2. تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية لا يتناسب مع حجم التمويل الممنوح للقطاعات الأخرى .
3. ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً علي صادرات الثروة الحيوانية .

منهج البحث :-

1. اتبع الباحث المنهج (الاستنباطي) لتحديد أنماط المشكلة المرتبطة بالبحث ووضع الفروض اللازمة .
2. المنهج (الاستقرائي) لاختيار مدي صحة الفروض .
3. المنهج (التاريخي) لتتبع الدراسات السابقة والإطار النظري للمواضيع التي لها علاقة بالبحث.
4. المنهج (الوصفي التحليلي) لتوصيف وتحليل البيانات التي قام الباحث بجمعها .

مصادر جمع المعلومات :-

اعتمد الباحث علي عدة مصادر لجمع المعلومات :-

1. الإطلاع علي المصادر الأولية والثانوية .
2. الشبكة الدولية للمعلومات .
3. الاستبانة والمقابلات التي تتم مع بعض ذوي الاختصاص .

المجال المكاني وألزماني :-

الحدود المكانية :-

يغطي هذا البحث السياسات المصرفية في تمويل صادرات الثروة الحيوانية السودانية والتقارير ذات الصلة الصادرة عن بنك الثروة الحيوانية والجهات ذات الصلة.

الحدود الزمانية :- من 2010 - 2015م

هيكل البحث :-

يتكون البحث من المقدمة وثلاثة فصول وتشتمل المقدمة على الإطار المنهجى للبحث والدراسات السابقة. والفصل الأول يتناول المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية والفصل الثاني يتناول صادرات الثروة الحيوانية السودانية، والفصل الثالث يحتوى على الدراسة الميدانية.

ثانيا: الدراسات السابقة :

1. دراسة عيد مساعد علي جابر ، (2003م) [1]

ومن أهم نتائج الدراسة : أن متغيرات حصيلة صادرات الثروة الحيوانية والفاقد الضرائبي والرسوم لها اثر معنوي في جملة الصادرات السودانية .

ومن أهم التوصيات التي خلصت بها الدراسة :

1. تحسين البيئة الداخلية لأسواق الماشية لمنع المضاربات واعتماد نظام الأوزان في البيع مع زيادة عدد هذه الأسواق وعدم السماح للأجانب والبنوك بالشراء .
2. العمل على إلغاء كافة أشكال الرسوم والضرائب والجبايات على صادرات هذا القطاع.
3. إتباع نظام المصدرين الذين يزيد عائد صادراتهم عن نسبة معينة مع إعطائهم أولوية في التمويل وخلافه .
4. الموافقة على مجانية تحقين القطيع القومي .

2.هنادي عباس عمر كروم ، (2005م) [2]

يختص هذا البحث بدراسة قطاع الصادر في مجال الماشية الحية واللحوم المذبوحة في السودان ، ومدى مساهمته في ميزان المدفوعات ، والمشاكل التي تعترض أداء هذا القطاع باعتباره أحد أهم قطاعات الصادر الرائدة في السودان ، وذلك في الفترة من 1990م – 2002م . وتم التركيز في هذا المجال على صادرات الضان الحي للمملكة العربية السعودية باعتبارها من أهم الدول المستوردة لهذه السلعة الهامة .

يأتي الحديث أولاً عن أدبيات التجارة الخارجية العامة ثم عرض وتحليل لسياسات الدولة للصادر وسياسة سعر الصرف والتجنيب والتخصيص ومعوقات الصادر. أتسم أداء صادر الضان في هذه الفترة بالتذبذب لأن هذه الفترة شهدت تدهور مريع في سعر الصرف ، مما أدى لرفع تكلفة الإنتاج وتأثير ذلك على منافستة في سوق المملكة ،

---

(2) عيد مساعد علي جابر، مساهمة حصيلة صادرات الثروة الحيوانية في جملة الصادر السودانية في الفترة من 1977– 2001م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في الإحصاء ، مكتبة جامعة النيلين ، 3003م .

(2) هنادي عباس عمر كروم ، أثر عوامل الإقتصاد الكلي على صادرات الماشية الحية واللحوم المذبوحة في السودان ، تحليل قياسي للفترة من 1990م – 2002م ، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، الخرطوم 2005م .

وللوصول إلى الناتج المطلوب تم استخدام المنهج التحليلي باستخدام تحليل السلاسل الزمنية والانحدار والارتباط وفق البيانات المتحصل عليها لفترة الدراسة من 1990م – 2005م من المصادر الثانوية مثل الكتب والمراجع والتقارير المختلفة ومن ثم تصميم نموذج صادرات الضان من العناصر المكونة له وتوصلت الدراسة للنتائج التالية :

1.لم يكن سعر الصرف معوقاً أساسياً في تدني وتذبذب حجم الصادر حسب نتائج التحليل القياسي بل كان أداؤه ايجابياً ، إلا أن التضخم الذي صاحب فترى الدراسة هو الذي أدى إلى تذبذب وتدني الصادر لأنه أسهم في رفع تكاليف الصادر ، ذلك لأن سلعة الضان هي سلعة عالية المرونة السعرية وأنها موجودة أصلا في الإقتصاد السوداني وبكثرة وتعتمد على المراعي الطبيعية .

2.أن الأسعار الدنيا والتي تقوم بتحديدها وزارة التجارة الخارجية هي أسعار لا تناسب التكلفة الحقيقية لذلك كان تأثيرها سلبياً على كمية الصادر .

3.أيضاً تأثير صادرات الضان بمؤشرات اقتصادية أخرى ، مثل الناتج المحلي الإجمالي والعلاقة الطردية بينهما والأسعار العالمية .

وبناءاً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة وردت التوصيات الآتية :

- نسبة لأهمية قطاع الصادر ودوره الفاعل في تحقيق التنمية الإقتصادية لابد من التركيز على تفعيل سياسات ترقية الصادر .
- انتهاج سياسة سعر صرف حقيقي يتماشى وتكاليف الإنتاج .
- العمل على كبح جماح التضخم .
- المؤامرة بين التجنيب والتخصيص، برفع التجنيب للسلع الهامشية وإضافة السلع الهامة للتخصيص .

وفي مجال تقليل تكاليف الإنتاج :

- العمل على ترقية وتأهيل البني التحتية .
- العمل على حل مشاكل الإنتاج المحلي والتركيز على زيادته وتحقيق معدلات صادر أعلى من حيث الكمية .

• التأكد من إلغاء كافة الرسوم الولاية والمحلية على الحيوانات من خلال إتباع سياسات مالية نقدية متوازنة .

•تشجيع قيام حافظة مالية للشراء من الأسواق المحلية منعاً للمضاربات والعمل على تقليل تكلفة تمويل الصادر داخل وخارج الجهاز المصرفي .

3. دراسة شذى محمد صالح ، (2006م) [1]

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة :

1. أن الصادرات السودانية تغيرت تركيبها وأصبحت تجارة السودان تتركز بشكل أساسي علي البترول ومشتقاته وبعد أن كانت تعتمد في المقام الأول على الصادرات الزراعية والحيوانية باعتبارهما العمود الفقري لتجارة السودان الخارجية .

2. يعتمد السودان على عائدات صادرات المواد الأولية (المواد الخام)

3. تعتبر الصادرات الزراعية والحيوانية مصدر للغذاء وفرص العمل لعدد كبير من السكان .

4. أن أهم المشاكل للصادرات غير البترولية هو ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وصعوبة المنافسة في الأسواق الخارجية ،ان تعدد الجبايات والرسوم غير القانونية على قطاع الصادرات غير البترولية ، أدى إلى ترك معظم المصدرين لمهنة التصدير وان سياسات تنمية ودعم الصادرات لم تحقق الهدف المنشود منها .

كما توصلت الدراسة إلى توصيات عدة أهمها التوصيات التالية :

1.الإهتمام بالبحوث والدراسات من أجل رفع الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج .

2.إلغاء كافة الرسوم والجبايات غير القانونية على الصادرات غير البترولية .

3.مراجعة السياسات في مجال الصادرات غير البترولية والعمل على إبقاء السياسات التي من شأنها ترقية ودعم الصادرات غير البترولية .

(1) شذى محمد صالح ، مشاكل ومعوقات الصادرات غير البترولية في السودان خلال الفترة (1995م – 2005م) بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2006م .

4. دراسة يعقوب عبد الله يوسف ، (2009م) [1]

اجريت هذه الدراسة عن استغلال الموارد الإقتصادية في ولاية جنوب كردفان السودانية بالتركيز على الثروة الحيوانية لفترة الثلاثين عاماً الماضية والممتدة من 1973م وإلى 2009م ، مقسمة إلى ثلاث فترات هي فترة ما قبل الحرب الأهلية (1973م إلى 1983م) وفترة الحرب الأهلية (1983م إلى 2003م) وفترة السلام (2003م إلى 2009م) المشكلة الأساسية التي يعالجها البحث هي صعوبة تحديد فجوة التخلف في الولاية وأسبابها أي بعبارة أخرى صعوبة تحديد ما إذا كانت هذه الولاية فقيرة في مواردها الإقتصادية أم أن السبب يكمن في طرق وأساليب وسياسات استغلال تلك الموارد ، ومن ثم معرفة أسباب التخلف والفقر التي جعلت نسبة عالية من سكان الولاية يشعرون بالظلم والحرمان ويتمردون ضد الحكومة المركزية ، هذا وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الولاية هي أغنى ولايات السودان بالموارد الإقتصادية المختلفة ومع ذلك فهي من أفقر الولاية وذلك بسبب عدم استقرارها السياسي والإداري الذي عرقل عملية بناء قاعدة بيانات علمية ثابتة ودقيقة عن موارد الولاية ، الأمر الذي بدوره أعاق عملية وضع وتنفيذ مشروعات تنموية علمية وواقعية وشاملة ، عليه فقد أوصى البحث بضرورة استكمال بنود اتفاقية السلام الشامل والمحافظة على الأمن والاستقرار اللازمين لإنشاء مشروعات التنمية وخاصة مشروعات البنية التحتية كالطرق والكهرباء والمياه والتعليم المرتبطة بالتنمية وخدمات الصحة والاتصالات وغيرها .

5. نور الهدي محمدين عبد الرحمن ، (2010م)[2]

تناولت الدراسة أثر التمويل المقدم لقطاع الصادرات غير البترولية على تنمية الصادرات السودانية غير البترولية . وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التركيز على البترول وإهمال الصادرات الغير بترولية أدى إلى تدهور كبير في قطاع الصادر غير البترولي انعكس على ضعف نمو هذا القطاع على الرغم من أهميته وتعاني الصادرات الغير بترولية

---

(1) يعقوب عبد الله يوسف ، استغلال الموارد الإقتصادية في ولاية جنوب كردفان السودان بالتركيز على الثروة الحيوانية ، مكتبة جامعة النيلين ، رسالة ماجستير 2009م .

(2) نور الهدي محمدين عبد الرحمن ، أثر التمويل المقدم لقطاع الصادرات غير البترولية على تنمية الصادرات السودانية غير البترولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2010م .

العديد من المشاكل منها قلة التمويل الممنوح وارتفاع تكاليف التمويل والإنتاج إضافة إلى تعقيد إجراءات منح التمويل وتركيز التمويل على قطاعات معينة . هدفت الدراسة إلى بيان تأثير حجم التمويل المقدم للصادرات غير البترولية على تنمية قطاع الصادرات غير البترولية السودانية وتحديد العلاقة بين حجم التمويل الممنوح وحجم الصادرات غير البترولية والطرق التي يتم من خلالها تمويل الصادرات غير البترولية . ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة عدد من **الفرضيات تمثل أهمها في :**

أولاً : لا يوجد تأثير معنوي لارتفاع تكاليف التمويل والإنتاج والرسوم والجبايات على حجم الصادرات السودانية غير البترولية . ثانياً لا يوجد تأثير معنوي لتعقيد إجراءات منح الصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية غير البترولية . ثالثاً لا يوجد تأثير معنوي لحجم التمويل الممنوح للصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية غير البترولية .

رابعاً: لا يوجد تأثير معنوي لتركيز التمويل الممنوح للصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية غير البترولية . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ، تمثل أهم النتائج في:-

أولاً : يوجد تأثير معنوي لارتفاع تكاليف التمويل والإنتاج والرسوم والجبايات على حجم الصادرات السودانية غير البترولية . ثانياً يوجد تأثير معنوي لتعقيد إجراءات منح التمويل للصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية غير البترولية . ثالثاً يوجد تأثير معنوي لحجم التمويل الممنوح للصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية غير البترولية .

رابعاً يوجد تأثير معنوي على تركيز التمويل الممنوح للصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية غير البترولية . وثمثلت أهم التوصيات في :-

أولاً : على الجهات المختصة العمل على تخفيض تكاليف التمويل والرسوم والجبايات بغرض تشجيع وزيادة حجم الصادرات السودانية غير البترولية .

ثانياً : على الجهات التي تعمل على تمويل الصادرات تسهيل الإجراءات وتبسيطها بغرض تنمية الصادرات غير البترولية .

ثالثاً : على الجهات الممولة زيادة نسبة التمويل الممنوح لقطاع الصادرات غير البترولية بغرض زيادة حجم الصادرات غير البترولية .

رابعاً : على الجهات المختصة بالتمويل عدم التركيز على قطاع معين للصادر غير البترولي والعمل على التمويل لجميع قطاعات الصادر غير البترولي .

6. دراسة مجاهد وداعة مرسال ، (2010م) [1]

تناولت الدراسة أثر التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المشاكل التي تواجه التمويل المصرفي لقطاع الثروة الحيوانية بحيث أن التمويل المقدم من قبل المصارف لهذا القطاع (الذي يساهم في الناتج المحلي بنسبة 20%) يعتبر تمويل ضئيل مقارنة بالتمويل المقدم للقطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك نجد أن التمويل الذي يحتاجه هذا القطاع تمويل طويل الأجل بينما التمويل المقدم من قبل المصارف تمويل قصير الأجل ومن المشاكل أيضاً السياسات التمويلية من قبل البنك المركزي تجاه قطاع الثروة الحيوانية ليس لها دور فاعل في الاهتمام بهذا القطاع . ومن أجل المساهمة في حل مشاكل القطاع وضعت عدة فرضيات وهي عدم توفير التمويل المصرفي المناسب لقطاع الثروة الحيوانية يؤدي إلى ضعف مساهمة هذا القطاع اقتصادياً والمخاطر العديدة التي يمتاز بها قطاع الثروة الحيوانية تقلل من تمويله مصرفياً وعدم وجود سياسات مصرفية واضحة لتمويل صادرات الماشية يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .اتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن التمويل المقدم لقطاع الثروة الحيوانية أسهم في زيادة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه يعتبر تمويل ضئيل مقارنة بالتمويل المقدم للقطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك لأن هذا القطاع يحتاج لتمويل طويل الأجل .ومن أهم التوصيات العمل على زيادة رأسمال البنوك المتخصصة في مجال القطاع لتزيد من حجم التمويل الممنوح لقطاع الثروة الحيوانية ، وأن العمل على توفير التمويل الكافي من قبل المصارف المتخصصة يساعد في استخدامه لمشروعات طويلة الأجل كمشروعات البنية التحتية ومشروعات الإنتاج وأخيراً لابد من وجود سياسات تمويلية فعالة من قبل البنك

(1) دراسة مجاهد وداعة مرسال ، أثر التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان ، مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، 2010م ،

المركزي تجاه قطاع الثروة الحيوانية وذلك لأجل مساهمة هذا القطاع في زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.

7. دراسة يوسف محمد بالمكار ،(2010م) [1]

تناولت الدراسة الصادرات السودانية لمعرفة أنواعها ووضعها الراهن بعد ظهور البترول ومشاكلها ومعوقاتها وكانت أهمية الدراسة أنه أبرز أهمية الصادرات البترولية وغير البترولية بما يدعم التنمية الإقتصادية في السودان .

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الصادرات السودانية في الإقتصاد والتعرف على الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات والوقوف على مشاكل ومعوقات الصادرات غير البترولية .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : أدى استخراج البترول إلى تحسين أداء معظم مؤشرات الإقتصاد بالإضافة أن هناك تذبذب وتراجع في الصادرات غير البترولية.

من أهم التوصيات الاستفادة من عائدات البترول في الاستثمار الصادرات غير البترولية وأيضا إزالة الحواجز التي تعيق عملية التصدير .

وشهد الإقتصاد في دولة جنوب السودان خلال السنوات الست الماضية تطورات هائلة وهو ما لم يحدث على مدى السنوات الخمسين الأخيرة ، ومع ذلك فإن التجربة الإقتصادية الماضية كانت ضعيفة ولأنه ظل يعتمد على النفط بشكل رئيسي دون القطاعات الإقتصادية الاخري ، علمياً فإنه من المتوقع أن تحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي(الزراعي والحيوانات) والخدمي سوف يزيد من مساهمتها في التنمية الاقتصادية ، وبناء على ذلك، سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتطور الوضع الاقتصادي. ومن ثم يؤثر بشكل واضح على الإقتصاد في دولة جنوب السودان، افترض البحث أنه ليوجد علاقة قوية بين النظرة الاجتماعية للثروة الحيوانية ومساهمة الإنتاج الحيواني في التنمية الإقتصادية، وبأن الإنتاج الحيواني له دور واضح في صياغة المكونات التنموية للاقتصاد الجنوبي، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي

(2) يوسف محمد بالمكار ، أثر الصادرات السودانية على التنمية الإقتصادية في السودان خلال الفترة من 1999م – 2006م ، مكتبة جامعة النيلين ، رسالة ماجستير 2010م .

لتوضيح الأساس النظري لهذا البحث، وقد اعتمدت على بيانات أولية وثانوية كمية مستمدة من التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة لزراعة والأغذية (الفاو)، والجهاز المركزي للإحصاء في دولة جنوب السودان وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي في جمهورية السودان وجنوب السودان، وقد أوضحت النتائج التي تحصل عليها البحث أن النفض له أثر ايجابي على النتائج المحلي الإجمالي ومن ثم على التنمية الإقتصادية في دول جنوب السودان ، وأن هنالك إختلاف في البيانات الموجودة عن الثروة الحيوانية التي تم جمعها من مصادر مختلفة ، حيث نجد أن هنالك فرق كبير بين البيانات سواء كان في المركز القومي للإحصاء أو وزارة المالية والتخطيط الإقتصاد يأو وزارة الثروة الحيوانية والسمكية أو المنظمات العاملة في مجال صحة الحيوان، وأن الثروة الحيوانية ليس لديه تأثير واضح على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على التنمية الإقتصادية، وذلك لوجود الرؤية القلبية التقليدية للثروة الحيوانية بالنسبة لعديد من القبائل الجنوبية ، مما جعل القطاع الرعوي خارج الدورة الإقتصادية في ظل ضعف الهياكل الإدارية التي يحتاج إلى المزيد من الخبرات لكي يتحول الإقتصاد الحيواني من شكل التبادل السلعي إلى النقدي ، خاصة وأن الإقتصاد النقدي غير متأصل في دولة جنوب السودان، في ظل استيراد الغذاء من الخارج (الدول المجاورة) أوصى البحث بالعمل على جعل الثروة الحيوانية شاناً قومياً بهدف تنميتها وتطويرها ويمكن أن يتم ذلك بالتركيز على توعية المواطنين والرعاة بالفوائد الإقتصادية والاجتماعية الحديثة للتجارة وتربية الماشية (التعليم ، لرفاه الإقتصادية) مما يؤدي إلى تغير المفاهيم التقليدية الموجودة ، إضافة إلى ذلك تشجيع الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية من خلال إقامة البنية التحتية في مناطق الإنتاج الحيواني، مع إجراء إحصاء حيواني لمساعدة في معرفة الفرص الحقيقية للاستثمار، وفي صياغة السياسات الإقتصادية وتخصيص الموارد ، هذا مع وضع سياسات عامة منظمة للإنتاج الحيواني ومكافحة الوبائيات ، وتنمية أسواق الثروة الحيوانية وتوسيع خدمات الدولة لتشملها، وذلك في شكل الرعاية البيطرية والإرشاد الزراعي ، مما يعني إدخال الثروة الحيوانية في النظام النقدي .

8. دراسة أحمد علي اسحق ، (2013م) [1]

تناولت الدراسة الثروة الحيوانية وصادراتها والسياسات المؤثرة عليها في السودان باعتبارها إحدى أكبر القطاعات المحركة للاقتصاد السوداني ، هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة صادرات الثروة الحيوانية بالاعتماد على العوامل المؤثرة عليها والوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجهها للوصول إلى نتائج تمكن من معالجة هذه المشاكل والمعوقات ، تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مدى مساهمة السياسات الاقتصادية الكلية في ترقية صادرات الثروة الحيوانية مثل دور سياسة سعر الصرف تمويل الصادر ومعرفة واقع وتطور صادرات الثروة الحيوانية في السودان ، بُنيت الدراسة على فرضيات أربع تمثلت في وجود علاقة عكسية بين كل من صادرات الثروة الحيوانية و سعر الصرف والتضخم وكذلك وجود علاقة طردية بين كل من صادرات الثروة الحيوانية و تمويل الصادر والناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم .استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والاستنباطي والتاريخي في الجانب النظري وفي الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج القياسي واعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية مثل الكتب والرسائل والتقارير السنوية من بنك السودان المركزي ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الإدارة العامة للجمارك ، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمعلومات المنشورة على شبكة الانترنت . من أهم النتائج التي **توصلت إليها الدراسة** : أن هنالك علاقة عكسية بين كل من صادرات الثروة الحيوانية وسعر الصرف والتضخم وكذلك علاقة طردية بين كل من صادرات الثروة الحيوانية وتمويل الصادر والناتج المحلي الاجمالي للفرد في العالم . وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على استقرار سعر الصرف وإنشاء حافظة تمويلية في البنوك التجارية لدعم صادرات الثروة الحيوانية مع تخفيض نسب هوامش الربحية وإلغاء أو تخفيض الرسوم الولائية والمحلية التي تفرض على المواشي.

أوجه الاختلاف الدراسات السابقة :

نجد أن الدراسة الحالية ركزت علي السياسات المصرفة علي صادرت الثروة الحيوانية والمعوقات التى تواجهها بينما ركزت أغلب الدراسات السابقة على مدي مساهمة صادرات الثروة الحيوانية فى الناتج المحلى الاجمالى

(1) أحمد علي اسحق ، الثروة الحيوانية وصادراتها والسياسات المؤثرة عليها في السودان ، مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير 2013م .

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية

المبحث الأول : نشأة التجارة الخارجية وأهميتها ومفهومها وأهدافها

المبحث الثاني :مفهوم التجارة الدولية والأهداف

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الدولية ضمن منظومة عالمية تنافسية كبيرة تجمع العديد من المنظمات والقوانين التجارية العالمية وتحكم من خلال تطور الشعوب والأمم وانتعاشها الاقتصادي والاجتماعي .

صار نجاح التجارة الدولية مقياس لنجاح الدول في تحقيق الأسس والجودة والوصول للأسواق وبناء الثقة .

وهذا التحدي يواجه الدول النامية التي لم تنجح في تطوير منظومة الإنتاج لديها بشكل ديناميكي وعملي ومنافس للدول الأخرى في ظل تحديات العولمة والانفتاح التجاري العالمي التي تقودها منظمات عالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجودة والمقاييس الدولية .

والتجارة الدولية هي اختبار لتطور مؤسسات الدول من حيث البروتوكولات والتسويق والمنافسة والجودة والدعاية وقوة الاستثمار وعلي الدول النامية والدول العربية بالأخص أن تعرف كيف تدخل بمؤسساتها الاقتصادية السوق الدولي وتستفيد من المزايا التي تمتلكها من حيث رخص الأيدي العاملة وخصوصية بعض المنتجات الزراعية وغيرها حتى تبنى لها مكاناً في اقتصاد القرن الحادي والعشرون .

المبحث الأول

نشأة التجارة الخارجية وأهميتها

أولاً : نشأة التجارة الخارجية :-

ظهر التبادل التجاري بين الدول نتيجة لسعي الإنسان الدائم من اجل الارتفاع بمستوي معيشته وسد أو إشباع رغباته وحاجاته .

وقد عرف الإنسان أن تخصص الأفراد وتقسيم العمل فيما بينهم يؤدي إلي وفرة الإنتاج إذا ما امتد نطاق التخصص وتقسيم العمل ليشمل الجماعات والدول المختلفة كما أن التخصص بين الأفراد يتطلب ضرورة وجود وسيط لتسهيل عملية التبادل فيما بينهم وهذا الوسيط هو رأس المال .

وكانت الثورة الصناعية بداية لتقديم العديد من الحضارات وتم البحث عن الأسواق التي تستوعب الإنتاج المتزايد بشكل متواصل وفي ذات الوقت الحصول علي المواد الأولية اللازمة للصناعة .

غير أن الأثر الكبير الذي أحدثته الثورة الصناعية بالنسبة للتجارة الدولية قد تركز في بعض الدول الأوربية قليلة العدد والتي زاد إنتاجها وارتفعت مستويات معيشة أفرادها وزادت حاجتهم ومطالبهم .

هنا وضعت الثورة الصناعية الأسس المثالية والمتينة لقيام التجارة الدولية بمعناها التقليدي التاريخي بين الدول الصناعية والزراعية .

ومن أولي الدول التي انتشرت فيها الاستثمارات الدولية بريطانيا وحدث ذلك في القرن التاسع عشر عندما دفعت الاستثمارات الضخمة العديد من الدول الأوربية الأخرى إلي التقليد فنشأت بذلك احتكارات دولية ضخمة تنامت بمرور الزمن .[1]

ونتيجة للتطور الهائل الذي حدث في أدوات وسائل الإنتاج تم التوسع في البحث عن الأسواق لتصريف السلع المنتجة الفائضة فطورت شبكة الطرق التي تربط الدول مع بعضها البعض كما تم تحسين وسائل النقل البحري وإنشاء الممرات المائية الهامة وتحسين الملاحة وغيرها من وسائل النقل .

---

(1) رعد حسن الصرف ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة ، ط1 (دار النشر السودانية ، 2000م) ، ص 31- 34.

في مطلع القرن العشرين كانت دول غرب أوربا لا تزال تسيطر على التجارة الدولية لكنها بدأت تتعرض لمنافسة قوية ، وقد شهدت الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الأولي والأزمة العالمية اتجاهاً دولياً للمغالاة في حماية الإنتاج المحلي علماً بان المؤثرات الدولية قد فشلت في الحد من هذه الحركة واتسمت السياسات النقدية بطابع المحافظة علي المصالح القومية وبذلك تم إضافة قيود جديدة علي التجارة الدولية .

في عام 1955م تم الدخول إلي ميدان التجارة الدولية علي نطاق واسع وعقدت الكثير من الاتفاقيات التجارية مع الدول الواقعة في الشرق والغرب وقد استمرت معدلات التجارة الدولية في التزايد حتى وقتنا الحاضر ولا شك أنٌ جزءاً كبيراً من هذه الزيادة يعود إلي عوامل التضخم وارتفاع الأسعار .[1]

وان إحصاءات التجارة الدولية توضح أن هنالك زيادة حقيقية في معدلات التبادل التجاري الدولي بين الدول النامية والمتطورة كما نجد أن أهم ما يميز التجارة الدولية في الوقت الحاضر هو حسن استغلال الموارد المتاحة من جهة والتكتلات الاقتصادية الدولية من جهة أخري وكذلك نشوء التجارة الالكترونية والتسويق عبر شبكة الانترنت وتزايد أهمية الثورة المعلوماتية والتغيرات الفنية والتكنولوجية وتغيرات أنماط الاستهلاك وأذواق المستهلكين وتزايد حاجاتهم ومتطلباتهم ونشوء منظمة التجارة العالمية .

الشيء الأكثر تميزاً في هذه الفترة نشوء مفهوم العولمة (Globalization) وتأثيرها الكبير على التجارة الدولية فهي تشكل نقلة نوعيه جديدة في التاريخ الاقتصادي العالمي ليس على صعيد ربط الاقتصاديات المختلفة أو علي صعيد حجم التجارة الدولية أو علي نطاق الاستثمارات الخارجية فقط بل على صعيد إعادة تأسيس قواعد ومؤسسات وبنية هذا النظام العالمي أيضاً .

إن التطورات الحالية تشكل بمجموعها العولمة الاقتصادية التي تفترض ان العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركها قوي السوق التي لم تعد محكومة بحدود الدولة القومية وإنما تترابط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية متعددة الجنسيات

(1) رعد حسن الصرف ، مرجع سابق ، ص 35 – 36.

وقد طرأ تقدم وتطور كبير علي التجارة الدولية مما حدي بالتجارة الدولية إلي الوصول لحالتها الراهنة بالتالي الدعم المستمر للعلاقات الاقتصادية . [1]

ثانيا : الأهمية النسبية للتجارة الخارجية :-

إن توضيح الأهمية النسبية للتجارة الدولية في أي دولة من الدول يتطلب دراسة للإحصاءات المقدمة من الدولة .

ويمكن التعرف علي إحصاءات التجارة الدولية والحصول عليها من خلال نشرات ودوريات إحصاءات التجارة الخارجية التي تنظم حركة الصادرات والواردات في أي دولة من الدول .

وتتضمن الإحصاءات التي تنشرها الدول المختلفة فيما يتعلق بالصادرات والواردات في الغالب البيانات والمعلومات التالية :-

1.الكميات المستوردة والمصدرة من السلع التي يعاد تصديرها والسلع العابرة وتقدر هذه الكميات في العادة بالطن ووفقاً لوزنها الأساسي .

2.أسعار السلع المصدرة والمستوردة والسلع التي يعاد تصديرها والسلع العابرة وتقدر هذه الأسعار بالعملة المحلية للدولة عند دخولها إليها أو خروجها منها .

3.تدعى الدولة أي البلد الذي صدرت منه السلع باسم (بلد المنشأ) أي بلد منشأ السلعة وقد لا يكون هذا البلد الذي صدر السلعة هو منتجها الأول وإنما قد جاءت السلعة عن طريقة ويدعى هذا البلد باسم (مصدِرالسلعة) إما البلد الذي يتقبل السلعة أي البلد الذي يستوردها فيدعى باسم (وجهة السلعة) .

4.التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية بالنسبة للدولة مع الدول الأخرى وبشكل خاص تلك الدول التي ترتبط معها بروابط علاقات خاصة .

5.الطبيعة الأساسية للسلع المصدرة والمستوردة ويمكن أن تتبع الدول في هذه الحالة طرقاً وأساليب مختلفة لتحديد هذه الطبيعة الهامة وليس من السهل مقارنة إحصاءات التجارة الدولية بين دولة وأخري كما انه يجب توخي الحذر عند مقارنة التجارة الدولية لنفس الدولة في فترتين مختلفتين فكثيراً ما يحدث تفاوت واختلاف بين إحصاءات وأرقام التجارة الدولية المسجلة في

(1) رعد حسن الصرف ، مرجع سابق ، ص 37 – 38 .

دولتين بالنسبة لتجارة واحدة مصدرة من إحداها ومستوردة من الأخرى وقد يحدث الاختلاف والتفاوت نتيجة للاتي :-

1. الاختلاف الزمني في تسجيل أرقام وإحصاءات التجارة الدولية .
2. الاختلاف في الوزن نتيجة للتفاوت بين تاريخ التصدير وتاريخ الوصول إلي الدولة المستوردة إذ أن الكثير من السلع قد يصيبها بعض التغيير خلال مرحلة نقلها من الدولة المصدرة إلي الدولة المستوردة .
3. الاختلاف والتفاوت في قيمة العملة الواحدة بين تاريخين مختلفين .
4. الاختلاف والتفاوت الإقليمي الذي يصيب دولة معينة .
5. الاختلاف في طرائق إعداد إحصاءات ومؤشرات التجارة الدولية بين الدول المختلفة.
6. الاختلاف في قيمة السلعة الواحدة عند وصولها إلي وجهتها وبين قيمتها عند تصديرها .

ولقياس الأهمية النسبية للتجارة الدولية ودرجة مساهمتها في الاقتصاد القومي يمكن إتباع الوسائل التالية :

1/ نصيب الفرد من التجارة الخارجية :

ويحسب نصيب الفرد من التجارة الخارجية وفق المعادلة التالية

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

وتساهم هذه المعادلة في توضيح مدي مساهمة التجارة الدولية في حياة الفرد ، بالتالي يمكن من خلالها أيضاً مقارنة متوسطات نصيب الفرد في الدول المختلفة وتحديد مدي ارتباط ومساهمة هذه الدول في التجارة الدولية . [1]

2/ متوسط الميل للاستيراد :

$$\text{متوسط الميل للاستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات} \times 100}{\text{قيمة الدخل القومي}}$$

(1) حسن النجفي ، القاموس الاقتصادي ، منظمة الإدارة المحلية بغداد ،1977 ، ص 136.- 138

وتفيد هذه المعادلة في توضيح مدي اعتماد الدولة على وارداتها أي مدي اعتمادها علي الإنتاج الدولي وبعبارة أخري تبعية الإنتاج القومي في الدول للإنتاج الدولي علي اعتبار أن الواردات تشتري بجزء من الدخل القومي للدولة .

وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة وكبيرة كلما كانت نسبة اعتماد الدولة على وارداتها كبيرة أيضاً.

3/ نسبة التبادل الدولي = مستوي أسعار الصادرات / مستوي أسعار الواردات

ويمكن أن تحسب عن طريق الرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات وفق المعادلة التالية:

نسبة التبادل = الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات

ولذلك فإن التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية تلعب أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي وحركته في الوقت الحاضر حيث يلاحظ أن التجارة الخارجية تحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية(استيراد أو تصدير) إلي الدخل أو الناتج القومي ، وكذلك من خلال اعتماد جزء هام وأساسي من نشاطاتها علي هذه التجارة سواء اتصل الأمر بتوفير المستلزمات المطلوبة للقيام بهذه النشاطات أو بتصريف إنتاجها من السلع والخدمات .

وكذلك تبرز أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية لأنها غير قادرة في بدايات تطورها علي تضييع ما هو موجود لديها من مواد أولية أو زراعية أو ثروات معدنية ولذلك فهي بحاجة إلي تصديرها إلي الدول التي تحتاجها وهى ذات الدول الرأسمالية المتقدمة كما أنها بحاجة إلي مختلف السلع الصناعية نتيجة عجز اقتصادها في المراحل الأولي من تطورها عن توفير هذه السلع نتيجة تخلفها .

وهي لذلك تعتمد علي الدول الرأسمالية المتقدمة في تلبية حاجتها للموارد المصنعة كما أن حاجتها إلي التجارة الخارجية تزداد في إطار سعيها للعمل من اجل تحقيق التنمية.

نظراً لان معظم مستلزمات إقامة مشروعات التنمية من آلات ومكائن وغيرها يتم توفيرها اعتمادا علي استيرادها من الخارج وبخاصة من الدول الرأسمالية المتقدمة فضلاً عن حاجتها لبعض السلع الوسيطة ونصف المصنعة إضافة إلي السلع الاستهلاكية التي يعجز اقتصادها المحلى عن توفيرها اعتمادا علي إنتاجها الذاتي . [1]

ثالثاً : مفهوم التجارة الدولية :-

يطلق علي مجموعة العلاقات التي تتم بين الشركات والمنظمات والإفراد الذين يقيمون في حدود دول مختلفة اسم (العلاقات الاقتصادية الدولية) International economic (Relations) وكذلك يقصد بها انجاز المعاملات التي تتم فيها بين هذه الدول وهذه المعاملات تعتبر الأساس المتين في قيام التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية بين الدول ووفقاً لما سبق تعرف العلاقات الاقتصادية الدولية بالاتي :

هي مجموعة العلاقات القائمة بين الأشخاص بغض النظر عن طبيعتهم سواء كانوا إفرادا أم منظمات أم هيئات .... الخ كأعضاء تتعامل مع بعضها البعض من خلال إلية السوق السائدة بين دول العالم المختلفة وبذلك فان مصطلح التجارة الدولية يشمل :

1. الصادرات والواردات السلعية المنظورة .
2. الصادرات والواردات الخدمية غير المنظورة .
3. الهجرة الدولية لرؤوس الأموال أي تنقلات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة

إما مصطلح التجارة الخارجية (Trade Foreign) فيشمل كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وقد قاد هذا التباين في المفاهيم الي التعريف التالي :

– يطلق مصطلح التجارة الخارجية علي التجارة الخارجية بالمعنى الضيق والذي يشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة فقط .[2]

– إما مصطلح التجارة الدولية فيطلق علي التجارة الخارجية بالمعنى الموسع وبذلك يمكن ان نقول :

---

(1) حسن النجفي ، مرجع سابق ، ص139.

(2) حسام علي داؤود وآخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسرة للنشر والتوزيع عمان ط1 2002م ، ص 14 – 15.

1. ان العلاقات الاقتصادية الدولية السلعية أو المنظورة : هي تفسير في إطار المبادئ والقوانين الناظمة لنظريات التجارة الدولية بصورها المختلفة وبشكل خاص النظريات الحديثة في التجارة الدولية .

2. إن العلاقات الاقتصادية الدولية الخدمية أو غير المنظورة تشمل المكونات التالية :

1. الخدمات المصرفية الدولية .
2. خدمات النقل البحري التي تقدمها شركات الملاحة البحرية .
3. خدمات النقل الجوى التي تقدمها شركات الطيران المدني .
4. خدمات التامين البحري التي تقدمها شركات التامين .
5. خدمات السفر لاسيما الخدمات السياحية العالمية .
6. خدمات نقل الملكية الفكرية لاسيما الخدمات المرتبطة بنقل التكنولوجيا .

أما التباين في المفاهيم فقد أدى الي ميل بعض الكتاب إلي استخدام اصطلاح التجارة الخارجية للدلالة علي النطاق الضيق لها ، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة علي التجارة الخارجية بالمعنى الواسع .

ويجد الخلاف المذكور أنفا أساسه النظري فيما افترضته النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية من قدرة السلع على التنقل بين دول العالم المختلفة شانها في ذلك شان قدرتها علي التنقل بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة . [1]

لهذا كان طبيعياً أن تدافع هذه النظرية بقوة عن سيادة كل من مبدأ حرية التجارة الداخلية وحرية التجارة الخارجية معاً ، وعلي العكس من ذلك أقرت هذه النظرية في حالة التجارة الداخلية قدرة عناصر الإنتاج علي التنقل بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة في حين افترضت عدم توفر هذه القدرة علي التنقل في حالة التجارة الخارجية لوجود العديد من العوائق المادية والمعنوية التي تعوق انسيابها بين هذه الدول فهناك العوائق الطبيعية مثل تباين الظروف المناخية وكذلك العوائق اللغوية والدينية التي تقف حجر عثرة في وجه تنقلات عناصر الإنتاج بين بلاد العالم المختلفة .

(1) حسام علي داؤود وآخرون ، مرجع سابق ،16.

وفي إطار هذا الغرض لم يعد في الإمكان قادراً علي التنقل بين دول العالم المختلفة سوى الصورة الأولي من العلاقات الاقتصادية بين الدول وهى التجارة السلعية ، أما باقي صور هذه العلاقات وهى الهجرة الدولية والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال فليس لها مكان في النظريات الكلاسيكية المفسرة لقيام التجارة الخارجية لافتراض عدم قدرتها علي التنقل بين بلاد العالم المختلفة لذلك نجد أن كل الاهتمام قد انصب في النظريات الكلاسيكية علي البحث في إيجاد تفسيرات مقبولة لنمط التجارة الخارجية السلعية بين الدول أي تحديد هيكل الصادرات السلعية وهيكل الواردات السلعية .

من هنا ليس غريباً أن تصل هذه النظريات في تفسيراتها إلي أن هيكل الصادرات السلعية يتكون من قائمة تشتمل علي سلع التفوق النسبي وهى سلع تنتجها الدولة بنفقة مطلقة أو نفقة نسبية اقل في حين أن هيكل الواردات يتكون من قائمة تشتمل علي سلع التخلف المطلق أو النسبي وهى سلع تعجز الدولة عن إنتاجها إلا بنفقة نسبية اعلي وفي الوقت نفسه لم يتطرق البحث في هذه النظريات لا من قريب أو بعيد لأي تفسيرات تخص انتقالات الأفراد (الهجرة الدولية) وانتقالات رؤوس الأموال أي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال . [1]

ولقد انعكس التحليل الكلاسيكي المتقدم على المفاهيم الخاصة بكل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات ذلك انه من المتعارف عليه في أدبيات التجارة الخارجية إن الميزان التجاري جزء من ميزان المدفوعات وبالرغم من ذلك فان هذه التفرقة قد اختفت في النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية ويجد الوضع المتقدم تفسيره أيضاً فيما انتهت إليه هذه النظريات من افتراض عدم قدرة عناصر الإنتاج علي التنقل بين بلاد العالم المختلفة بحيث لم يعد هناك مكان في التحليل لباقي الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات .

فما دامت حركات عناصر الإنتاج مستبعده فانه من الطبيعي ألا يكون هناك حسابات فرعية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحساب الذهب والصرف الأجنبي وترتيباً على هذا المنطق الكلاسيكي جاء قانون الطلب المتبادل لجون ستيولات ميل لتعد ظاهرة التوازن التلقائي لميزان المدفوعات استناداً إلي أن القدرة الاستيرادية للدولة

(1) فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1973م ، ص 87.

تتحدد بقدرتها التصديرية ، فالدولة تستورد بقدر ما تصدر وفي حالة حدوث أي اختلال في هذا الميزان فان (الآليات التلقائية) التي تبثها اليد الخفية (Invisible hand) التي عبر عنها ادم سميث كفيله بإعادة التوازن الي هذا الميزان مرة أخري غير ان التطور الذي شهدنه التجارة الخارجية في إعقاب الثورة الصناعية الثانية (الثورة التكنولوجية) التي فجرت إحداثها الحرب العالمية الثانية وضعت الكثير من فروض النظرية الكلاسيكية في الميزان وعلى وجه خاص الفرض القائل بعدم قدرة عناصر الإنتاج علي التنقل بين بلاد العالم المختلفة فانتقالات الإفراد ورؤوس الأموال أصبحت حقيقة واقعة أقرتها التطورات الاقتصادية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فصور الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة الي الدول الأخذة في النمو في إطار التعاون الاقتصادي الدولي والاستثمارات المباشرة والشركات متعددة الجنسيات تشكل ظواهر هامة وحركات دولية في سجل العلاقات الاقتصادية الدولية وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان الاستمرار في قبول المنطق الذي اعتمدت عليه النظريات الكلاسيكية في افتراض عدم قدرة عناصر الإنتاج علي التنقل بين بلاد العالم المختلفة . [1]

وقد انعكست التطورات التي سجلها الواقع الاقتصادي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية علي الفكر الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية حيث ظهرت العديد من النظريات والمناهج الجديدة التي حاولت تقديم تفسير مقنع للتجارة الخارجية يأخذ في الاعتبار هذه التطورات . فجاءت النظرية التكنولوجية مسقطة لغالبية الفروض الكلاسيكية التي في مقدمتها الفرض الخاص بعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين بلاد العالم المختلفة لتقدم بالتالي تفسيرا لنمط التجارة الخارجية بمعناها الواسع بحيث تشتمل هياكل الصادرات والواردات على قوائم جديدة للسلع ،ليس فقط من المنتجات تامة الصنع وإنما تشمل أيضاً على المنتجات الوسيطة والرأسمالية .[2]

(1) فؤاد هاشم عوض ، مرجع سابق ، ص88 .

(2) فليح حسن خلف ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، ط1 (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2001م) ص 19- 20

رابعاً : نشأة وتطور منظمة التجارة العالمية :.

نشأت اتفاقية الجات كحل مؤقت لإنشاء منظمة التجارة العالمية . فقد وقعت اتفاقيتها في عام 1947م على أن يبدأ العمل بها 1948م وبعد حوالي ما يقارب نصف قرن أنهيت هذه الاتفاقية بعد أن تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية كان ذلك عام 1994م .

وقد بدأت هذه المنظمة عملها عام 1995م والملاحظ أن اتفاقية الجات لم تأخذ صيغة منظمة دولية بل كانت مجرد اتفاق بين الدول الموقعة عليها والمنظمة بالأطراف المتعاقدة .

تعرف منظمة التجارة العالمية على أنها إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها وهي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء وتشكل أيضاً جملة التجارة العالمية .

وبذلك تكون منظومة التجارة متعددة الأطراف هي التي توفر الالتزامات التعاقدية الرئيسية وتحدد كيفية صياغة وتطبيق الحكومات للوائح وتشريعات التجارة الدولية كما تمثل المنظومة التي ينطلق منها تطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار الجماعي والمفاوضات والتحكيم .

خامساً: أهداف التجارة الدولية

1 – الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج إذ ان التصدير يؤدى الي زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة وتقديم دخول إضافية وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح إذ ان ضعف التصدير يؤدى الي نقصان في الناتج القومي وتخفيض مساهمته في الدولة وزيادة البطالة وتدهور في مستوى معيشة الأفراد.

2 – القيام باستيراد السلع الضرورية غير المتواجدة في الدول المستوردة أي ان هذه السلع لا يتم إنتاجها محليا لأي سبب من الأسباب .

3 – إحلال الواردات : وهذا يتوقف على عنصر هام جدا إلا وهو عنصر التكلفة فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكليف معقولة فان هذا الإنتاج يمكن ان يسبب مشاكل إدارية ومالية ومشاكل في القدرات الفنية ابيضا إلا انه يساعد في ترويج السياسة التجارية

وبالتالي يمكن القيام بعمليات التصدير الهامة ومن جهة أخرى فان هنالك بعض السلع التي يمكن إنتاجها محليا ولن تكون تكاليف إنتاجها أعلى من تكلفة استيرادها وهنا تلعب الإجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال ويسود هذ الوضع غالبا في الدول النامية .

4 – نقل التقانات والتكنولوجيات الضرورية والأساسية لبناء وإعادة هيكلة البني التحتية للدولة وقرار سياساتها العامة.

5 – الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات : باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الأمن للفجوة التي يمر بها عالم اليوم ولذلك تمثل التجارة الدولية من خلال تكنولوجيا المعلومات الآلية التي يمكن ان تضيق الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة وبالتالي فان الاتجاه نحو المجتمع العالمي للمعلومات في التجارة الدولية قد يبدو مكلفا جدا إلا ان عدم الدخول فيه سيكون أكثر كلفة بأضعاف المرات ، فعلى سبيل المثال : يمكننا ان نذكر تجربتي ماليزيا والهند فالأولى استطاعت ان تساير وتنافس بقية النمور الأسيوية في هذا الميدان والثانية أصبحت من منتجي البرامج والتي تصدر منها سنويا ما يوازي ملياري دولار.

6 – الاتجاه نحو العولمة وعولمة الأسواق العالمية فمن الناحية الاقتصادية يتمثل ما تقوم به العولمة في فرض اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري في ظل منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الجات وحرية حركة رؤوس الأموال وخصصه قطاعات الدولة وإلغاء دورها الاقتصادي.

7 – دراسة موازين المدفوعات للدول ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلال والتوازن في موازين المدفوعات.

8 – دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك .

9 – دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية وسماتها المميزة .[1]

(1) رعد حسن الصرف ، المرجع السابق ص 51–52

المبحث الثاني

التجارة الخارجية في الدول النامية

أولاً : نشأة التجارة الخارجية في الدول النامية

لوحظ في الدول الأقل تطوراً بصفة عامة أنها تكون غير قادرة علي تنويع مصادر الدخل، فهي تعتمد أساساً علي مصدر واحد أو اثنين في تحقيق معظم الدخل القومي ، فقد تكون دولة نفطية تعيش أساساً علي حصيلة بيع خامات النفط للدول الأجنبية وقد تكون الزراعة أو السياحة أو التجارة أو الخدمات هي المصدر الأساسي للدخول بها وهذا ليس معناه أن هذه الدول لا يوجد بها سوى مصدر أو مصدرين للدخول وإنما يمارس أبناؤها جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة بما فيها التجارة الخارجية القائمة علي تصدير الثروات النفطية والمعدنية ولكن المقصود من هذا العائق أن النسبة العظمى من الدخل القومي تأتي من مصدر معين من مصادر الدخل أما المصادر الأخرى فان مساهمتها تكون ثانوية في تحقيق الدخل القومي . [1]

حيث أن هذه الدول تعتمد دائما علي الخارج في سد النقص الواضح في السلع والخدمات المستمدة من هذه المصادر الثانوية ويلاحظ بصفة عامة أن هذا النوع من الدول يعتمد علي الخارج في الحصول علي ما يحتاجه من السلع الاستهلاكية المصنعة ونسبة كبيرة من السلع الغذائية فالجهاز الصناعي بها يكون متخلفا وينعكس ذلك أيضا علي إنتاجية الزراعة التي تكون منخفضة نتيجة لاعتمادها علي طرق بدائية غير متطورة في المجال الزراعي وعدم قدرتها علي استخدام الماكينة الزراعية التي غالبا لا تكون متوافرة وإذا توافرت فان الكوادر الزراعية لا تكون قادرة علي استغلال واستعمال الآلات الزراعية استغلالا امثل وذلك بسبب عدم وجود المهارة اللازمة لتشغيل هذه الآلات من الأيدي العاملة الزراعية .

وما دامت الدولة تكون مضطرة إلي التعامل مع الخارج فإنها لابد أن ترضخ لنوع من الشروط المجحفة في التبادل الدولي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فتدفع معظم ما تحققه من دخول من المصدر الواحد الذي يتوافر لديها مقابل حصولها من الخارج علي ما

(1) رشاد العصار وآخرون التجارة الخارجية ، دار تكسير للطباعة والنشر ، عمان : 2000م ، ص 18- 19 .

تحتاجه من السلع والخدمات الضرورية فيقل معدل الاستثمار وينخفض التراكم الرأسمالي اللازم والضروري لتحقيق التنمية .

واعتماد الدولة علي سلعة أو سلعتين كسلعة زراعية كالقطن أو مادة خام كالنفط باعتبارها المكون الرئيسي لصادراتها والمصدر الأساسي للدخل من تجارتها الخارجية يجعل مواردها عرضة للتقلبات المستمرة بالزيادة أو النقصان تبعاً للتقلبات التي تحدث في السوق العالمي بالنسبة لطلب أو عرض السلعة .[1]

فالطلب علي المواد الخام يتكون من طلب الدول الصناعية المتقدمة التي تشتري هذه المواد وتستخدمها في الصناعة وبالتالي فان انكماش أو ركود النشاط الاقتصادي في هذه الدول لابد أن يؤثر سلباً علي حجم الطلب علي المواد الأولية فتقل حصيلة الدول النامية من صادراتها من هذه المواد ويحدث العكس في حالة زيادة التشغيل والإنتاجية في الدول المتقدمة فيزيد الطلب علي المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية ، ولهذا فان الدول النامية تكون في حالة تبعية للدول المتقدمة ومن ثم فان الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول المتقدمة تنتقل الي الدول النامية خلال الطلب علي المواد الأولية .

أسواق المواد الأولية خاصة النفط يتأثر كثيراً نتيجة إحداث وعوامل غير اقتصادية وخاصة الأزمات السياسية الداخلية كحدوث تغييرات في أنظمة الحكم أو أزمات دولية كالحروب مثل حرب كوريا وحرب أكتوبر سنة 1973م وحرب العراق وإيران واحتلال العراق للكويت 1990م . [2]

وبجانب تأثير السوق يقوى الطلب فإنها تتأثر أيضا نتيجة التفسير في عرض المواد الأولية والسلع الزراعية ويلاحظ ان عرض هذه الأنواع من السلع يتميز بعدم المرونة إذ ان استجابة العرض للتغيرات التي تطرأ علي أسعار هذه السلع في السوق العالمي تكون استجابة ضئيلة فإذا حدث انخفاض في الأسعار فان الدولة المنتجة يصعب عليها تخفيض الكمية المعروضة بهدف تحقيق نفس الإيرادات التي كانت تحققها قبل انخفاض الأسعار وسوف يؤدي ذلك الي حدوث المزيد من الانخفاضات مما يضر بالدول النامية المنتجة .

---

(1) رشاد العصار وآخرون ، مرجع سابق ص 20

(2) محمد حافظ عبده ، أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، د ط ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1999م ، ص 213.

ولذلك فان بعض الدول المنتجة خاصة للسلع الزراعية مثل الكاكاو والبن تلجا الي إعدام كميات كبيرة منها حتى يقل المعروض العالمي وتحمى نفسها وبراداتها من أزمات الانخفاض المتتالية في الأسعار .

أيضا فان عدم الاتفاق بين منتجي المواد الخام والحاصلات الزراعية من دول العالم الثالث بل وتنافسهم في السوق العالمي كالتنافس بين الهند وسريلانكا وكينيا حول إنتاج وعرض الشاي جعل من الصعب وضع سقف أدنى وسقف اعلي للأسعار .

وهكذا فان المشاهد في الدول النامية ذات السلعة الواحدة أو السلعتين هو تقلب حصيلة الصادرات بها تبعا لأحوال السوق العالمية وهذا التقلب يؤثر علي مستوى الدخول المتحققة بالتالي مستوى العمالة ومستوى الاستثمار فتنخفض هذه المستويات بانخفاض الحصيلة وزيادتها مما يؤثر علي استمرار عملية التنمية واستقرارها . [1]

أضف الي ذلك ان النصيب النسبي لصادرات الدول النامية فيما عدا البترول يتناقص باستمرار لأسباب متعددة منها ان التقدم التكنولوجي أدي الي اختراع آلات تحقق وقورات في استخدام المواد الأولية لأنها تحتاج الي استخدام كميات اقل من المواد الأولية لإنتاج كميات مماثلة أو تزيد عن تلك التي كانت تستخدم سابقا قبل ظهور هذه المخترعات الجديدة وأيضا إنتاج مواد صناعية كالمطاط الصناعي والمنسوجات الصناعية (النايلون) التي قللت من استخدام المواد الأولية التي كانت تستوردها من قبل ، كل هذه الأمور تقلل من النصيب النسبي لصادرات الدول النامية في التجارة العالمية وتضعها أمام عائق خطير من عوائق التنمية وهو النقص المستمر في حصيلة الصادرات وبالتالي في دخلها القومي .

لقد تطورت التجارة الخارجية في الآونة الأخيرة لغير صالح الدول النامية فقد حدث تدهور في معدل التبادل التجاري للدول المختلفة في مواجهة الدولة المتقدمة ، وبصرف النظر عن نوع السلعة فهذا ينطبق أيضا بالنسبة لسلعة البترول ، فرغم ان التضخم يزداد باستمرار في جميع دول العالم إلا ان معدل الزيادة في أسعار المنتجات الصناعية التي تنتجها الدول الصناعية المتقدمة يرتفع كثيراً عن معدل الزيادة في أسعار المنتجات التي تصدرها الدول النامية وهذا معناه اضطرار الدول النامية الي مبادلة كميات كبيرة من

(1) محمد حافظ عبده ، أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص 214.

صادراتها من المواد الأولية أكثر من ذي قبل في سبيل الحصول علي نفس الكمية أو كمية اقل من السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة وهذا معناه سؤ شروط التبادل التجاري الدولي بالنسبة للدول النامية .

هذا وقد ترتب علي اندماج الدول النامية في السوق الرأسمالي العالمي وتخصصها في إنتاج سلعة واحدة أو سلعتين اتجاه مواردها الداخلية نحو هذا النشاط مع إهمال إنتاج السلع الاخري التي يحتاجها المجتمع وتنتج عن ذلك ما يلي :

1.اختلال هيكل الصادرات نتيجة عدم التوازن في الهيكل الإنتاجي .

2.تركيز النمو في قطاع التصدير وهو القطاع الاستخراجي أو الزراعي والقطاعات المرتبطة به ، مما أدى الي تخلف القطاعات الاخري وهى القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ولهذا تميز الاقتصاد بقطاع متخلف ومتقدم .

3. زيادة الطلب علي العمالة في القطاع المتقدم وهو القطاع الزراعي ولاستخراجي فزادت الدخول نسبياً للعاملين فيه وشجعهم ذلك علي زيادة الإنجاب مما أدي الي حدوث زيادة في معدل النمو السكاني . [1]

4.أدي الانفجار السكاني وتقليد أصحاب الدخول المرتفعة المحققة في القطـاع الاستخراجى والزراعي للأنماط الاستهلاكية في الدول الأوربية الي نقص المدخرات .

5. التفاوت الكبير في إنتاجية الدول المتطورة وإنتاجية الدول غير المتطورة فاختلاف الهيكل الإنتاجي للنوع الأخير من الدول أدي إلي عدم استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل مما أدي إلي ضعف الناتج القومي فيها مقارنة بالدول المتطورة التي تتمتع بالتوازن في هياكلها الإنتاجية كالولايات المتحدة واليابان ويبدو التعاون في توزيع الإنتاج واضحا، إذا لاحظنا علي سبيل المثال أن حصة الولايات المتحدة من الإنتاج السلعي العالمي في منتصف الثمانينات بلغت نحو 1.5 مرة حصة جميع البلدان النامية من هذا الإنتاج وتفوق نصيب جميع البلدان الاشتراكية شاملة الصين والاتحاد السوفيتي كما وصلت إنتاجية العمل في البلدان الرأسمالية مجتمعة خلال هذه الفترة حوالي ثمانية أمثال هذه الإنتاجية في البلدان

(1) رشاد العصار وآخرون ، مرجع سابق ، ص 21.

الاشتراكية مجتمعة وثمانية عشر ذات الإنتاجية في مجموعة البلدان النامية . وبالنسبة لإنتاجية العمل الصناعي فقد بلغت إنتاجية العمل في الصناعة الأمريكية نحو سبعة أمثال مايقابلها في الدول النامية ونحو ستة عشر مثل الإنتاج في الصين الاشتراكية ، أما إنتاجية العمل الصناعي الياباني فإنها تتفوق علي نظيره الأمريكي وهو ما أعلنه رئيس الوزراء الياباني في أوائل عام 1992م وآثار غضب الأوساط الشعبية والرسمية والإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دعي المسئول الياباني للاعتذار عن هذا الإعلان فيما بعد .

وهكذا نجد أن كل عوائق التخلف التي تعانى منها الدول النامية قد ظهرت نتيجة اعتبارها أساسا كدولة سلعة واحدة أو محصول واحد في السوق الرأسمالي العالمي فالاختلال في هيكل الصادرات أدي إلي اختلال في الهيكل الإنتاجي الذي تمثل في نمو القطاع الزراعي والقطاع ألاستخراجي وتخلف القطاع الصناعي إلي حدوث ثنائية الاقتصاد القومي وهذا أدي بدوره إلي زيادة الطلب علي القوة العاملة في القطاع المتقدم وارتفاع أجور العاملين فيه فزاد إنجابهم وحدث الانفجار السكاني الذي أدي إلي ضعف المدخرات وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي فتراجع الإنتاج وحدث تضخم في العمال وبطالة مقنعه وتخلف في البناء أو الهيكل الاجتماعي وزيادة تبعية الجنوب المتخلف للشمال والغرب الصناعي المتقدم .[1]

ثانياً : واقع التجارة الخارجية فى الدول النامية

يتسم واقع التجارة الخارجية في البلدان النامية بالعديد من السمات التي ترتبط بشكل وثيق بطبيعة اقتصادياتها وهيكلها الإنتاجي ومن ابرز الملامح :-

1. اعتماد الدول النامية في تجارتها الخارجية بشكل كبير علي صادراتها من المواد الأولية التي تشكل في معظم الدول النامية النسبة الأكبر من صادراتها إلي العالم الخارجي ، وبحيث تكاد تقتصر في حالات عديدة علي هذه الصادرات وبالشكل الذي تقل معه أهمية الصادرات الأخرى في إجمالي صادراتها وبما أن واردات هذه الدول محكومة أساساً بصادراتها ، أي أن القدرة علي استيراد احتياجاتها تحكمها القدرة علي التصدير وذلك أن

(1) محمد حافظ عبده ، احمد جامع ، مرجع سابق ، ص 215 – 219

حصيلة الصادرات هي التي توفر القدرة علي استيراد احتياجاتها من العالم الخارجي، وبما أن هذه الصادرات تتسم أساساً بضعف مرونة عرضها أي ضعف استجابة العرض للتغيرات التي تحصل في الأسعار والطلب عليها، إضافة إلي ضعف مرونة الطلب، وظروف السوق وأحواله ولذلك فان مشكلات عديدة تنجم عن ذلك ومرتبطة بهذا الاعتماد، تؤدي إلي آثار غير مواتية لعملية التنمية .[1]

2.التركيز الواضح في تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة سواء اتصل الأمر بالواردات أو الصادرات ، وهذا يعود لأسباب تاريخية ترتبط بان نشأة التجارة الخارجية في العصر الحديث في هذه البلدان قد تم في معظم الحالات من خلال شركات الدول المتقدمة التي اتجهت للعمل في البلدان النامية من اجل توفير احتياجات الدول المتقدمة إلي مستلزمات الإنتاج الأولية والسلع اللازمة لعملية النمو المسارعة والمتزايدة فيها، وبذلك تم التركيز علي تطوير النشاطات المرتبطة بإنتاج هذه المستلزمات الأولية والسلع الغذائية وهذا ما خدم عملية التطور في البلدان المتقدمة أساساً خاصة إذا ما تم العلم بان حصيلة هذه الصادرات قد تم استخدامها من قبل الدول النامية في استيراد السلع المصنعة التي تحتاجها هذه الدول من الدول المتقدمة غالباً وهو الأمر الذي مكن من توسيع السوق أمام منتجاتها بالتالي ، وقد أسهم ذلك في تحفيزها علي النمو، والتطور والاتساع واستنادا إلي هذا الإطار التاريخي استمرت وتركز تجارة خدمات نقل واتصال أي خدمات تأمين وصيرفة وموانى وما إلي ذلك ارتبطت إلي حد كبير بخدمة هذا التركز في التعامل بين الدول النامية والدول المتقدمة وبحيث ينجم عن هذا التركز الشديد ضعف مدي تعاملها فيما بينها .[2]

رغم بعد المسافات التي تفصلها عن الدول المتقدمة واقتراب بعضها من البعض الآخر وهذا التركز ارتبط تاريخيا بأسباب عديدة منها ضعف قدرتها علي توفير فوائض من إنتاجها وبالذات من السلع المصنعة بحيث يتاح لبعضها البعض وضعف قدرتها علي استيعاب المنتجات الأولية التي تصدرها عادة هذه الدول ولذلك تكاملت حاجة الدول النامية في مجال التصدير مع دفع حاجة الدول المتقدمة للاستيراد أي أن ما تحتاجه الدول النامية

(1) فليح حسن خلف ، مرجع سابق، ص 358- 359.

(2) فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص360.

يتمثل في تصدير الفائض من إنتاجها الأول والتي يعجز اقتصادها المحلي من استخدامه بسبب عجز طاقاتها الإنتاجية القائمة علي مثل هذا الاستخدام لعدم تطور الصناعة التحويلية فيها التي تحقق ذلك ، وهذا ما يتم تصريفه في أسواق الدول المتقدمة التي هي بحاجة لمثل هذا الإنتاج الأولي من اجل استخدامه كمستلزمات إنتاج في الصناعات التحويلية المتطورة فيها ، وبالمقابل فإن حاجة الدول النامية للاستيراد تكاملت مع حاجة المتقدمة للتصدير أي أن حاجة الدول النامية لاستيراد السلع المصنعة نظراً لعجز اقتصادها المحلي من تلبية احتياجاتها منها ولذلك فهي تعتمد علي الدول المتقدمة في ذلك وبالمقابل فان الدول المتقدمة تحتاج إلي تصريف إنتاجها من السلع المصنعة حتى يكون حافزاً علي التوسع في هذا الإنتاج لذلك تعتمد في ذلك علي الدول النامية سواء في حاجتها لتصدير فوائض إنتاجها الأولي أي في حاجاتها إلي استيراد المنتجات الصناعية، إضافة إلي عدم توفر الخدمات التي تساعد علي زيادة الروابط وتقويتها بين هذه الدول كخدمات النقل والاتصال والصيرفة والتامين وما إلي ذلك، وهذا أدي إلي أن تتركز التجارة مع الدول المتقدمة رغم بعد المسافات التي تفصلها عن الدول النامية في حالات ليست بالقليلة الأمر الذي جعل التجارة الخارجية معها أسهل بكثير مقارنة بإمكانية قيام التجارة هذه بين الدول النامية ذاتها نظراً لان الدول المتقدمة عملت علي نشر وتيسير هذه الخدمات بالشكل الذي يضمن ربط الدول النامية تجارياً بها دون أن تعمل علي توفير ما يماثل ذلك بين الدول النامية ذاتها وبخاصة في الفترات التي تتحقق فيها السيطرة للدول المتقدمة .

3.تركز صادرات الدول النامية واقتصادياتها علي عدد محدود جداً من السلع وهى أولية غالباً كما أشرنا آنفاً وبحيث تشكل هذه السلع المحدودة النسبة الأكبر في صادراتها وقد لا تتجاوز هذه السلع سلعة واحدة أو سلعتين أو ثلاثة غالبا في حالات ليست بالقليلة سواء كانت زراعية أو استخراج ولا شك أن مثل هذا التركيز والاختلال في هيكل الصادرات يستند ويرتبط باختلال هياكلها الإنتاجية حيث يسيطر فيه الإنتاج الأولي علي الحصة الأكبر في اقتصادياتها وسواء اتصل الأمر بتوليد الناتج أو الدخل أو التشغيل .[1]

(1) فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 361.

احتياجات الاقتصاد الاستثمارية والإنتاجية والاستهلاكية مرهونة بالتقلبات التي يمكن أن تحصل في هذه المنتجات سواء اتصل الأمر بالطلب عليها أو بعرضها ، إذ أن عرض هذه المنتجات كما هو معلوم يخضع لمحددات طبيعية تضع حدوداً قصوى للزيادات التي يمكن أن يحققها الإنتاج فيها وخاصة خلال الأجل القصير أي بافتراض ثبات الفنون الإنتاجية لمستخدمة وكما أن عرض هذه المنتجات يتعرض إلي التغيير من فترة إلي أخري وخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية التي تتأثر بالظروف المناخية حيث يزداد التصدير منها عندما يزداد إنتاجها في حالة توفر ظروف مناخيه ملائمة في حين تقل الصادرات منها عندما لا تتوفر مثل هذه الظروف المناخية الملائمة إضافة إلي أن مرونة عرضها منخفضة وبخاصة خلال الأجل القصير والذي يرتبط بان هنالك فترة إنتاج للمحاصيل الزراعية لا يمكن أن يحصل تغيير في إنتاجها بدء موسم زراعتها تبعاً للتغيرات التي تحصل في الطلب وظروف السوق والأسعار وإنما انتظارا لموسم لاحق وذلك فان الاسترشاد بالأسعار الحالية قد يقود إلي تقلبات في الإنتاج وبالتالي في الصادرات ومن ثم القدرة علي الاستيراد وفي تلبية احتياجات الاقتصاد من السلع المستوردة إذ أن ارتفاع الأسعار لمنتج زراعي معين قد يدفع المنتجين إلي التوجه نحو زيادة إنتاجيته في الموسم اللاحق وبشكل قد يفوق الحاجة إليه في السوق ومن ثم يحصل نتيجة لذلك فائض في العرض وبما أن الطلب علي هذه المنتجات يتسم بانخفاض مرونته في الغالب فان هذا يؤدي إلي تدهور كبير في أسعار هذا المنتج وبالتالي انخفاض قيمة الإنتاج وانخفاض قيمة الصادرات أي حصيلة الصادرات الأمر الذي يمكن أن يؤدي في الموسم الذي يليه إلي عدم التوجه نحو إنتاجه ومن ثم ينخفض إنتاجه وعرضه فترتفع أسعاره وما إلي ذلك وما يعنيه كل هذا من حصول تقلبات واضحة في الإنتاج وبالتالي في الصادرات وفي حصيلتها ولا شك أن هذه المحدودية في زيادة الإنتاج والصادرات والتقلبات فيه تترك آثاراً واضحة علي النشاطات الاقتصادية حيث تتأثر عملية التنمية سلباً من خلال الانخفاض في الإنتاج وفي حصيلة الصادرات ومن ثم الواردات وبالتالي في تلبية احتياجات عملية التنمية كما تتأثر عملية الإنتاج سلباً بذلك من خلال انخفاض الواردات من السلع والمستلزمات

المطلوبة للإنتاج وكذلك يتأثر الاستهلاك ومستوى الرفاهية سلباً نتيجة لضعف القدرة علي استيراد الاحتياجات الاستهلاكية والناجمة عن نقص الصادرات بسبب نقص الإنتاج المحلي.[1]

تتأثر خطط التنمية والإنفاق الجاري بالشكل الذي يمكن أن يؤدي إلي إقامة مثل النشاطات الاقتصادية القائمة من خلال تحديد الإنفاق الجاري المرتبط بتلبية احتياجات مستورد لازم لتأدية النشاطات الجارية بالشكل الذي يتم من خلاله استمرار عمل الاقتصاد في نشاطه الاعتيادي وهذا كله يأتي أساساً من أن صادرات الدول النامية ترتبط أساساً بمنتجات أي نسبة وتركز بسلع محدودة كما أن التغير في الطلب وبالذات فنجد انخفاضه في حالات الكساد التي تنتاب الاقتصاديات المتقدمة دوريا والتي يشكل الطلب فيها أساساً علي صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية حيث ينخفض الطلب علي هذه المنتجات بانكماش النشاطات الاقتصادية المرتبطة بمرحلة الكساد في هذه الدورة الاقتصادية وهو ما يؤدي إلي تحديد حجم الصادرات إضافة إلي ما ينجم عن ذلك من انخفاض في أسعارها نتيجة انخفاض الطلب عليها وهذا ما يؤدي إلي نتيجة نقص حصيلة الصادرات منها وتأثر عملية التنمية والنشاطات الاقتصادية سلباً بسبب ذلك خاصة وان ما يحكم حركة تجارة تصدير هذه المنتجات هو الشركات العائدة للدول المتقدمة أساساً والتي تحتكر تجارة التصدير هذه وبحكم ضعف قوة المساهمة لدي مصدري المواد الأولية في هذه الدول بسبب محدودية إمكاناتهم أمام قوة الإمكانات المتاحة لدي هذه الشركات متمثلة بقدرتها المالية وسيطرتها علي حلقات النقل والصيارفة والتأمين والتسويق وما إلي ذلك وهذا يؤدي إلي فرض أسعار علي صادرات هذه الدول في ظروف احتكارية وشبه احتكارية وبما يضمن تحقيق مصلحة الشركات والدول مالكة هذه الشركات وبما ينجم عنه جعل حصيلة الدول النامية من صادراتها هذه منخفضة وهو ما يحدد بالتالي إسهامها في تحقيق التنمية وتنمية النشاطات الاقتصادية القائمة في هذه الدول . [2]

اتجاه معدلات التبادل الدولي لغير صالح منتجات الدول النامية ولحساب الدول المتقدمة نظرا لأنها تصدر سلع مصنعه تتزايد أسعارها باستمرار في حين لا تحصل زيادات مماثلة في أسعار صادرات الدول النامية التي هي أولية في الغالب وهو ما يؤدي إلي تناقص مستمر في القوة الشرائية لصادرات الدول النامية أي أنها تحصل علي قدر اقل باستمرار من السلع المصنعة التي

(1) د. فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 362.

(2) فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 363.

تستوردها من الدول المتقدمة مقابل قدر معين من صادراتها الأولية وهو ما يؤدى إلي استفادة الدول المتقدمة وإلحاق الضرر بالدول النامية وبالتالي إعاقة عملية التنمية فيها.[1]

ثالثاً : مشاكل التجارة الخارجية في الدول النامية :-

1. تشترك أغلبية الدول النامية في مواجهة مجموعة من العقبات الداخلية التي تعيق عملية وضع السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية وذلك يرجع إلي القصور في العوامل الاقتصادية الأساسية التي تساهم في تحديد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد ومستوى النمو الاقتصادي وتتمثل هذه العقبات في العوامل المادية مثل حجم الاستثمارات ومستواها التكنولوجي ومدي وجود وتنوع حجم الموارد الطبيعية المستغلة بالإضافة إلي حجم السكان وما يرتبط به من قوة عاملة ومهارتها وكذلك مدي توافر التنظيم الجيد لهذه العوامل المادية أما العوامل الاجتماعية فتتمثل في العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية السائدة .

2. إن الدول النامية تعانى من ضمور في نمو وتحسن صادراتها والتجارة فيما بينها وزيادة العجز في موازين المدفوعات وانخفاض تدريجي في الرسوم العائدة من صادراتها وذلك لاتفاقيات الأسواق الحرة أو لشروط منظمة التجارة العالمية .

3. تزايد مشكلة ديونها الخارجية والتي بسببها تتجدد الإضافة بأي موارد تمويل تحصل عليها خارجياً ومعدل اقتصادي ومالى متدني .

4. إن مجموعة الاتفاقيات الجديدة تشكل عبئا علي الدول النامية لارتفاع مستوى المنافسة بينها وبين الدول المتقدمة حيث أن الدول النامية لازالت تعانى من عدم تخطيط واستقرار وسيطرة الأسلوب الفردي في اتخاذ القرار حيث أن سياسات الإصلاح الاقتصادي ما زالت في مراحلها الأولية ونتيجة لذلك فانه من المتوقع حدوث تصادم وليس تناغم بين اقتصاديات الدول النامية وإجراءات تحرير التجارة العالمية .

5. تعانى الدول النامية من مشاكل واضحة في حصولها علي التمويل اللازم لتطوير عمليات التجارة الخارجية نسبة لارتفاع نسبة المخاطر في الدول النامية. [2]

---

(1) سمير محمد عبد العزيز ، التمويل العام الدخل الادخاري والضريبي ، د ط، (مطبعة الإشعاع ، 1998م) ص 33.

(2) عبد الناصر نزار العياري ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، د ط (عمان : دار صفاء للنشر ، 1999م)، ص 11.

الفصل الثانى

صادرات الثروة الحيوانية السودانية

المبحث الأول : سياسة الصادرات السودانية

المبحث الثاني صادرات الثروة الحيوانية

الفصل الثانى

صادرات الثروة الحيوانية السودانية

تعتبر نشاطات التجارة الخارجية لأي دولة من الدول من أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد لما لها من آثار عميقة علي بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى .

فعلاقات التجارة الخارجية المتشابكة تبدأ من مصادر إنتاج السلع المصدرة إلي العمليات العديدة التي تتم حتى خروج السلع للأسواق الخارجية ثم الحصول علي العملات الصعبة التي تمول عمليات شراء احتياجات مشروعات التنمية في البلاد . وبالضرورة تمتد آثارها المباشرة إلي معدل نمو الدخل القومي ومستواه فإنها تؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة.

ولا شك إن استغلال المزايا التي تتمتع بها الدولة في إنتاج وتصدير بعض السلع استغلالاً حسناً يساعد علي الاستفادة من الموارد المحدودة ، فأصبحت التجارة الدولية الآن معلماً من معالم الاقتصاد العالمي وأصبح اثر التجارة الخارجية علي اقتصاديات الدول النامية تؤكد أهميتها علي تطور هذه الدول سلباً وإيجاباً إذ تكون لبعض ظروف الأسواق العالمية آثار سلبية وايجابية علي عائداتها من العملات الصعبة وبالتالي على إمكانية تنفيذ تطوير مشاريع عائدات الصادرات وتنفيذ مشروعات التنمية الأخرى بمقدار ما تتعرض له الدول من ضغوط علي ميزان مدفوعاتها فتقلبات ظروف الأسواق وتقلبات ظروف الإنتاج للمواد الأولية التي تعتمد عليها كثير من الدول النامية في الحصول علي عائدات من العملات الأجنبية تجعل اقتصاديات هذه الدول عرضة للضغوط التي تبدأ بالضغوط علي ميزان مدفوعاتها التي تؤثر علي مسار تنميتها.

المبحث الأول

سياسة الصادرات السودانية

أولاً : الملامح العامة

السودان كدولة نامية وكدولة تقوم صادراتها الأساسية علي المنتجات الأولية وكدولة تعتمد على إعداد قليلة من منتجاتها للحصول علي إيراداتها من نشاطات التجارة الخارجية وكدولة تعتمد اعتمادا كبيرة علي تجارتها الخارجية تتأثر بالظروف التي تنتاب الأسواق العالمية والتقلبات التي تحدث فيها فتجارة السودان الخارجية تبنى علي نتائج صادرات السودان التي تتكون من منتجات المواد الأولية أي المنتجات الزراعية والواردات التي تتكون من المواد الغذائية الاستهلاكية والمنتجات الصناعية والمعدات والآلات ووسائل النقل ومن المواد الخام والكيماويات .

وتبين موازنة الصادرات مع الواردات السنوية الموقف في صورة الميزان التجاري الذي يعكس موقف إيرادات البلاد من العملات الصعبة وتعتمد نتيجة هذه الموازنة إيجابا وسلبا علي كمية حصيلة البلاد من العملات الصعبة مقارنة مع كمية مصروفاتها علي الواردات منها .

وبما أن منتجات السودان الزراعية التي تتجه إلي الأسواق العالمية لا يمكن التحكم فيها فان موقف الميزان التجاري يكون عرضة للتقلبات وتنعكس آثار هذه التقلبات علي نشاطات البلاد التنموية بصورة تؤثر علي مسار العديد من المشروعات بظهور اختناقات عديدة نتيجة لصعوبة الحصول علي احتياجاتها من المعدات والآلات والمواد الخام وقطع الغيار من الأسواق العالمية . [1]

لا شك أن سياسات التصدير والاستيراد تكون لها آثار كبيرة على موقف تنشيط التجارة الخارجية وعلي تحسين موقف الميزان التجاري وتقوم كل دولة بتحديد سياساتها حسب الظروف الموضوعية التي تكشف وضع التجارة الخارجية [2]

---

(1) يوسف عمر الخضر ، أثر عائدات الصادرات السودانية علي سداد الدين الخارجي ، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م ، ص 1.

(2) عثمان ابراهيم السيد ، الاقتصاد السودانى ، ط2 ،الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر1998م، ص202.

ثانياً : هيكل الصادرات السودانية :-

تهتم الدولة بصادراتها لتحقيق عدة منافع اقتصادية علي رأسها التوازن النسبي بالميزان التجاري وتحقيق اكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في إطار تطور ونمو الاقتصاد الكلي ، ويتطلب رفع معدلات الصادرات الاهتمام بزيادة عرض السلع والخدمات التي تتميز بالمرونة العالية في جانب الطلب العالمي مع تحقيق اكبر قدر ممكن من القيمة المضافة لهذه السلع والخدمات .

تعمل الدول علي إكساب ميزات نسبية لصادراتها من خلال إجراءات مثل الدعم القطاعي المباشر وغير المباشر ورفع مقدرات البنية التحتية المؤثرة قطاعيا وكليا .

يعانى الصادر السوداني من مشكلات هيكلية يقع عبء جزء منها علي عائق الدولة وبعضها يقع عبئه علي المصدرين الناشطين في القطاع وترتب علي استمرار هذه المشكلات تعسر مجمل قطاع الصادر عما كان ممكن أن يكون عليه .[1]

وبصفة عامة يمكن تقسيم الصادرات قطاعياً إلي :-

1. صادرات القطاع الزراعي .
2. صادرات القطاع الحيواني .
3. صادرات قطاع الصناعة والتعدين والخدمات .

السمة الغالبة لصادرات السودان تنحصر في القطاع الزراعي والحيواني وبرغم من توطين الصناعات المرتبطة بهذين القطاعين منذ القدم إلي أن تدهور القطاع الصناعي المستمر أدي إلي إضعاف إسهامه كقيمة مضافة لصادراتها بمختلف قطاعاتها وانعكس ذلك علي نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي مستوى الرفاهية . [2]

والناظر إلي الأسواق الحالية للصادرات السودانية يجدها تحولت تحولاً ملحوظا من أسواق الدول الأوروبية التي ارتبط بها الإنتاج الزراعي في شكله الأولي (خامات) إلي أسواق دول آسيوية تستحوذ علي ما يزيد عن 80% من صادراتنا كما نجد أن نسبة 11% من إجمالي

---

(1) عثمان ابراهيم السيد، مرجع سابق ، ص 2.

(2) عبد اللطيف محمد سيد وآخرون ، دراسة عن قطاع الجلود ودوره في دعم الاقتصاد القومي ومساهمته في الصادرات ، الإدارة العامة للتخطيط واقتصاديات الثروة الحيوانية ، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية ، الخرطوم ، 1999م ، ص45.

الصادرات تذهب للأسواق العربية وهو مؤشر يمكن الاستدلال به علي ضعف قدرتنا التنافسية في أسواق الدول العربية وكذلك الأمر بالنسبة للدول الأوربية وضعف نصيب السوق مع أمريكا مع ملاحظة انتماء السودان الانثربولوجى والجغرافي للسوق العربية الأفريقية .

أدى دخول البترول كمورد اقتصادي ضمن تركيبة البلاد للتأثير المباشر علي مجمل الأوضاع الاقتصادية عن طريق تأثيره علي حجم الاحتياطيات النقدية من العملات الحرة في مواجهة الطلب الكلي الأمر الذي انعكس علي تحسن سعر صرف العملة المحلية ومكن البنك المركزي في السير باتجاه الإصلاح المالي للقطاع المصرفي وبناء السياسة النقدية علي ضوء الواقع كما انعكس علي زيادة الاستيراد سواء في جانب الاستيراد الاستهلاكي أي استيراد السلع الرأسمالية في جانب البنية التحتية لمشروعات الطاقة والنقل والانفتاح الواسع لتدفق الاستثمارات الأجنبية لمختلف القطاعات .

1/ صادرات القطاع الزراعي :-

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الاقتصاد السوداني نظرا لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لذلك يعتمد أغلبية السكان علي هذا القطاع لتوفير الغذاء وفرص العمل .

كما يقوم بتوفير معظم المواد الخام للصناعات المحلية إضافة إلي مساهمته بالقدر الأكبر في الصادرات .[1]

يتمتع القطاع الزراعي في السودان بفرص واسعة وإمكانيات هائلة توفر المعوقات الأساسية لتنمية الاستثمار .

وتقدر المساحة الكلية الصالحة للزراعة من الموارد الأرضية بحوالي 84 مليون هكتار المستغل منها حاليا للزراعة حوالي 15 مليون هكتار أي حوالي 18% من الأراضي الصالحة للزراعة ويختلف معدل سقوط الأمطار من موضع لآخر حيث تتراوح كميتها في العام 1500 ملم تقريبا في الشمال ومنطقة السافنا بين خطى عرض (9-12) درجة شمال ومابين (300 – 8) ملم سنويا حيث تعتبر هذه المناطق هي المناطق الأساسية

(1)عبد اللطيف محمد سيد وآخرون ، مرجع سابق ، ص 47.

للإنتاج الزراعي حيث تمثل 82% من الأراضي الصالحة للزراعة وتقدر مساحة المراعي الطبيعية بحوالي 75% فدان والغابات 15.2 مليون فدان والموارد المائية ، فتكون من مصادر الأنهار والأمطار والوديان والمياه الجوفية حيث تقدر التغذية السنوية لها بحوالي 1.4 مليار متر مكعب ويشمل القطاع الزراعي عدة قطاعات فرعية تتفاوت مساهمتها في النتاج المحلي الإجمالي وهى قطاعات مكملة لبعضها البعض وتضم قطاع الزراعة المطرية بشقيها الآلي والتقليدي والثروة الحيوانية السمكية والبنيات الأساسية للري والموارد الطبيعية والمائية ونظرا لأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي فقد كان المحور الذي تدور حوله خطط التنمية الاقتصادية المختلفة في السودان،وعليه تعددت صادرات السودان الزراعية فهى تتكون من محاصيل زراعية مثل: القطن والفول السوداني والسمسم والصمغ العربي والذرة والدخن والقمح والفواكه والخضروات وقصب السكر بالإضافة إلي الأرز الذي يعتبر محصولا جديدا في السودان حيث بدأت زراعته في السنوات الأخيرة وكذلك محصول زهرة الشمس الذي يعتبر أحدث المحاصيل النقدية في السودان وسلع أخري مثل: الكركدي والبطيخ و السنمكة و السلع البستانية.[1]

2/ صادرات القطاع الصناعي :

كانت بداية الصناعة في السودان نتاج طبيعي للظروف التي أحاطت بالبلاد إبان الحرب العالمية الثانية من شح لاحتياجات السوق المحلية من المنتجات الصناعية والخفيفة فنشأت صناعات صغيرة لسد احتياجات البلاد الاستهلاكية مثل مصانع الصابون ومعاصر الزيوت والحلويات ومصنع اسمنت عطبرة 1949م ومصنع تعليب اللحوم كوستي 1952م مصانع للأدوات المنزلية والزجاج والسجاير وعليه فعند استقلال السودان في يناير 1956م كانت الاستثمارات في الصناعة قد بدأت أولي خطواتها في هذا المجال وقد أعلنت حكومة الاستغلال الأولي سياستها الرامية إلي تشجيع رأس المال المحلى والأجنبي في ميدان الصناعة بإصدار (قانون الميزات الممنوحة لعام 1956م كونت بموجبه اللجنة الاستشارية لترقية الصناعة لتقوم بتقييم طلبات اقامة الصناعات المحلية بواسطة المستثمرين فكان لهذا القانون أثره الايجابي في تنشيط الاستثمار في مجال الصناعة إذ بلغ جملة الاستثمار في

(1) د. إبراهيم محمد خليل ، مجموعة أوراق علمية عن تسويق الماشية واللحوم في السودان (الخرطوم : 1995م ، ص 18.

هذا المجال 2.7 مليون جنيه في عام 1959م بينما لم يتجاوز المبلغ المستثمر في الصناعة 540.000 جنيه فقط في عام 1956م ولكن بالرغم من ذلك فقد ظلت الصناعة تلعب دورا ثانويا في الاقتصاد القومي السوداني).

سلع تعدينية : مثل الذهب والكروم البترول ومشتقاته .

3/ صادرات القطاع الحيواني :-

يعتبر السودان من أغنى الدول العربية والإفريقية في مجال الثروة الحيوانية وقد ساعد ازدياد هذه الثروة ارتفاع معدلات النمو فيها وقد أشارة تقديرات تعداد الثروة الحيوانية تزايدها تزايداً مضطردا .

تدر الثروة الحيوانية إيرادات بالعملة الصعبة للخزينة من تصدير الماشية اللحوم والجلود ولتشجيع تسويق هذه الثروة فقد أنشأت المؤسسة العامة لتسويق الماشية واللحوم عام 1977م للعمل علي تسهيل انسياب الثروة الحيوانية بصورة علمية مدروسة نحو الأسواق العاملة حتى تساهم هذه الثروة في زيادة إيرادات البلاد من العملات الصعبة كما أنشاء بنك الثروة الحيوانية لتشجيع وتهيئة إعداد متزايدة من الثروة الحيوانية للتجارة الخارجية لاستقطاب مزيدا من العملات الأجنبية ويمثل صادر الثروة الحيوانية الضان والأبقار والماعز والإبل ولحومها . [1]

كما توجد منتجات برية وبحرية ومنتجات بحرية مثل الأسماك والأصداف والكوكبان منتجات برية مثل الغزلان. [2]

ثالثاً : سياسات الصادرات السودانية

في الفترة ما قبل سياسة التحرير الاقتصادي أصدرت إدارة النقد الأجنبي ببنك السودان مجموعه من المنشورات هدفت لزيادة حصيلة الصادرات وضمان وصول حصيلة الصادرات إلي داخل البلاد واستغلالها بالصورة المثلي بجلب مدخلات إنتاج ضمن سياسة التجنيب .

---

(1) عثمان ابراهيم السيد ، مرجع سابق ، ص 151

(2) تقرير توصيات لجنة الصادر ، وزارة التجارة الخارجية 1999م ، ص 22

– في يونيو 1990م تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي لعام 1979م وخاصة في الفصل الخاص بالتجنيب فورد في اللائحة الآتي :-

– يجوز لأي مصدر الحصول علي نسبة من حصيلة الصادرات حسب ما يحددها بنك السودان من وقت لآخر .

– يحتفظ المصدر بحصيلة الصادر المجنبة بالفقرة الأولي في حساب خاص بالعملات الحرة في احد البنوك المعتمدة وتستخدم في استيراد السلع التي يحددها بنك السودان وفي حالة عدم الاستخدام خلال الفترة المحددة يجوز لبنك السودان شراء الحصيلة ودفع المقابل بالعملة المحلية . [1]

وعلي ضوء هذا التعديل أصدرت إدارة النقد الأجنبي عدة منشورات خلال الفترة 1990م – 1992م تحدد فيها تخصيص واستخدام حصيلة الصادرات كالآتي :-

ويشمل التجنيب كل سلع الصادر عدا القطن والذي يمثل نسبة 45% من المتوسط من حصيلة الصادرات لعامي 1990م– 1991م والصمغ العربي الذي يمثل في المتوسط بنسبة 14% لعامي 1990م– 1991م وتعتبر الدولة القطن والصمغ سلع إستراتيجية ذلك لأهميتها في هيكل الصادرات السوداني إضافة لاحتكار العملية التصديرية لهاتين السلعتين بواسطة شركتي الأقطان السودانية وشركة الصمغ العربي مضافاً إن حصيلة صادرات هذه السلع يتم استلامها مقدم قبل شحنها .

– التجنيب يتم بنسبة 25% للصادرات التي تأتي قي أهميتها في بنود الصادر بعد القطن والصمغ وبنسبة 60% للسلع الهامشية الأخرى أي أن التجنيب شمل كل الصادر عدا القطن والصمغ العربي .

–كانت حسابات التجنيب بالنسبة للمصدر في هذه الفترة مقيدة باستيراد مدخلات الإنتاج الخاصة بإنتاج وتطوير صناعة سلع الصادر.

(1) نقطة التجارة السودانية ، دراسات تنمية الصادرات الغير بترولية (الخرطوم : ديسمبر 2008م) ص 6.

– من يونيو 1990م وحتى نوفمبر 1990م أصدرت إدارة النقد الأجنبي تعديلات فيما يخص حصيلة الصادر واستخداماتها بلغت في مجملها منشورات شملت تعديل نسب التجنيب حظر وفك الحظر عن تصدير بعض السلع مما يدل علي عدم ثبات السياسة والتضارب فيها .[1]

الأمر الذي يفقد المصدر الثقة في سياسة النقد الأجنبي كذلك فان عدم إعطاء السياسة الفترة الزمنية الكافية تجعل واضعي السياسة في موقف العاجز عن تقديم فعالية السياسات التي طبقت .

– تميزت الفترة ما قبل التحرير بتعدد أسعار الصرف وقد تلاحظ في الفترة أن السلطات لم تركز علي سياسة تخفيض سعر الصرف كعامل هام لزيادة الصادرات بدليل انه في اغلب الأحيان كان الصادر كله أو جزء منه بالسعر الرسمي وهو السعر الأقل مما يعني فرط ضريبة علي المصدر وقد دفعت هذه السياسة بالمصدر إلي عدم تحويل كامل حصيلته للبلاد تجنبا للخسارة ولتعويض المصدر عن خسارته في سعر الصرف ظهرت الحاجة إلي سياسة التجنيب.

– في فبراير 1992م أعلنت الدولة إنتهاج سياسة التحرير الاقتصادي بعد أن رأت أن السياسات السابقة قد أدت إلي تشوهات خطيرة في العملية الإنتاجية وهذه السياسة تعني في المقام الأول أن السوق هو المحرك الأساسي للموارد الاقتصادية لمواجهة احتياجات المستهلكين وتعظيم العائد علي الاستثمارات وهذا الأمر سيؤدى بدوره إلي تحقيق اعلي درجة من الكفاءة للاقتصاد السوداني .

فالقطاع الخاص والذي يعمل بهدف تعظيم العائد علي استثمار يحول استغلال الموارد المتاحة بكفاءة عالية وخاصة في ظل السوق التنافسية وتعتمد سياسة التحرير الاقتصادي علي حركة الأسعار هبوطا وارتفاعا كمؤشر لندرة السلع ومن أهم سياسات التحرير الاقتصادي هي إلغاء الدعم للسلع الاستهلاكية وذلك لان الدعم لا يأتي من مصادر حقيقية وإنما يأتي من الاستدانة من السلطة النقدية (البنك المركزي) وهذا يعني ان الزيادة في عرض النقود التي تنعكس سلبا علي معدلات التضخم لان هذه الزيادة لا تصاحبها زيادة مماثلة في عرض السلع والخدمات ودعم السلع محليا يصلح أيضاً علي دعم سعر صرف

(1)نقطة التجارة السودانية ، المرجع السابق ، ص 8

الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ، فتحديد سعر الصرف إدارياً يضر بالاقتصاد الوطني ويترك آثاراً سلبية علي القدرة الإنتاجية ودعم سعر الصرف يقوم بدفع تكلفته في الأساس المصدر الذي يحصل علي مقابل محلي اقل لصادراته لذلك هدفت الدولة من تطبيق سياسة التحرير وتحقيق الآتي:[1]

1/ تحرير سعر الصرف لتحقق عائد مجزي للمصدرين يساعد علي زيادة وتحريك انسياب الصادرات .

2/ تشجيع المستثمرين الأجانب والسودانيين وذلك يؤدي إلي تحسين الصادر .

3/ تحرير أسعار السلع بتشجيع المنتجين في جميع القطاعات المنتجة ويدفعهم إلي زيادة الإنتاج أفقياً وراسيا مما يؤدي إلي تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادر .

وهذا يعنى أن إتباع سياسة واقعية لسعر الصرف تعكس التكلفة الحقيقة للمنتجات والصادرات من العوامل المهمة لتحفيز الإنتاج والصادرات وفي الحقيقة فان بعض مشاكل الإنتاج والصادر والتي تبدو للوهلة الأولي هيكلية أو بنيوية يمكن حلها جزئيا علي الأقل في ظل سعر صرف مجزي مما يدفع منتجي سلع الصادر لرفع أجور العامل في القطاع الزراعي في الشهور التي يقل فيها العامل وبالتالي يخفف ذلك من مشكلة العمال الموسميين .

كما يؤدي تحرير سعر الصرف ومعالجة السياسيات التي تعوق حركه الصادر إلي زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبي مما يساهم في حل مشكلة النقل والترحيل (بترول – قطع غيار ... الخ) كذلك فان تقليص هيمنة الحكومة علي الاقتصاد يعتبر عاملاً آخر من عوامل تحفيز الإنتاج وبالتالي كمية الصادرات .

فبعد سياسات التحرير الاقتصادي انتهجت العديد من السياسات فيما يخص النقد الأجنبي تمثلت في الجوانب التالية :- [2]

- بعد الأخذ لسنوات طويلة بنظام تعدد أسعار الصرف ادخل نظام موحد لسعر الصرف في فبراير 1992م تم إلغاء النظام الذي يعتمد علي سوق الصرف الرسمي الحر للعملات

(1) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، أسس التبادل التجاري ، مطبعة جامعة النيلين ،1994م ، ص22.

(2) الادارة العامه للبحوث والاحصاء اوراق غير منشورة – بنك السودان المركزى 1998م ، ص 23- 26.

إضافة لسوق التجنيب وانتقلت جميع عمليات النقد الأجنبي في السودان إلي السعر الموحد والذي حدد بـ 90 جنيه سوداني للدولار وقد اعتبر هذا الأجراء عنصرا أساسياً لتحسين فعالية الصرف الأجنبي يتفق مع جهود تحسين الأداء المالي والاقتصادي وهذا في وقت يعانى فيه السودان من ضغوط للمدفوعات الخارجية الحادة والتي انعكست في شكل تدفقات في احتياطيات الصرف الأجنبي وانخفاض الأجنبي وانخفاض إمكانية الاستيراد وارتفاع تراكم متأخرات المدفوعات الخارجية ولم تتمكن الحكومة من الحفاظ علي السعر الموحد إلا من خلال تجديد سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة وكان ذلك يتطلب تخفيض كبير في عجز الميزانية من احتواء السيولة الداخلية غير انه لم تتمكن الحكومة من الاستمرار في السياسات المالية المتشددة في ظل الحصار الخارجي والمشاكل الداخلية فعادت الضغوط إلي الظهور من جديد في سوق الصرف وظل سعر الوحدة يتصاعد بمعدلات غير متوقعة ولم تلجا السلطات إلي إحياء نظام تعدد أسعار الصرف وذلك بسبب الخوف من زيادة الدخل بل لجأت إلي إعلان السعر الموحد طبق نظام مزدوج لسعر الصرف يعتمد علي سعر السوق الرسمية وحدد لها سعر الصرف 215 جنيه للدولار وسعر البنك التجاري يعادل 300 جنيه للدولار وتم تطبيق سعر البنوك التجارية علي جميع واردات المتحصلات الحكومية والصادرات بالسعر الرسمي وقد اعتمد هذا المنهج وجود الاختلاف في أسعار النقد الأجنبي خاصة وان سعر السوق الموازى كان في ذلك الوقت 500 جنيه للدولار .

وفي نهاية يونيو 1994م إلغاء العمل بذلك النظام وأعيد العمل بنظام السعر الموحد حيث منح كل بنك حق إعلان سعر الصرف الذي سيتعامل به يوميا بيعا وشراء ويقوم بحساب متوسط ترجيحي لسعر بنك السودان لم يحدث جديد علي الإطار العام لسياسات سعر الصرف خلال العام 1995 إلا أن أهم ما فيه هو انتشار صرافات للنقد الأجنبي ، واستمر الإطار العام للسياسات حتى نهاية عام 1996م حيث أصبح سعر الصرف في نهاية هذا العام في حدود 1467.6 جنيه للدولار .[1]

(1) الادارة العامه للبحوث والاحصاء اوراق غير منشورة – بنك السودان المركزى 1998م ، ص 27– 28.

رابعاً : سياسة التخصيص :

يعنى التخصيص تنازل بنك السودان عن النقد الأجنبي الناتج من العملية التصديرية لمقابلة مدفوعات محددة أو سداد التزامات بعينها تخص بنك السودان أو المصدر أو أي جهة ثالثة حسب تصديق بنك السودان ، فإذا كان التجنيب يعنى الاحتفاظ بجزء من حصيلة الصادر لصالح المصدر فان التخصيص يعنى الاحتفاظ بالحصيلة طرف البنك لصالح الالتزام الذي يحدده بنك السودان وقد حلت هذه السياسة محل سياسة التجنيب التي ألغيت بعد إعلان سياسات التحرير الاقتصادي في فبراير 1992م ولقد تم تعديل نسبة التخصيص للبنوك التجارية عدة مرات خلال الفترة من 1992 – وحتى أكتوبر 1993م حين ألغيت نسبة التخصيص من حصيلة الصادر وتقرر توريد الحصيلة بالكامل لصالح بنك السودان . [1]

في عام 1994م أعيد التخصص مرة أخري وكان الاتجاه العام هو تخفيض نصيب بنك السودان من حصيلة الصادر لصالح البنوك التجارية حيث ارتفع نصيب البنوك التجارية من الصادرات عدا القطن والصمغ إلي 70% في 1997م كما حولت نسبة 55% من صادرات القطن المطري لصالح البنوك التجارية ولتخفيف الضغط علي موارد بنك السودان الشحيحة خاصة في مجال استيراد السلع الإستراتيجية كالبترول والقمح تم السماح بتخصيص حصيلة الصادر بكاملها لصالح المصدر نظير التزامه باستيراد سلع معينة وبنهاية العام 1997م وحتى تاريخه ألغيت كافة تلك الإجراءات ومنح المصدر الحرية في استخدام حصيلة النقد الأجنبي بينما يقتصر في استخدامها عند الاستيراد علي توجيهات وقرارات وزارة التجارة الخارجية كالبترول والقمح والسكر ومدخلات إنتاج زراعية ومعدات إنتاج وسيطة إضافة إلي تخصيص صادر لسداد بعض الديون الخارجية .

ومن مميزات التخصيص انه يرشد استخدام النقد الأجنبي وينظم بنود الاستيراد حسب الأسبقيات عكس التجنيب والذي بالرغم من انه يوفر موارد عن طريق زيادة عائدات الصادر إلا أن الاستخدام متروك للمصدر والذي قد تتضارب اولوياتة مع أسبقيات الدولة .

(1)عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، مرجع سابق ، ص 24 – 25.

وفي مجال الصادر فقد ساعد التخصيص علي زيادة صادرات السمسم والذي يعانى من اختناقات ومن تدنى الأسعار فقد حقق السمسم نسبة مساهمة بلغت 22.8% محتلا موقع الصدارة في عام 1996م كما ساعد علي زيادة صادرات الضان إضافة إلي توفير تمويل للصادر بالعملة المحلية مما يساعد في حل مشكلة تمويل قطاع الصادر ومن مشاكل التخصيص انه أدي إلي رفع أسعار بعض السلع محليا كسلعة الضان نتيجة للمضاربات في الأسواق المحلية والي خلق تشوهات في الأسعار الخارجية إضافة إلي أن المصدرين يتحايلون في تقدير القيمة الفعلية لصادراتهم (under–invoicing) مما يؤدي إلي أن يفوق الصادر المخصص فاتورة الوارد وبالتالي عدم استجلاب جزء من حصيلة الصادر إلي داخل البلاد .

كان أداء الصادر خلال الفترة 1990–1993م مستقرا في مستوي منخفض في حدود 352 مليون دولار في المتوسط ولم تؤد سياسات التجنيب التي اتبعت خلال الأعوام 1990–1991م إلي تحريك السلع المجنبة عدا سلعة الشاى ، فقد قللت المشاكل التي تواجه قطاع الإنتاج والصادر من فعالية هذه السياسة إضافة لظهور السوق الموازية للعملات عدم استقرار السياسة وحظر تصدير بعض السلع وعدم تبني سياسة اقتصادية سليمة في المجالات النقدية والمالية في ذلك الوقت . تحرك الصادر نسبيا بعد سياسات تحرير الاقتصاد حيث بلغت عائدات الصادر 566 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة 1994م – 1996م مما يعنى أن إتباع سياسة واقعية لسعر الصرف تعكس التكلفة الحقيقية للمنتجات والصادرات من أهم عوامل تحفيز المنتج والمصدر إضافة إلي سياسات الصادر الأخرى التي تضمنت سياسة تجنيب وتخصيص الصادر .

أدت السياسات التي اتبعت بعد التحرير والتي هدفت إلي تشجيع الإنتاج والتصدير إضافة إلي سياسات تخصيص الطلب الكلي التي اتبعت لتخفيض معدلات التضخم في الاقتصاد إلي نجاح سياسة التجنيب المطبقة منذ مايو 1995م إذ ازدادت مساهمة السلع المجنبة في حصيلة الصادر ومن أهم السلع التي تأثرت بالتجنيب من ناحية زيادة كميات اللحوم والصادرات الصناعية الأبقار والخضر والفاكهة .

أدي تنازل بنك السودان عن نصيبه من حصيلة الصادر لصالح البنوك التجارية المصدرين إلي تمويل بعض السلع الإستراتيجية إضافة لفك اختناقات عن بعض السلع وذادت صادراتها مثل سلعة السمسم والتي احتلت الصدارة في هيكل الصادرات في بعض السنوات .

تركت سياسة التجنيب التي اتبعت في مايو من عام 1995م للمصدر حرية استخدام حصيلة صادراته المجنبة والتي تبلغ نسبتها 55% دون وجود متابعة لاستخدامات هذه الحصيلة من جانب الجهات المختصة .

المبحث الثاني

صادرات الثروة الحيوانية السودانية

يمتلك السودان إرثاً قومياً كبيراً ومتنوعاً من مكونات الثروة الحيوانية مثل الأبقار ، الضأن ، الماعز ، والإبل ، بجانب الحيوانات والطيور البرية والأسماك والأحياء المائية ذات المواصفات الممتازة لتلبية احتياجات السوق المحلي والخارجي،وتشكل مرتكزاً هامًا للأمن الغذائي للسودان بتحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والبيضاء، وكميات وافرة من الألبان ومشتقاتها بجانب توفير فرص العمل وكسب العيش لعدد كبير من المواطنين ،إذ يبلغ عدد الرحل الذين يعتمدون اعتمادا كلياً على الثروة الحيوانية حوالي 8.5% من السكان،كما أن المستقرين بالأرياف يشكلون حوالي70 % من السكان يعمل جلهم بالزراعة وتربية الحيوان في آن واحد وقاعدة اقتصادية وتنموية كبيرة.

حسب التقديرات المعتمدة للإحصاء الحيواني للعام 2010م،يمتلك السودان الآن وبعد انفصال الجنوب حوالي103,570,493مليون رأس من الثروة الحيوانية ،تمثل 42,196,017 مليون وحدة حيوانية ،تنتشر انتشاراً جغرافياً على نطاق القطر وتحتل ولايات الغرب وولايات وسط السودان مواقع الثقل الرئيسية،حيث تشكل ولايات كردفان 16 % ،ودارفور 22% ،من التعداد الكلي للثروة الحيوانية بالسودان .

كما يحتل السودان المرتبة الأولي بين الدول العربية والثانية بين الدول الإفريقية من حيث ثروته الحيوانية إذ يمتلك حوالي 70 % من الأبقار في الوطن العربي ، 31 % أغنام ،49 % من الماعز ، 25% منا لإبل كما يساهم بحوالي 34% من إنتاج اللحوم الحمراء للعالم العربي. كما يحتل السودان المرتبة السابعة عالمياً من حيث تعداد الأبقار، والمرتبة الخامسة منا لضأن والماعز والأولي من الجمال .

لعبت الثروة الحيوانية بمفرداتها المختلفة دورًا هامًا في الاقتصاد الكلي وقد حدثت خلال السنوات الماضية، طفرة كمية ونوعية في الإنتاج والتصدير نتيجة استجابة هذا القطاع للسياسيات الاقتصادية الجديدة مثل سياسات التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي وقيام وزارة الثروة الحيوانية والسمكية بتنفيذ برامج قومية لتحسين صحة القطيع عبر برامج التحصين المكثف للمواشي ومكافحة الأمراض الوبائية وبرامج صحة الحيوان.[1]

(1) وزارة الثروة الحيوانية والسمكية ، مركز المعلومات ، الخرطوم ، المجلة الإحصائية السنوية ، المجلد 20، 2001م ، ص 123.

أولاً : السياسات المؤسسية لقطاع الثروة الحيوانية :

تخدم سياسات قطاع الثروة الحيوانية تطوير الإنتاجية في القطاع التقليدي ، الحديث وشبه الحديث وتتمثل في الأتي :

1. اعتماد التمويل المصرفي لتطوير قطاع الثروة الحيوانية .
2. توسيع مظلة تأمين قطاع الثروة الحيوانية .
3. اعتماد التمويل الأصغر لتطوير لقطاع التقليدي لخلق قواعد إنتاج وصادر .
4. تطوير البنية التحتية للثروة الحيوانية .
5. تعزيز جهود مكافحة الأوبئة والخدمات المساعدة .

1 – سياسة الإصلاح المؤسسي :

1. إنشاء معمل ضبط جودة المنتجات الحيوانية والسمكية ومدخلات الإنتاج .
2. إنشاء جهاز مركزي يقوم بإدارة تنظيم أسواق الماشية والأسماك والمنتجات الحيوانية
3. حماية القطيع القومي ورفع كفاءة الإنتاج وتوفير متطلبات السلامة والجودة بإصدار القوانين المنظمة لذلك .

2 – سياسة الإنتاج والإنتاجية :

1- العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتأسيس صناعى حيواني متطور قادر على تلبية احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية .

2- تحويل السودان لمركز عالمي لإنتاج وتسويق اللحوم .

3- اتصال الإمراض الوبائية والمستوطنة ومحاصرة الإمراض الوافدة .

4- حماية قطاع الثروة الحيوانية في المصائد الطبيعية ، والمحافظة عليه من الصيد الجائر .

5- توسيع وتطوير تقانات الثروة الحيوانية .

6. تطوير صناعة المنتجات الحيوانية . [1]

7. تطوير نظم التغذية وإنفاذ تكامل الحيوان في المشاريع المروية .

(1) وزارة الثروة الحيوانية والسمكية ، الإدارة العامة للحاجر واللحوم ، التقرير السنوي للعام 2010م –2011م الخرطوم، ص 15 – 16.

8.تنمية وتطوير البحث العلمي في مجال الثروة الحيوانية وتوجيه برامج البحوث لخدمة أهداف وأسبقيات النهضة الزراعية والحيوانية .

9. تطوير نظم الإرشاد ونقل التقانة وإتباع اللامركزية في نشاطها .

10.استحداث نظام تحفيزي مشجع للإنتاج والإنتاجية .

3 – سياسات التسويق الخارجى : التركيز على تطوير وإنشاء البنيات التحتية وتشجيع قيام شركات وهيئات متخصصة للتسويق والترويج للصادرات الحيوانية .

4 – سياسة المعلومات والمعلوماتية : إنفاذ مشروع الإحصاء الحيواني وتطبيق نظام الإنذار المبكر وإدارة المخاطر .

5 – سياسة الاستثمار : وضع سياسات مشجعة لاستثمار وتشجيع الشركات الإستراتيجية والاستثمار في البنيات الأساسية والخدمات المساندة .

6 – سياسة الأمن الغذائي : الإهتمام بالتدريب وكسر قاعدة الإنتاجية التقليدية وإعداد دراسات داعمة للأمن الغذائي .[1]

7– سياسات هيئة بحوث الثروة الحيوانية :–

1. سياسة محاربة الفقر .
2. سياسة بسط قطاع المعلوماتية .
3. سياسة محور استدامة السلام .
4. سياسة محور التنمية .

8/ سياسات تنمية القطاع :

1.تنحصر السياسات القطاعية للثروة الحيوانية في الآتى:–

2.اشراك المجتمعات الرعوية التقليدية والصيادين في وضع السياسات والاهتمام بالمنتج

3.الاعفاء الضريبي على مدخلات الإنتاج الحيواني ومنح إضافية خاصة لتشجيع الاستثمار والتمويل.

4.الارتقاء بسبل حصاد الألبان في القطاع الرعوي التقليدي.

---

(1) طارق الحاج .مبادى التمويل ط1 ،عمان ، دار النشر والتوزيع 2002م ، ص21 .

5.تحديث وتطوير وإجازة التشريعات والقوانين المنظمة لكل مجالات الثروة الحيوانية

6.إيجاد صيغة أو كيفية مثلي لتأمين الثروة الحيوانية.

9/ سياسات التسويق الداخلي

1.إدخال نظام البيع بالميزان والمزادات المفتوحة.

2.قيام كيان متخصص لإدارة نشاط تسويق الماشية واللحوم.

3.الإسراع في إصدار قانون تنظيم أسواق الماشية.

10/ سياسات الصادر

1. الترويج الخارجي للثروة الحيوانية بقيام ملحقيات متخصصة لذلك.

2.قيام محفظة خلال موسم الهدي لتمويل المصدرين .

3.دعم برامج إحلال الواردات في مجال المنتجات الحيوانية.

4.معالجة الآثار السالبة لارتفاع سعر الصرف للجنيه مقابل الدولار والعملات الأجنبية على قطاع الصادر

5.إعلان سياسة الإنتاج (الموجهة) لاستغلال التكنولوجيا لإنتاج سلع الصادرات الحيوانية بما يحقق التنافس في الأسواق الخارجية.

6.إلغاء الرسوم وتخفيض الضرائب على سلع الصادرات الحيوانية وواردات مدخلات الإنتاج.

7.الإعفاء الجمركي لعربات النقل المبرد للحوم والنقل البري للمواشي.

8.تشجيع الشراكات الاقتصادية في مجال تشييد بنيات وإنتاج سلع الصادر.

9.التركيز على تصدير اللحوم بدلاً عن الصادر الحي.

10. وقف الرسوم والجبايات المتعددة على الصادرات وتخفيض الضرائب على واردات الثروة الحيوانية ووارد مدخلات الإنتاج الحيواني[1].

11/ سياسات التمويل

زيادة حجم التمويل لقطاع الثروة الحيوانية وأن يكون مصنفاً علي ثلاثة مستويات كالآتى:-

1. قصير الأجل ويغطي الصادرات/ التجارة المحلية / رأس المال التشغيلي التصنيعي.

(1) وزارة الثروة الحيوانية والسمكية ، الإدارة العامة للحاجر واللحوم ، التقرير السنوي للعام 2010م -2011م الخرطوم، ص 17.

2. تمويل متوسط الأجل ويغطي تقديم الخدمات البيطرية.
3. التمويل التنموي طويل الآجل لقطاع الثروة الحيوانية ليغطـي إنتاج الألبـان واللحوم وإنشاء المسالخ وصناعـةالأعلاف والمركزات ووسائل الترحيل والتبريد والتخزين.
4. زيادة فى انتاج وانتاجية الثروة الحيوانية زيادة مسحوبات الصادرات بغرض مضاعفة العائدات.
5. توفير فرص العمل وتحقيق حدة الفقر.
6. تحسين القدرات والكفاءات للمنتجين والعاملين بالقطاع.
7. تحقيق التنمية المتوازنه لكافة ولايات البلاد.
8. الالتزام بالنظم والقيم والتوجيهات العالمية والعلمية البناءة للنهوض بالقطاع .[1]

ثانيا : أعداد الثروة الحيوانية ومنتجاتها :

شهد صادر الحيوانات الحية زيادة ملحوظة خلال تلك الفترة ، نتيجة لتشييد وتأهيل مواعين الصادر المتمثلة في مراكز التحقين والمحاجر البيطرية ، حيث تم إنشاء محجري القضارف وكسلا ومركز تحقين طلحة يكسلا وواسوك بسواكن ، كما شهدت تلك الفترة ، افتتاح محجر بيطري سواكن الجديد بمواصفات جيدة وسعة استيعابية أكبر من محجر بورتسودان ، كما يمتلك السودان ثروة حيوانية متنوعة تقدر بحوالي 105858 إلف رأس للعام 2014م مما شكل مصدراً هاماً للاقتصاد القومي بالسودان وهي على النحو التالي : 30191 بالألف رأس من الأبقار و39846الف رأس من الضان و31029الف رأس من الماعز و4792 إلف رأس من البغل .

(1) http://www.marf.gov.sd

جدول رقم (2/2/ 1)

تقديرات الأعداد (بألف رأس) للأعوام 2012م – 2014م

العام	أبقار	ضان	ماعز	إبل
2012	41761	52079	43441	4623
2013	29618	39296	30837	4751
2014	29840	39483	30837	4751

المصدر : وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي – مركز المعلومات– 2015م

جدول رقم (2/2/2)

تقديرات الأعداد الثروة الحيوانية لعامي 2013م – 2014 م **(بألف رأس)**

النوع	2013م	2014م	معدل التغير %
الأبقار	30.010	30.191	%0.6
الضان	39.568	39.846	%0.7
الماعز	30.984	31.029	%0.1
الإبل	4.773	4.792	%0.4
المجموع	105.335	105.858	%0.5

المصدر : وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي – مركز المعلومات ، 2015م .

يتضح من الجدول رقم(2/2/2) أن إعداد الثروة الحيوانية شهدت ارتفاعاً طفيفاً بمعدل 0.5% عام ، 2014 مقارنة بعام 2013م وذلك نتيجة لزيادة طفيفة في إعداد كل أنواع الثروة الحيوانية .

وتلعب هذه الثروة دوراً هاماً في الأمن الغذائي الوطني لتوفير حاجة البلاد من صادر اللحوم والتي تقدر بـ 243الف طن من لحوم الضان و109 ألف طن من لحوم الماعز 936الف طن من لحوم الأبقار و139الف طن من الابل والألبان فتقدر بحوالي 4273 ألف طن حسب إحصائيات وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي للعام

2013 م أضف إلى ذلك قطاع الدواجن حيث يقدر إنتاج لحوم الدواجن بحوالي 40الف طن وإنتاج بيض المائدة بحوالي 38الف طن .

جدول رقم (2/2 /3)

تقديرات المنتجات الحيوانية بألف طن 2010- 2012م

العام	الجلود	البيض	لحوم دواجن	الأسماك	الألبان	اللحوم
2010	77.6	32	30	72	7471	1860
2011	52	35	40	72	4273	1427
2012	53	40	45	87	4318	1456

المصدر : وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي – مركز المعلومات ، 2013م .

جدول رقم (4/2/2)

تقديرات الأعداد الثروة الحيوانية لعامي 2013 – 2014 **(بألف رأس)**

النوع	2013م	2014م	معدل التغير %
اللحوم	1.466	1.476	0.7
الألبان	4.359	4.391	0.7
لحوم دواجن	55	60	9.1
البيض	45	50	11.1
الأسماك	89	91	2.2
الجلود	53.5	53.8	0.6

المصدر : وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي – مركز المعلومات ، 2015م .

من الجدول رقم **(4/2/2)** سجلت كل المنتجات ارتفاعاً متفاوتاً في عام 2014، حيث سجل إنتاج البيض معدل ارتفاع مقارنة بالمنتجات الحيوانية الاخري ، فقد ارتفع الإنتاج من 45الف طن في عام 2013إلى 50الف طن عام 2014م بمعدل 11.1% وتليه لحوم

الدواجن بمعدل 9.1% ثم السماك بمعدل 2.2% بينما سجلت بقية المنتجات معدلات ارتفاع لتتعدى 1% .

ثالثا : المحـاجر البيطرية:

1. محجر بيطري بورتسودان: يعتبر من أكبر المحاجر البيطرية النهائية والرئيسية و توجد به كل مقومات الصادر من بنية أساسية و خدمات مصاحبة للصادر و تتم فيه كل الصادرات الحية إلى مختلف الدول عبر البواخر بالإضافة الي إشرافه علي صادر الإبل الي جمهورية مصر العربية عبر نقطة الرقابة البيطرية باوسيف .

2. محجر بيطري الكدرو: يعتبر محجر وسيط حيث تم إنشاؤه في بداية السبعينات و به كل البنية الأساسية و الخدمات و به خط سكة حديد لنقل المواشي إلى محجر بورتسودان و حلفا، و يستقبل كل المواشي و الضأن و الإبل من مراكز التفتيش و التحقن، و يتم به تجهيز الحيوان للصادر بأخذ عينات الدم للبر وسيلا بنسبة 100% و متابعة بعض الحيوانات صحياً بالتفتيش الدوري.

3. محجر بيطري وادي حلفا: يعتبر من المحاجر البيطرية النهائية القديمة وانشأ خصيصاً للصادرات إلى جمهورية مصر العربية.

4. **محجر بيطري كسلا:** من المحاجر البيطرية التي أنشأت حديثاً و يستقبل الحيوانات المعدة للصادر من مركز كسلا للتفتيش و التحقن و هو يعتبر محجر وسيط.

5. محجر بيطري بربر: من المحاجر الوسيطة التي أنشأت لصادرات الإبل وتجارة الحدود مع مصر.

6. محجر بيطري الرهد: تم إنشاؤه في بداية التسعينات بعد أن زادت كمية الصادرات و تسهيل الإجراءات نسبة لوجود معظم الضأن بولاية شمال كردفان.

7. محجر بيطري مطار الخرطوم: من المحاجر البيطرية النهائية حيث تتم إجراءات الصادرات المختلفة من حيوانات حية وخاصة البرية بالإضافة للحوم التي يتم شحنها بالطائرات و تمثل اللحوم معظم هذه الصادرات .

8. محجر بيطري الشراك: يقع في ولاية القضارف، من المحاجر البيطرية الوسيطة وانشأ لانسياب الصادرات من هذه الولاية.

9. محجر بيطري حمرة الشيخ: من المحاجر البيطرية التي أنشئت لتسهيل حركة صادرات الإبل من ولاية شمال كردفان إلى ليبيا.

جدول رقم (5/2/2)

الطاقة التشغيلية لمراكز التفتيش والحقن البيطرية بالسودان

الطاقة التشغيلية بالرأس (في العام)		الطاقة التشغيلية الحالية بالرأس (في الشهر)		
أبقار/ إبل	ضأن / ماعز	أبقار / إبل	ضأن / ماعز	المركز
48000	960000	4000	80000	أم درمان
–	1200000	–	100000	الجوى
12000	240000	1000	20000	الرهد
12000	240000	1000	40000	الشراك
12000	600000	1000	50000	كسلا
72000	–	6000	–	دنقلا
24000	–	2000	–	بربر
6000	60000	500	5000	حمرة الشيخ
186000	3540000	15500	340000	الجملة

المصدر : الإدارة العامة للمحاجر واللحوم ، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية ، الخرطوم ، 2011م

رابعا : مميزات قطاع الثروة الحيـوانية:

يمتلك السودان ثروة حيوانية متنوعه ومتنامية تنتشر فى كل انحاء السودان ، ويعتبرهذا القطاع ذو اهمية خاصة فى الاقتصاد اذا يحتل المرتبة الثاية بعد البترول و يتفوق إنتاج الثروة الحيوانية على كافة القطاعات الإقتصادية على النحو التالي:

1. قطاع يمتلكه القطاع الخاص كلياً على مستوى الإنتاج و التمويل والتصنيع والتسويق الداخلي و الصادرات.

2. قطاع قليل التكلفة على الإقتصاد فلم يرهق ميزانية الدولة و لم يستنزف موارد التمويل بالتعثر و هو قليل أو معدوم التكلفة من حيث استخدام مدخلات إنتاج دولاريه كما لم يشكل هاجس للدولة بإعلام أو دعم أسعار أو مخزونان إستراتيجية.

3. الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية يتميز بالحيوية و الطاقة المتجددة مقارنة بالقطاعات الأخرى و ثبات الأسعار و مؤشراته الإيجابية و هذا ضمان للاستثمار.

4. مناخ التجارة العالمية و قرب الأسواق و الميزة النسبية للصادرات السودانية من حيث الجودة و خلوها من التلوث البيولوجي و الكيميائي تشكل مصدر قوة للصادرات السودانية.

5. يتميز إنتاج الثروة الحيوانية بأنه إنتاج بكر حتى الآن و تكمن فيه طاقات كبيرة و ضخمة و إمكانيات لرفع معدلات إنتاجه بالتحديث و دخول الاستثمارات و الشركات و التغذية الحديثة.

6. نسبة لعدم وجود تعداد حيواني حديث التقديرات تبنى على معدل نمو سنوي و على التعداد الذي أجري عام 1976.

7. مع وجود المهددات الأمنية بولايات دارفور فإن معدل السحب إلى مركز الاستهلاك و التصدير لوسط السودان قد قلّ كثيراً.

العوامل المذكورة أعلاه تؤثر سلباً على مساهمة قطاع الثروة الحيوانية و على أسعار المنتجات الحيوانية.

8. يمثل موردا اساسيا لاغلب ميزانيات المحليات والولايات .

9. اكبرممول للزراعة المحصولية فى القطاع المطري التقليدى.

10.الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية يتميز بالحيوية و الطاقة المتجددة مقارنة بالقطاعات الاخري و ثبات الأسعار و مؤشراتها الإيجابية.

خامسا : المشاكل التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية في السودان :

- ان حجم الصادرات من المواشي السودانية لا يتناسب مع إعداد الثروة الحيوانية بالبلاد.
- عائدات صادرات اللحوم المصدرة اقل بكثير من حجم المساهمة التي يجب ان يلعبهاهذاالقطاع.

– رغم امتلاك السودان لثروة حيوانية كبيرة، فأن إعداد الذبيح السنوي للاستهلاك المحلي بالإضافة للمناسبات الاجتماعية إلا ان حجم الاستفادة من الجلود المنتجة يعتبر ضعيفا جدا.

– البنية التحتية لصادرات المواشي(المحاجر البيطرية والمراكز) دون المطلوب لتقديم خدمات الصادر.

– المسالخ السودانية لا تتوفر بها مقومات الصادر لفتح أسواق جديدة.

– يفتقد السودان الي المدابغ الحديثة للاستفادة من جودة الجلود السودانية.

– لا توجد مصانع حديثة لتصنيع المنتجات الجلدية بالصورة التي يمكن ان تنافس بها المنتجات المستوردة. [1]

– لا توجد مصانع متخصصة لمنتجات اللحوم للقيام بعمليات التقطيع والتعبئة للحوم الصادر تماشيا مع الرغبة العالمية في استيراد لحوم خاليه من العظم.

– بالرغم من أهمية قطاع الثروة الحيوانية بالسودان إلا أن الدولة لم تدعم هذا القطاع بالتمويل اللازم لتوفير معينات الصادر وفق الاشتراطات الدولية.

– التمويل المقدم من قبل المصارف لهذا القطاع الذى يساهم فى الناتج المحلى بنسبة 20% يعتبر تمويل ضئيل جدا .

سادسا : السياسات المصرفية لصادرات الثروة الحيوانية .

1- السياسه التمويلية :

نجد ان التمويل المقدم من قبل المصارف تجاه قطاع الثروة الحيوانية 20% وهذا التمويل ضئيل جدا مقارنة بالتمويل المقدم للقطاعات الاخرى ، ونجد كذلك ان هذا التمويل المقدم له من المصارف قصير الاجل اى ان مدته قصيرة جدا ، لذلك نجد انهذا القطاع يحتاج الى تمويل طويل الاجل ، تلك السياسات تؤثر بصورة مباشرة فى ضعف مساهمة هذا القطاع التنافسية فى الاسواق الخارجية العالمية .

اهم التدابير التى تتضمنها السياسة التمويلية اشتراطات كمية ونوعية للتمويل قطاعيا وذلك لتوفير احتياجات التمويل للقطات ذات الاولية بضوابط وتوجيهات الحد او المنع ،

(1) وزارة الثروة الحيوانية والسمكية ، مرجع سابق ، ص18.

لذلك فان الاختلافات والتشوهات التى يعانى منها الاقتصاد عموما وقطاع الثروة الحيوانية خصوصا يقتضى تكامل السياسات من ماليه وتمويليه ونقدية وان تخدم كل سياسه اهداف الاخرى .

ان سياسات بنك السودان من العام 2010م الى 2015م قد شجعت الاستمرار وحثت المصارف على توجيه القدر الاكبر من مواردها لصالح الانتاج الزراعى واحلال الواردات فى مجال الانتاج من اجل الصادر فى الثروة الحيوانية وقد حددت نسبة 80% من التمويل من السقف المقرر لاى مصرف لقطاع الثروة الحيوانية والصادر لاتقل عن 60% .

ان هذه السياسات تتغير من عام لاخر مما كان لها الاثر السالب على قطاع الثروة الحيوانية ونجد ان التمويل ضعيف جدا وقصير الاجل ، ونجد ان هذا القطاع يحتاج الى تمويل طويل الاجل.

2- سياسة سعر الصرف :

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة، ومن أشد هذه العوامل الاقتصادية، التضخم، ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني مما يؤثر سلبا على صادر الثروة الحيوانية .

هنالك عدم وجود سياسات مصرفية واضحة لتمويل هذا القطاع مما اضف قدراتنا التنافسية فى الاسواق العالمية تلك السياسات من تمويل غير كافى وقصير الاجل وعدم الاستقرار فى سعر الصرف قد أثر فى صادارات هذا القطاع نامل ان يتم التمويل المناسب فى الكم والمدى من قبل البنوك واستقرار سعر الصرف ومحاربة السوق الموازى حتى تسهم وتنافس قدراتنا فى الاسواق الخارجية

سابعاً : مساهمة الثروة الحيوانية في الصادرات

يأتي السودان في طليعة الإقتصادية العربية من حيث حجم القطيع من الأنعام إذ أنه يملك نحو 127 مليون رأس من الأنعام وتشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن القطيع السوداني يزيد بمعدلات متواضعة قدرت في النصف الأول في التسعينات بنحو 40% للأبقار و60% للأغنام و9% للماعز و4% للإبل وقد تأثر القطيع من ذلك بظروف الجفاف التي عمت البلاد في النصف الأول من الثمانينات من حيث تدهور المراعي الطبيعية أو التخلص من أعداد كبيرة من القطيع ومع تحسن الظروف المناخية أخذت معدلاته ترتفع ويتوقع أن يصل هذا القطيع بحلول عام 2003م نحو 180 مليون رأس وفق توقعات الإستراتيجية القومية الشاملة وهذا الحجم الكبير من الأنعام قادر على تغطية فجوة اللحوم بالنسبة للوطن العربي والتي تقدر بنحو0.7 مليون طن سنوياً في المتوسط ومن حيث الطابع أن الثروة لوحدها تستقطب الأسواق العربية والخارجية بفضل سلامتها الصحية واعتمادها على المراعي الطبيعية من جهة . [1]

وفي سبيل الاستجابة للطلب على اللحوم والمنتجات الحيوانية لابد من تشجيع الاستثمارات في البنيات الأساسية الخارجية الصادر مثل المسالخ والثلاجات ووسائل النقل المناسبة فضلاً عن الحاجة لتسيير الإجراءات المتعلقة بتجارة الصادر .

ونجد أن السودان قد أحتل هذه المرتبة في تصديره للمنتجات الحيوانية حيث تعتمد عليه كثير من الدول في تصديره لها خاصة في مواسم الهدي .

تلعب الثروة الحيوانية دوراً هاماً في الإقتصاد السوداني من خلال صادرات الحيوانات الحية واللحوم الحمراء .

وتمثل أسواق السعودية ومصر وقطر والإمارات العربية المتحدة وليبيا أهم الأسواق الخارجية .

حيث يلاحظ أن هنالك طلب متزايد في هذه الأسواق للحيوانات الحية واللحوم الحمراء إما بسبب ارتفاع مستوى الدخل في بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج أو لإرتفاع الكثافة السكانية في بعض الدول مثل جمهورية مصر العربية .

(1) العمر حسين ، تأثير عرض النقد وسعر الصرف علي التضخم في الاقتصاد الكويتي ، مجلة جامعة الملك سعود ، 1416م ، ص32.

وبالرغم من ذلك فإن العديد من الإشكاليات تواجه انسياب صادرات الحيوانات الحية واللحوم الحمراء إلى تلك الأسواق أهمها ضعف استجابة المنتجين السودانيين لمتطلبات الأسواق المستهدفة من حيث إنتاج الصنف المطلوب بجودة عالية وسعر تنافسي .

إضافة لذلك فإن العرض التسويقي للمنتجات السودانية ليلفت الانتباه لانعدام الترويج للحوم السودانية .

جدول رقم (6/2/2)

مساهمة الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الاجمالي2011م – 2014م

السنة	الناتج المحلي	مساهمة الثروة الحيوانية	النسبة المئوية
2011م	1761.3	368.1	%19.8
2012م	1904.7	368.7	%19.4
2013م	2100.9	370.1	%17.6
2014م	2363.4	384.9	%16.3

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي 2015م

وفي عام 2013م نسبة مساهمة قطاع الثروة الحيوانية 17.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (2 /7/2)

صادرات الثروة الحيوانية من المواشي الحية بالرأس للأعوام 2010 – 2014 م

السنة	أبقار	ضان	ماعز	إبل	الجملة
2010	**5130**	**1813926**	**120693**	**172196**	2.111.945
2011	21.056	2.729.134	162.149	151.208	3.063.547
2012	26.145	3.415.739	192.116	166.240	3.770.240
2013	11.145	3.757.363	129.647	129.647	4.096.170
2014	19.459	4.539.955	152.096	152.096	5.030.293

المصدر : وزارة الثروة الحيوانية والسمكية ، المجلة الإحصائية 2015م

من أهم العوامل لارتفاع أسعار المنتجات السودانية في الأسواق الخارجية هي سياسة تحرير الإقتصاد السوداني والتي أدت إلى ارتفاع سعر صرف الجنيه السوداني مقابل

الدولار الأمريكي مما أفقدها قدرتها التنافسية في تلك الأسواق ، إضافة إلى الرسوم الولائية المتعددة على الثروة الحيوانية مما جعلت الأسعار مرتفعة للاستهلاك المحلي والصادر .

كذلك ان مساهمة قطاع الثروة الحيوانية للامن الغذائى اكثر من 60% من الاحتياج للالبان ، ويوفر كذلك هذا القطاع ايضا العيش الكريم لحوالى 40% من سكان السودان بصورة او باخري ، وكذلك تبلغ مساهمته فى الدخل القومى بحوالى 20% من الناتج المحلى الاجمالى وحوالى 40% من مساهمة القطاع الزراعى ، ويمثل بحوالى 2% من حجم الصادرات الكلى لدول الكوميسا.

كمايساهم فى العمليات الزراعية بتوفير السماد العضوى وكذلك فى النقل والترحيل فى الارياف وتوفير اللحوم والالبان والبيض. [1]

(1) د.صلاح الدين محمد احمد مختار ، إنتاج الجلود ي السودان الحاضر والمستقبل ، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية ، الإدارة العامة لتنمية الإنتاج الحيواني ، الخرطوم ، 2010م ، ص 45.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذه تعريفيه عن بنك الثروة الحيوانية

المبحث الثاني إجراءات وعرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

الفصل الثالث

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك الثروة الحيوانية

أولاً : النشأة والتطور :

تأسس بنك الثروة الحيوانية ، كشركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة مسجله تحت الرقم 7127 بتاريخ 18/مايو /1993م.

ويشارك البنك كعضو في العديد من الهيئات والمؤسسات والصناديق المالية على الصعيدين المحلي والإقليمي منها-:

اتحاد المصارف السوداني- الخرطوم

اتحاد المصارف العربية- بيروت

صندوق ضمان الودائع المصرفية- الخرطوم

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية -البحرين

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- الكويت

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية- البحرين

بنك التنمية الإسلامي- جدة

برنامج تمويل التجارة العربية -ابوظبي

مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا

ثانياً : أهداف البنك الإستراتيجية :

1- المساهمة في الأنشطة التنموية للاقتصاد السوداني ضمن السياسة العامة للدولة وذلك عن طريق ممارسة أعمال مصارف الاستثمار والأعمال المصرفية والتجارية المتنوعة المحلية والدولية وفق القوانين السارية وبالتعاون مع أجهزة القطاع المصرفي المختلفة والجهات الاستثمارية الاخري التي يعنيها التطور الاقتصادي.

2- العمل وباستمرار على تطوير القوى العاملة والموارد البشرية وتهيئتها لتكون مستندة على مفهوم علمي متطور وجديد وذلك لتوفير موارد بشرية مؤهلة ومحفزة قادرة على التعامل مع الصناعة المصرفية الحديثة.

3- دعم القاعدة التكنولوجية المصرفية لتعزيز القدرات التنافسية وتحقيق التميز في أداء الخدمة للعملاء وصولا لتحقيق رضا العميل باعتباره احد القيم الجوهرية للبنك.

4- تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة والدخول في عمليات التمويل لتنمية وتطوير المشاريع المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للقطاع التقليدي وصغار المنتجين [1]

قدم البنك خدماته المصرفية للعملاء بأحدث تقنيات العمل المصرفي التي تتسم بالجودة والسرعة التي ترضيهم وذلك عبر شبكة مصرفية تربط جميع فروعه وتعمل بفعالية وتكامل لتغطي كافة العمليات المصرفية..

ويقوم البنك بتقديم الخدمات التالية:

-فتح الحسابات بأنواعها المختلفة .

-إصدار خطابات الاعتماد.

-التحاويل محلي - عالمي

-تقديم التمويل للافراد والشركات .

-قبول ودائع الادخار والاستثمار لأجل بالعملتين المحلية والاجنبية.

-تكوين محافظ الاستثمار.

-اصدار خطابات الضمان.

-شراء وبيع العملات الاجنبية.

[1] http://www.marf.gov.sd

جدول رقم (1/1/3)

فروع بنك الثروة الحيوانية بالسودان :

فروع الولايات	فروع ولاية الخرطوم
1- بورتسودان	1- شارع افريقيا
2- الجنينه	2- الطيار مراد
3- الابيض	3- فرع السجانه
4- الفاشر	4- الرياض
5- نيالا	5- السوق المحلي
6- الفوله	6- ام درمان
7- الضعين	7- السوق الشعبي
8- القضارف	
9- ود مدني	
10- ربك	
11- الدامر	

المصدر :http://www.marf.gov.sd

المبحث الثاني

إجراءات وعرض وتحليل الدراسة الميدانية

أولاً : إجراءات الدراسة الميدانية

أداة الدراسة :

تم تصميم استبانه بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في هذا المجال، وكذلك بعض المحاسبين وأصحاب الخبرة في مجال المحاسبة ، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة ، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوى الخبرة.

تم توجيه الاستبانة إلى عينة تتكون من 75 فرداً من الموظفين والأكاديميين والمختصين بالثروة الحيوانية وتتكون الاستبانة من جزئين:

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية المبحوثين (النوع، العمر ، المستوى التعليمي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلات وتخصصات وخبرات المبحوثين.

الجزء الثانية يتضمن أسئلة الفرضيات كلا علي حدا.

عبارات الاستبانة :

تم توجيه عبارات الاستبانة إلي 75 موظف (عينة الدراسة) وقد احتوت الاستبانة على (24) سؤال و على كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الاستبانة على فرضيات الدراسة الثلاث ، وقد اشتملت كل فرضية على عدة عبارات.

صدق وثبات الاستبانة :

ثبات أداة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها علي الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة.[1]

([1]) حمد العساف ، المدخل إلي البحث في العلوم السلوكية ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 1995 ، ص 430.

استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة وقد تبين أن معامل الثبات مرتفعة مما يطمئن علي استخدام الاستبانة .

وتم اختبار ثبات عبارات الاستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ الاحصائى وقد كانت النتيجة 0.89 من 1 وهذا يدل على ثبات عبارات الاستبانة.

صدق الاستبانة

يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه ،كما يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية ، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها .[1]

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين بالصدق الظاهري للأداة (صدق الاستبانة) .

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- الوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري
- اختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة.
- الوسيط.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني

(1) ذوقان العبيدات وآخرون ، البحث العملي – مفهومة وأدواته وأساليبه ، عمان : دار الفكر ، 2002م ،179.

تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحث لهذا الغرض ، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1 2 3 4 5) على الترتيب . واعد الباحث الجداول والأشكال البيانية اللازمة لكل سؤال في الاستبانة كما يلي :

ثانياً : عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

أ) تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة :

1/ النوع:

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

الرقم	النوع	التكرار	النسبة
.1	ذكر	50	%66.7
.2	أنثي	25	%33.3
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (1/2/3)

الشكل البياني لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

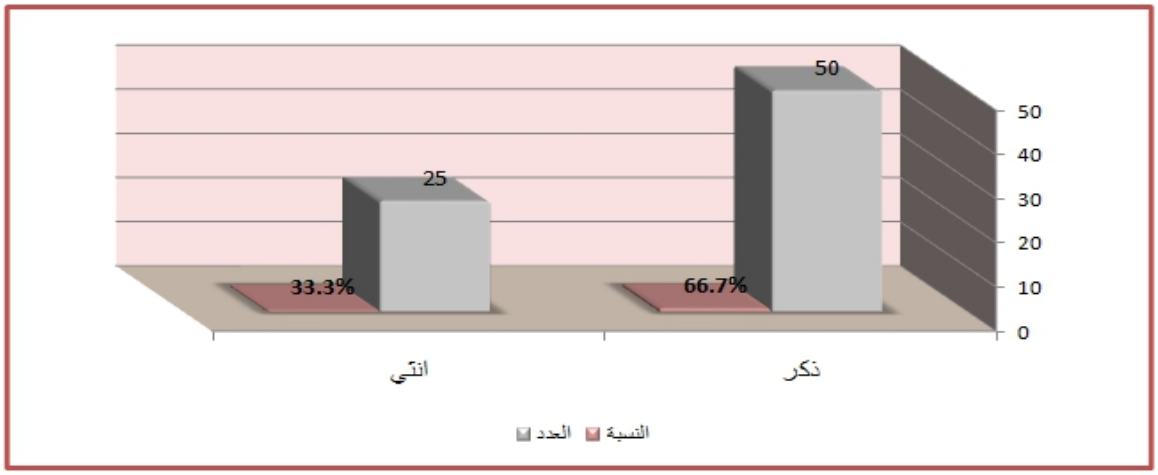

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (1/2/3)** أن هنالك (50) فرداً وبنسبة (66.7%) من الذكور، وأن هنالك (25) فرداً وبنسبة (33.3%) من الإناث.

2 / **العمر:**

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الرقم	العمر	التكرار	النسبة
.3	أقل من 30 سنة	34	%45.3
.4	من 30-39	19	%25.3
.5	من 40-49	10	%13.3
.6	50 سنة فأكثر	12	%16
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (2/2/3)

الشكل البياني لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

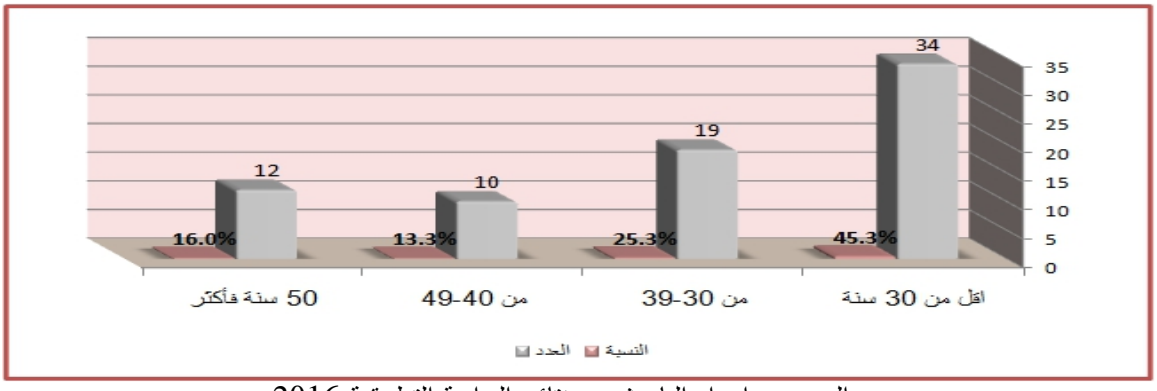

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (2/2/3)** أن هنالك (34) فرداً وبنسبة (45.3%) أعمارهم **أقل من 30 سنة**، وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة (25.3%) أعمارهم **من 30-39 سنة**، وأن هنالك (12) فرداً وبنسبة (16%) أعمارهم **50 سنة فأكثر**، و أن هنالك (10) أفراد نسبة(13.3%) أعمارهم **من 40-49 سنة**.

3/ المستوى التعليمي :

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

الرقم	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
.1	أمي	7	%9.3
.2	أساس	3	%4
.3	ثانوي	2	%2.7
.4	جامعي	50	%66.7
.5	فوق جامعي	13	%17.3
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (3/2/3)

الشكل البياني لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

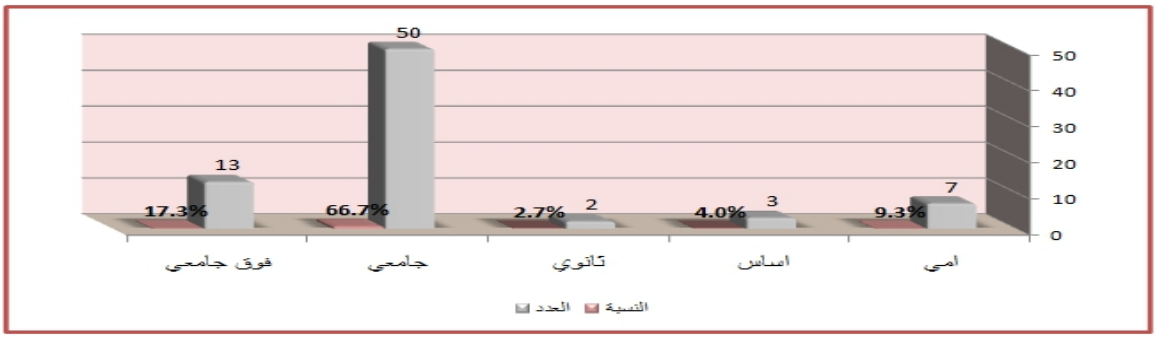

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (3/2/3)** أن هنالك (50) فرداً وبنسبة (66.7%) مستواهم التعليمي **جامعي**، وأن هنالك (13) فرداً وبنسبة (17.3%) مستواهم التعليمي **فوق جامعي**، أن هنالك (7) أفراد وبنسبة (9.3%) مستواهم التعليمي **أمي**، أن هنالك (3) أفراد وبنسبة (4%) مستواهم التعليمي **أساس**، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) مستواهم التعليمي **ثانوي**.

4/ المؤهل العلمي :

جدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
.1	اقتصاد	12	%16
.2	محاسبة	9	%12
.3	بنوك وتمويل	19	%25.3
.4	إدارة	4	%5.3
.5	إنتاج حيوان	7	%9.3
.6	زراعة	11	%14.7
.7	أخري	13	%17
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (4/2/3)

الشكل البياني لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

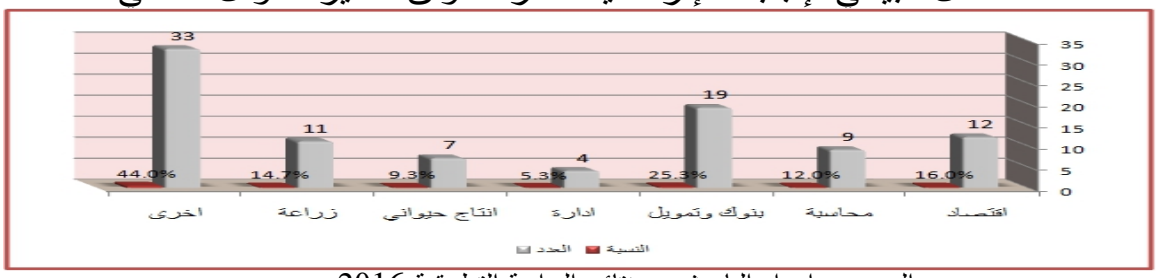

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (4/2/3)** أن هنالك (13) فرداً وبنسبة (17%) لديهم مؤهلات علمية **أخرى**، وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة (25.3%) مؤهلهم العلمي **بنوك وتمويل**، أن هنالك (12) فرداً وبنسبة (16%) مؤهلهم العلمي **اقتصاد**، أن هنالك (11) فرداً وبنسبة (14.7%) مؤهلهم العلمي **زراعة**، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (12%) مؤهلهم العلمي **محاسبة**، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (9.3%) مؤهلهم العلمي **إنتاج حيواني**، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (5.3) مؤهلهم العلمي **إدارة**.

5/ سنوات الخبرة:

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

الرقم	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
.1	اقل من 5سنوات	33	%44
.2	من 5-10 سنة	15	%20
.3	من 11-15 سنة	15	%20
.4	16 سنة فأكثر	12	%16
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (5/2/3)

الشكل البياني لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

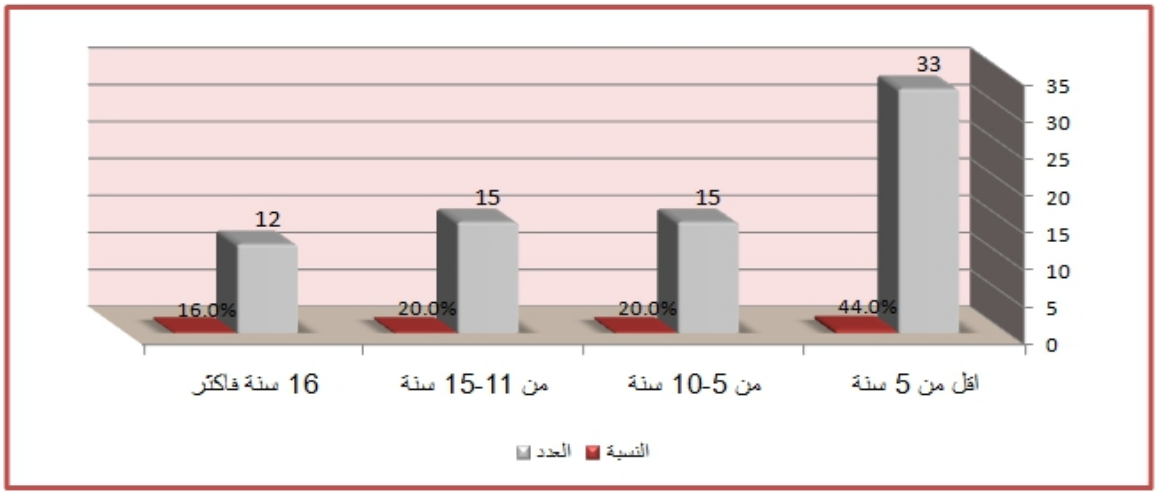

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (5/2/3)** أن هنالك (33) فرداً وبنسبة (44%) خبراتهم **اقل من 5 سنوات**، وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (20%) خبراتهم **من 5-10 سنة**، وأن هنالك أيضاً (15) فرداً وبنسبة (20%) خبراتهم **من 11-15 سنة**، وأن هنالك (12) فرداً وبنسبة (16%) خبرتهم **16 سنة فأكثر**.

ب) تحليل عبارات الاستبانة :

العبارة الأولي : السياسات المصرفية غير فاعلة في حل مشاكل صادرات الثروة الحيوانية

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولي

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	46	%61.3
.2	أوافق	18	%24
.3	محايد	5	%6.7
.4	لا أوافق	4	%5.3
.5	لا أوافق بشدة	2	%2.7
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (6/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولي

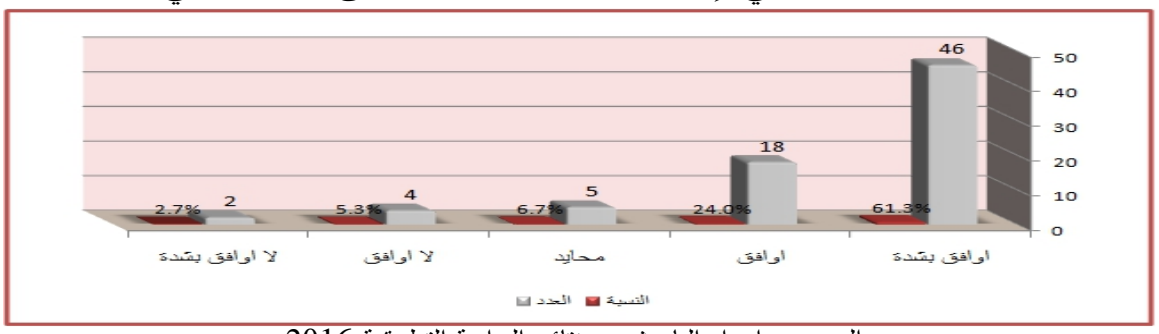

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (6/2/3)** وأن هنالك (46) فرد وبنسبة (61.3%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (24%) وافقوا، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (6.7%) محايدين، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (5.3%) لم يوافقوا، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك أن **السياسات المصرفية غير فاعلة في حل مشاكل صادرات الثروة الحيوانية.**

العبارة الثانية : ليست للسياسات المصرفية علاقة بمعالجة مشاكل صادرات الثروة الحيوانية

جدول رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	18	%24
.2	أوافق	40	%53.3
.3	محايد	8	%10.7
.4	لا أوافق	9	%12
.5	لا أوافق بشدة	–	–
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (7/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

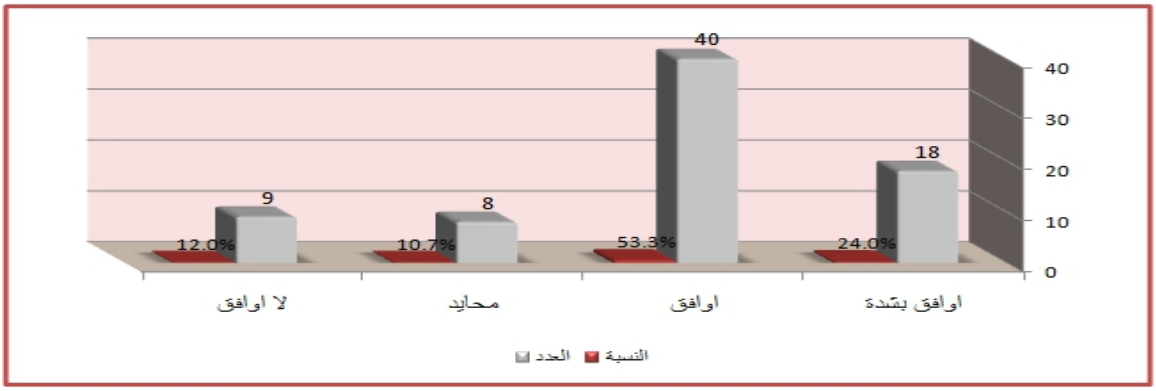

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (7/2/3)** وأن هنالك (40) فرداً وبنسبة (53.3%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (24%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (12%) لم يوافقوا ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (10.7%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن **ليست للسياسات المصرفية علاقة بمعالجة مشاكل صادرات الثروة الحيوانية.**

العبارة الثالثة: تسهم مرونة السياسات المصرفية في حل مشاكل صادرات الثروة الحيوانية بشكل ايجابي

جدول رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	30	%40
.2	أوافق	25	%33.3
.3	محايد	11	%14.7
.4	لا أوافق	6	%8
.5	لا أوافق بشدة	3	%4
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (8/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

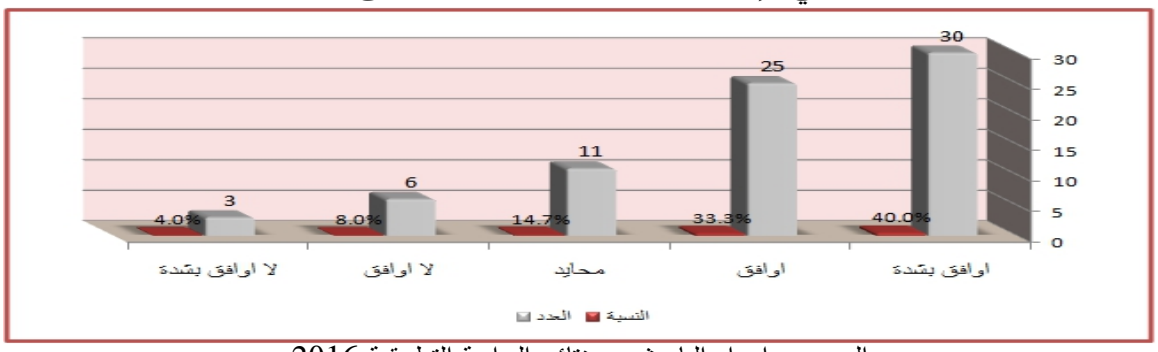

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (8/2/3)** أن هنالك (30) فرداً وبنسبة (40%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك (25) فرداً وبنسبة (33.3%) وافقوا، وأن هنالك (11) فرداً وبنسبة (14.7%) محايدين، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (8%) لم يوافقوا، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **مرونة السياسات المصرفية تسهم في حل مشاكل صادرات الثروة الحيوانية بشكل ايجابي.**

العبارة الرابعة: عجزت السياسات المصرفية الحالية في تخفيف مشاكل الصادر

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	21	%28
.2	أوافق	37	%49.3
.3	محايد	9	%12
.4	لا أوافق	5	%6.7
.5	لا أوافق بشدة	3	%4
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (9/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

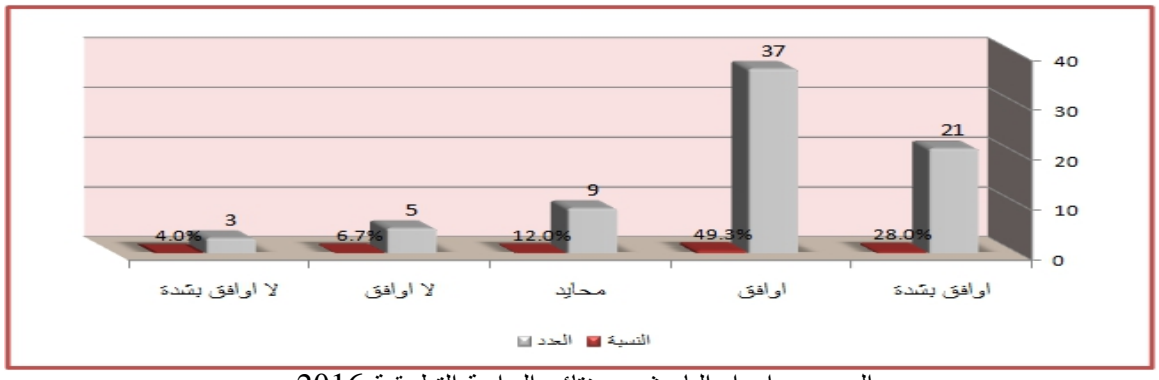

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (9/2/3)** أن هنالك (37) فرداً وبنسبة (49.3%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (21) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (12%) محايدين، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (6.7%) لم يوافقوا، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **عجزت السياسات المصرفية الحالية في تخفيف مشاكل الصادر.**

العبارة الخامسة : السياسات المصرفية غير مواكبة ولم تساهم في حل مشاكل الصادرات

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	32	%42.7
.2	أوافق	25	%33.3
.3	محايد	7	%9.3
.4	لا أوافق	7	%9.3
.5	لا أوافق بشدة	4	%5.3
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (10/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

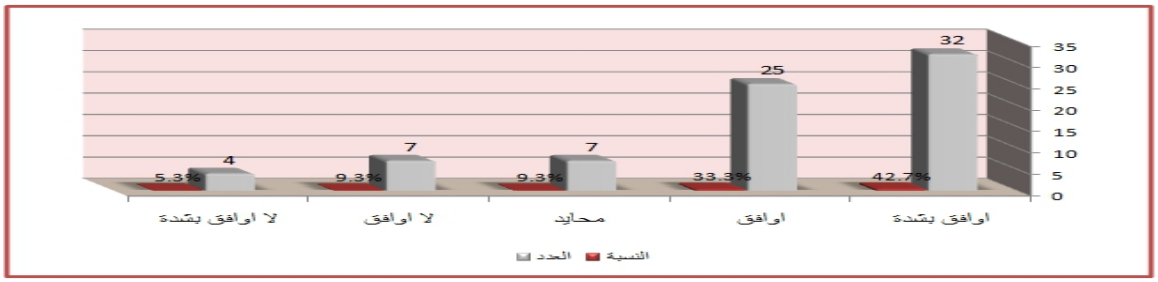

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم **(10/2/3)** أن هنالك (32) فرداً وبنسبة (42.7%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك (25) فرداً وبنسبة (33.3%) وافقوا، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (9.3%) محايدين، وأن هنالك أيضاً (7) أفراد وبنسبة (9.3%) لم يوافقوا، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (5.3%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **السياسات المصرفية غير مواكبة ولم تساهم في حل مشاكل الصادرات.**

العبارة السادسة : تذبذب السياسات المصرفية سبب تدهور الصادرات

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	28	%37.3
.2	أوافق	34	%45.3
.3	محايد	8	%10.7
.4	لا أوافق	3	%4
.5	لا أوافق بشدة	2	%2.7
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (11/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

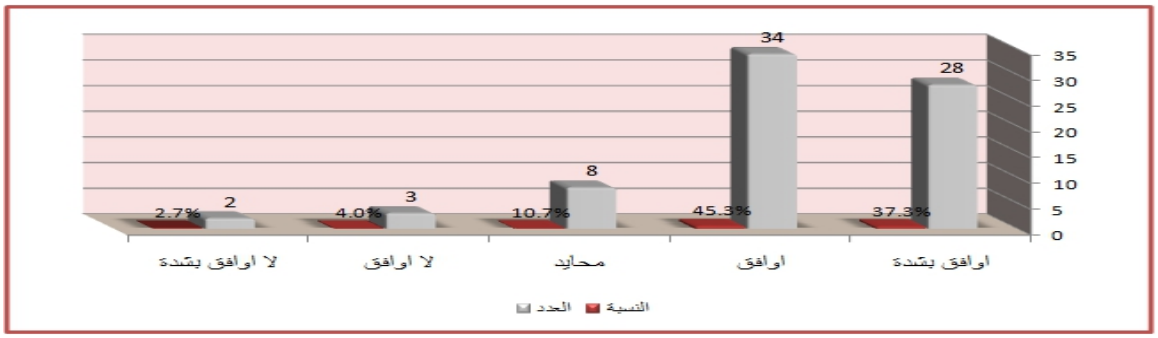

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (11/2/3)** أن هنالك (34) فرداً وبنسبة (45.3%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (28) فرداً وبنسبة (37.3%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (10.7%) محايدين، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **تذبذب السياسات المصرفية سبب تدهور الصادرات.**

العبارة السابعة : مساهمة السياسات المصرفية في صادرات الثروة الحيوانية أقل من المطلوب

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	36	%48
.2	أوافق	26	%34.7
.3	محايد	7	%9.3
.4	لا أوافق	5	%6.7
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.3
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (12/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

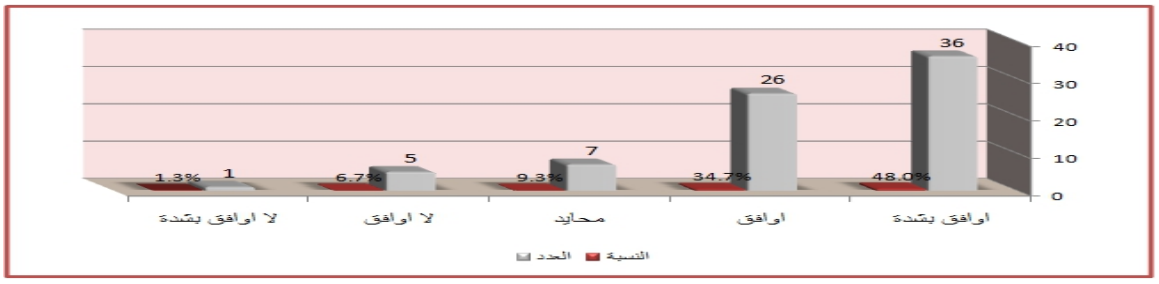

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (12/2/3)** أن هنالك (36) فرداً وبنسبة (48%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك (26) فرداً وبنسبة (34.7%) وافقوا، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (9.3%) محايدين، (5) أفراد وبنسبة (6.7%) لم يوافقوا، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.3%) لم يوافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك أن **مساهمة السياسات المصرفية في صادرات الثروة الحيوانية أقل من المطلوب.**

العبارة الثامنة : السياسات المصرفية لم تضع نهضة صادر الثروة الحيوانية كأولوية

جدول رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	27	%36
.2	أوافق	31	%41.3
.3	محايد	10	%13.3
.4	لا أوافق	5	%6.7
.5	لا أوافق بشدة	2	%2.7
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (13/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

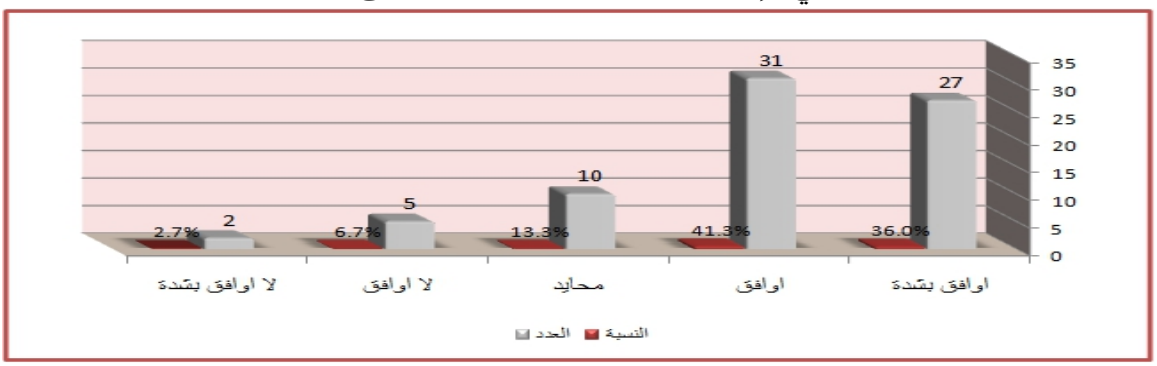

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم **(13/2/3)** أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (41.3%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (27) فرداً وبنسبة (36%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (6.7%) لم يوافقوا، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك أن **السياسات المصرفية لم تضع نهضة صادر الثروة الحيوانية كأولوية.**

العبارة التاسعة : التمويل الممنوح لقطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية لا يتناسب مع حجم الطلب الخارجي

جدول رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	49	%65.3
.2	أوافق	18	%24
.3	محايد	5	%6.7
.4	لا أوافق	–	–
.5	لا أوافق بشدة	3	%4
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (14/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة

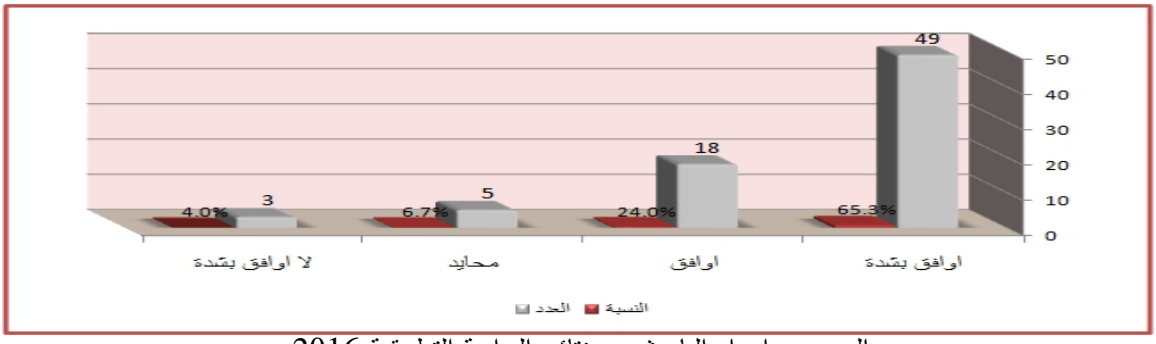

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (14/2/3)** أن هنالك (49) فرداً وبنسبة (65.3%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (24%) وافقوا ، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (6.7%) محايدين، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك أن **التمويل الممنوح لقطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية لا يتناسب مع حجم الطلب الخارجي.**

العبارة العاشرة : هنالك أولوية للتمويل المصرفي على حسب الأهمية بين القطاعات

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	24	%32
.2	أوافق	38	%50.7
.3	محايد	8	%10.7
.4	لا أوافق	5	%6.7
.5	لا أوافق بشدة	–	–
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (15/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

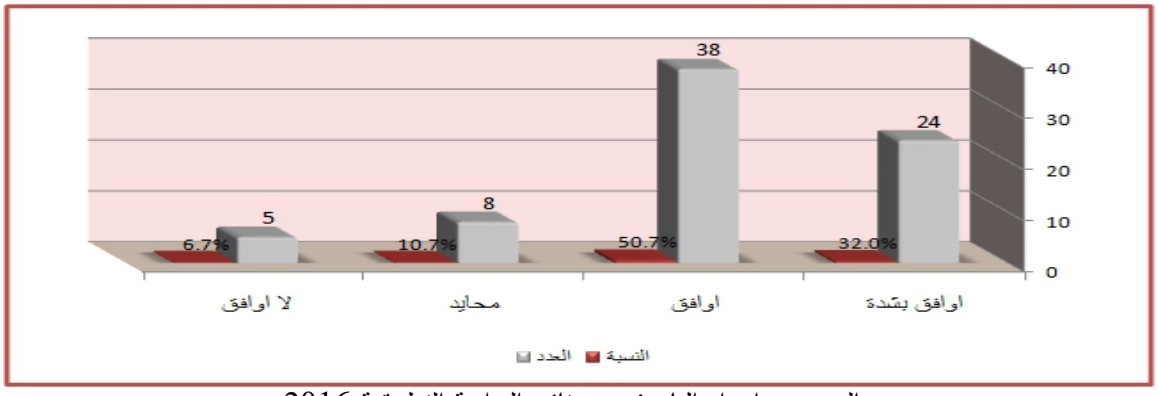

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (15/2/3)** أن هنالك (38) فرداً وبنسبة (50.7%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (24) فرداً وبنسبة (32%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (10.7%) محايدين، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (6.7%) لم يوافق، ويتضح من خلال ذلك أن **هنالك أولوية للتمويل المصرفي على حسب الأهمية بين القطاعات.**

العبارة الحادية عشر : يعتبر التمويل للصادرات من الثروة الحيوانية غير آمن للبنوك التجارية

جدول رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	30	%40
.2	أوافق	23	%30.7
.3	محايد	13	%17.3
.4	لا أوافق	6	%8
.5	لا أوافق بشدة	3	%4
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (16/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر

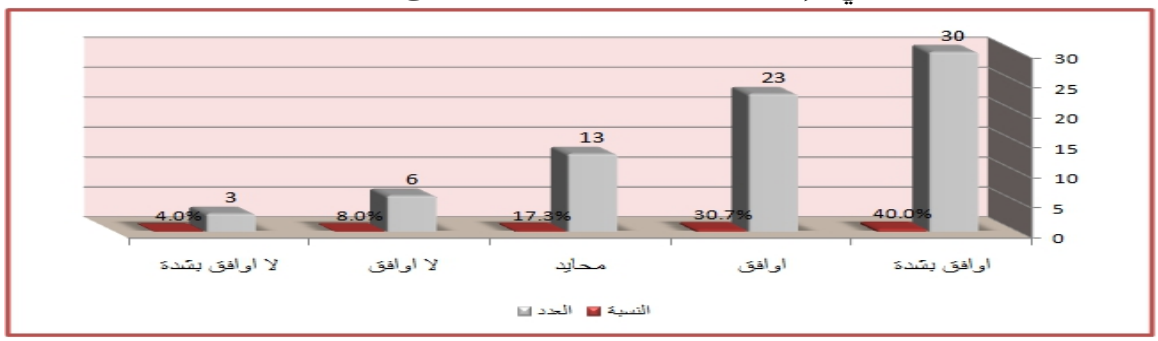

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح **من** الجدول والشكل البياني **رقم (16/2/3)** أن هنالك (30) فرداً وبنسبة (40%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك (23) فرداً وبنسبة (30.7%) وافقوا، وأن هنالك (13) فرداً وبنسبة (17.3%) محايدين، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (8%) لم يوافقوا ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك أن **التمويل للصادرات يعتبر الثروة الحيوانية غير آمن للبنوك التجارية**.

العبارة الثانية عشر: يمول قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية بنسب متدنية

جدول رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	21	%28
.2	أوافق	41	%54.7
.3	محايد	7	%9.3
.4	لا أوافق	4	%5.3
.5	لا أوافق بشدة	2	%2.7
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (17/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر

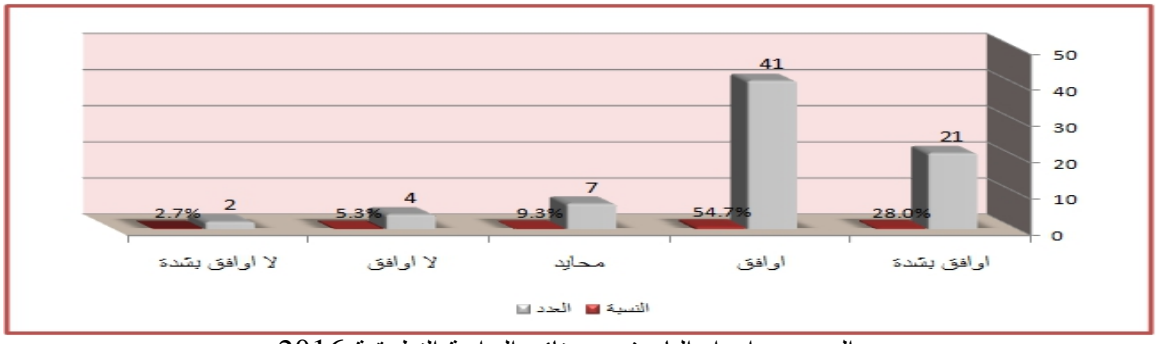

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (17/2/3)** أن هنالك (41) فرداً وبنسبة (54.7%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (21) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (9.3%) محايدين، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (5.3%) لم يوافقوا، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **قطاع صادرات الثروة الحيوانية يمول من قبل البنوك التجارية بنسب متدنية.**

العبارة الثالثة عشر: تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية ضعيف جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى

جدول رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	34	%45.3
.2	أوافق	27	%36
.3	محايد	10	%13.3
.4	لا أوافق	2	%2.7
.5	لا أوافق بشدة	2	%2.7
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (18/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة عشر

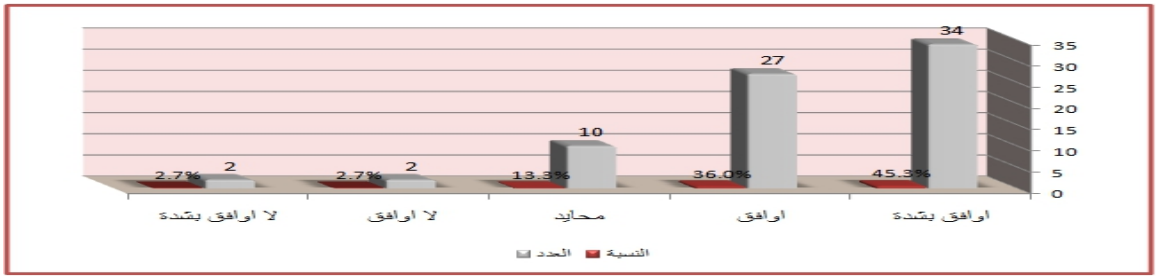

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (18/2/3)** أن هنالك (34) فرداً وبنسبة (45.3%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك (27) فرداً وبنسبة (36%) وافقوا، وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا، وأن هنالك أيضاً (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك أن **تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية ضعيف جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى.**

العبارة الرابعة عشر: تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل بعض البنوك التجارية منعدم تماماً

جدول رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	25	%33.3
.2	أوافق	29	%38.7
.3	محايد	9	%12
.4	لا أوافق	9	%12
.5	لا أوافق بشدة	6	%4
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (19/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر

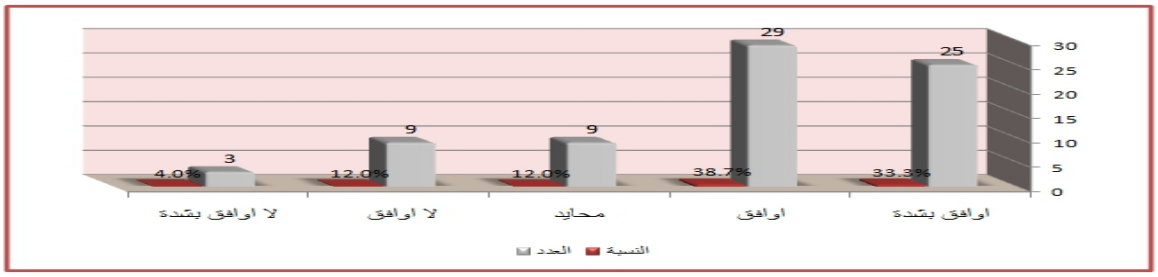

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (19/2/3)** أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (38.7%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (25) فرداً وبنسبة (33.3%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (12%) محايدين، وأن هنالك أيضاً (9) أفراد وبنسبة (12%) لم يوافقوا، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك أن **تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل بعض البنوك التجارية منعدم تماماً.**

العبارة الخامسة عشر: تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية يحتاج لسياسات جديدة ومواكبة

جدول رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	35	%46.7
.2	أوافق	28	%37.3
.3	محايد	9	%12
.4	لا أوافق	1	%1.3
.5	لا أوافق بشدة	2	%2.7
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (20/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر

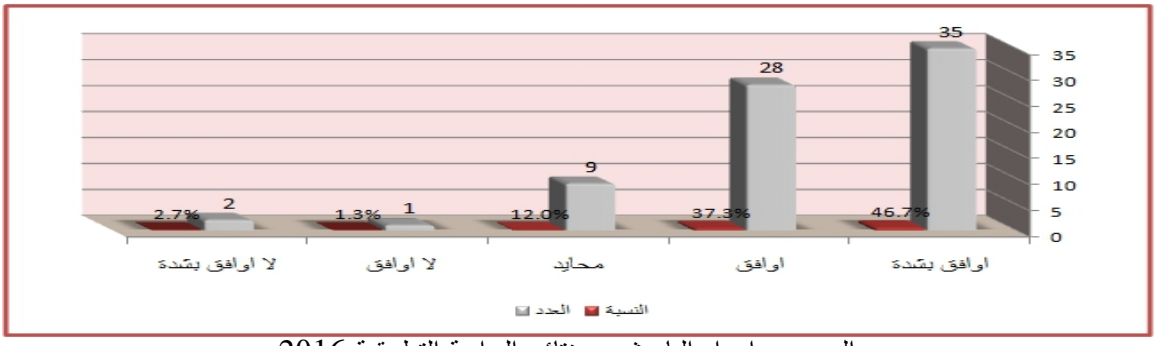

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (20/2/3)** أن هنالك (35) فرداً وبنسبة (46.7%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك (28) فرداً نسبة (37.3%) وافقوا، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (12%) محايدين، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا بشدة، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.3%) لم يوافق ويتضح من خلال ذلك أن **تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية يحتاج لسياسات جديدة ومواكبة.**

العبارة السادسة عشر: تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية أقل من المتوقع بكثير

جدول رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	21	%28
.2	أوافق	36	%48
.3	محايد	9	%12
.4	لا أوافق	7	%9.3
.5	لا أوافق بشدة	2	%2.7
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (21/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر

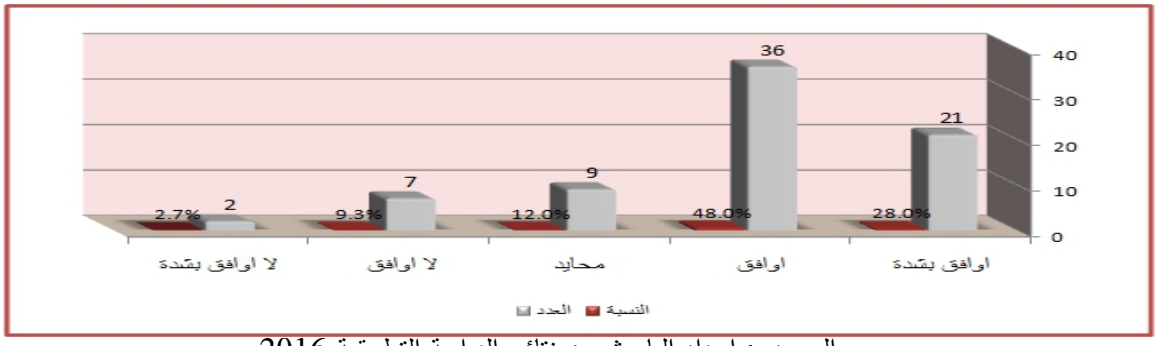

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (21/3/4)** أن هنالك (36) فرداً وبنسبة (48%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (21) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (12%) محايدين، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (9.3%) لم يوافقوا، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية أقل من المتوقع بكثير.**

العبارة السابعة عشر: ارتفاع سعر الصرف هو من المشاكل الأساسية لصادرات الثروة الحيوانية

جدول رقم (22/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	45	%60
.2	أوافق	21	%28
.3	محايد	6	%8
.4	لا أوافق	1	%1.3
.5	لا أوافق بشدة	2	%2.7
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (22/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر

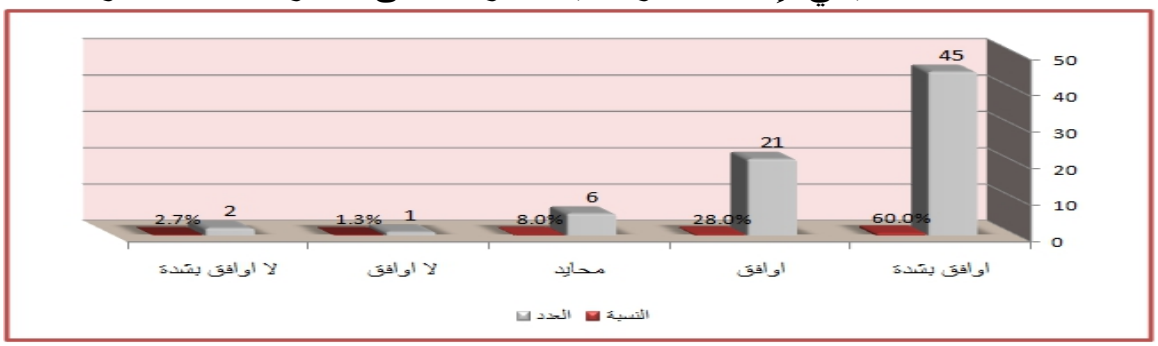

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (22/2/3)** أن هنالك (45) فرداً وبنسبة (60%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك (21) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (8%) محايدين، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا بشدة، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.3%) لم يوافق، ويتضح من خلال ذلك أن **ارتفاع سعر الصرف هو من المشاكل الأساسية لصادرات الثروة الحيوانية**

العبارة الثامنة عشر: ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية

جدول رقم (23/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	20	%26.7
.2	أوافق	45	%60
.3	محايد	5	%6.7
.4	لا أوافق	4	%5.3
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.3
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (23/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر

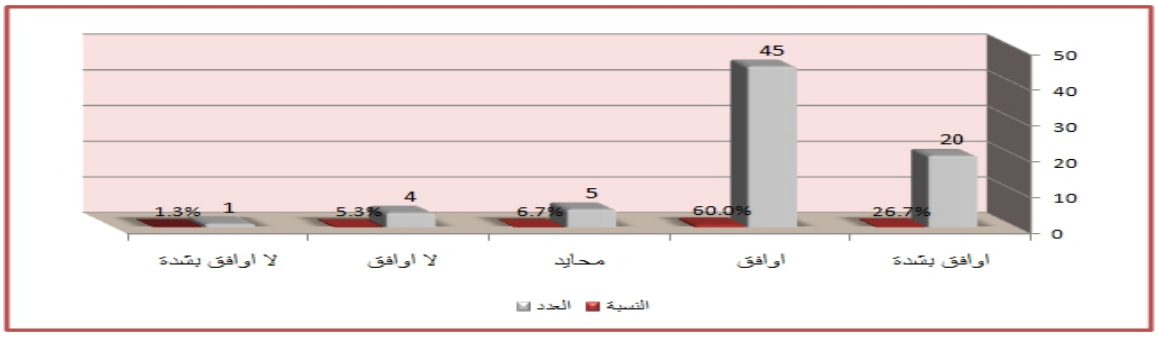

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (23/2/3)** أن هنالك (45) فرداً وبنسبة (60%) وافقوا على العبارة أعلاه، و أن هنالك (20) فرداً وبنسبة (26.7%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (6.7%) محايدين، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (5.3%) لم يوافقوا، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.3%) لم يوافق بشدة ويتضح من خلال ذلك أن **ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية.**

العبارة التاسعة عشر: سعر الصرف يؤثر ويحفز الصادر إذا كان مجزياً

جدول رقم (24/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	29	%38.7
.2	أوافق	32	%42.7
.3	محايد	10	%13.3
.4	لا أوافق	3	%4
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.3
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (24/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة عشر

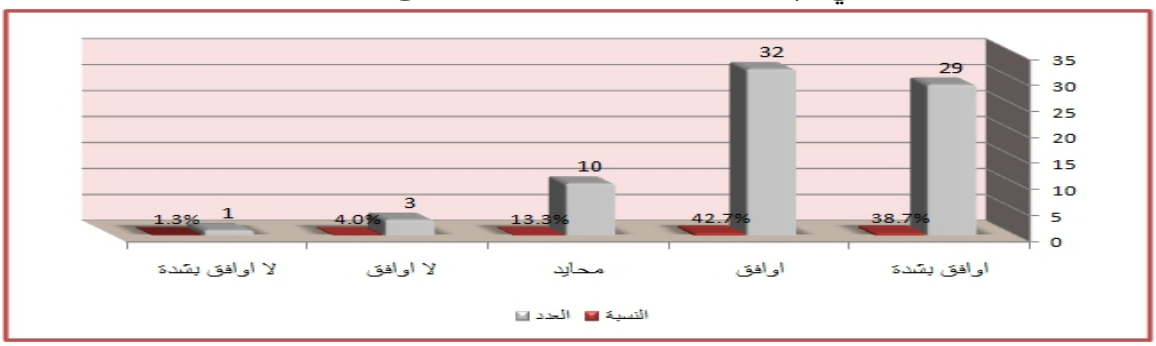

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (24/2/3)** أن هنالك (32) فرداً وبنسبة (42.7%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (29) فرداً وبنسبة (38.7%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.3%) لم يوافق بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **سعر الصرف يؤثر ويحفز الصادر إذا كان مجزياً.**

العبارة العشرون: يجب وضع سعر تشجيعي للصادرات من قبل البنوك

جدول رقم (25/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العشرون

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	22	%29.3
.2	أوافق	41	%54.7
.3	محايد	3	%4
.4	لا أوافق	7	%9.3
.5	لا أوافق بشدة	2	%2.7
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (25/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العشرون

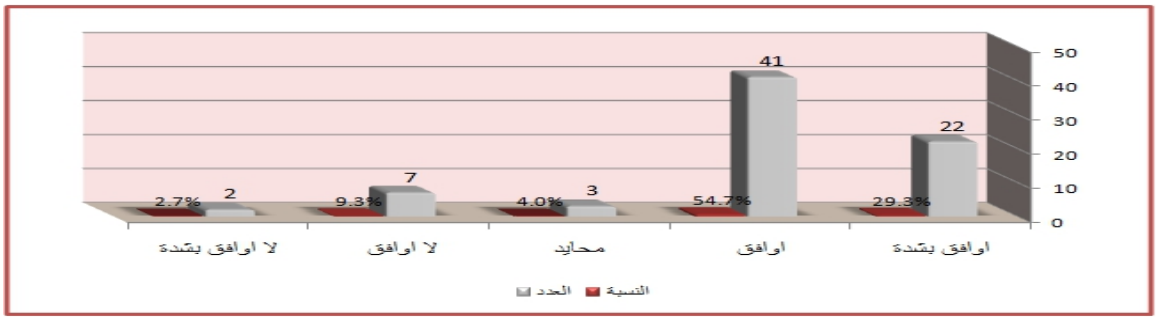

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (25/2/3)** أن هنالك (41) فرداً وبنسبة (54.7%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (22) فرداً وبنسبة (29.3%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (9.3%) لم يوافقوا، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (4%) محايدين، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **يجب وضع سعر تشجيعي للصادرات من قبل البنوك.**

العبارة الحادية والعشرون: ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً في المستوى النسبي للأسعار

جدول رقم (26/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية والعشرون

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	30	%40
.2	أوافق	31	%41.3
.3	محايد	7	%9.3
.4	لا أوافق	2	%2.7
.5	لا أوافق بشدة	5	%6.7
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (26/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية والعشرون

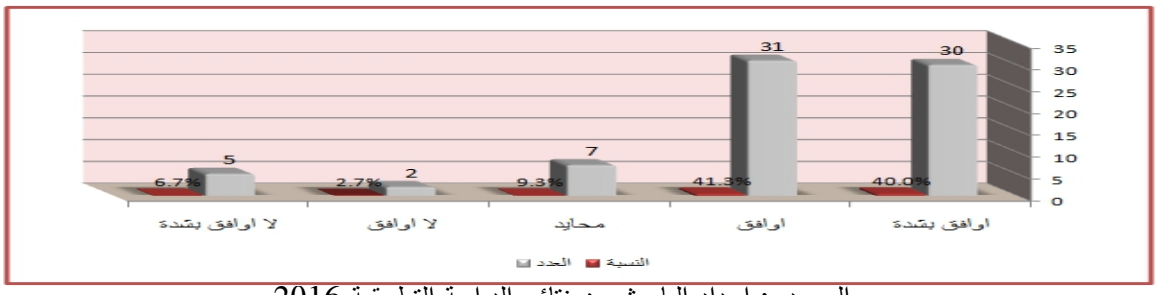

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (26/2/3)** أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (41.3%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (30) فرداً وبنسبة (40%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (9.3%) محايدين، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (6.7%) لم يوافقوا بشدة، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا ويتضح من خلال ذلك **أن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً في المستوى النسبي للأسعار.**

العبارة الثانية والعشرون: سعر الصرف يؤثر ويلعب دوراً مهماً في الصادرات

جدول رقم (27/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية والعشرون

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	28	%37.3
.2	أوافق	34	%45.3
.3	محايد	8	%10.7
.4	لا أوافق	4	%5.3
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.3
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (27/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية والعشرون

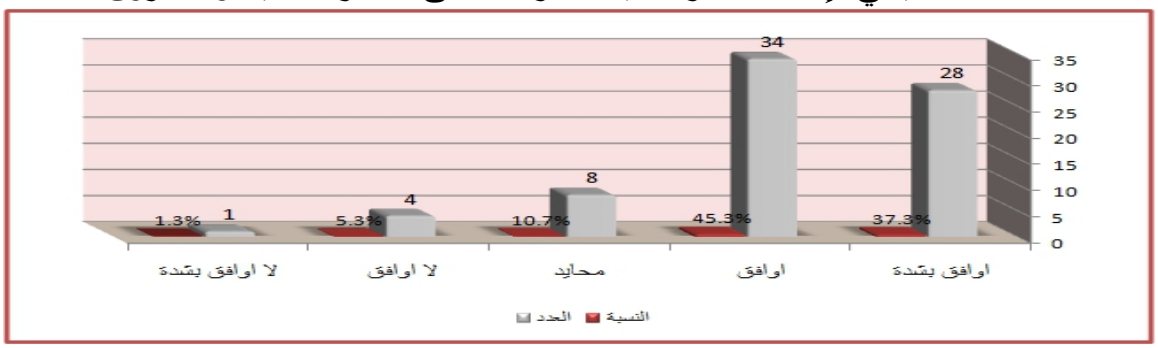

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (27/2/3)** أن هنالك (34) فرداً وبنسبة (45.3%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (28) فرداً وبنسبة (37.3%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (10.7%) محايدين، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (5.3%) لم يوافقوا، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.3%) لم يوافق بشدة، ويتضح من خلال ذلك **أن سعر الصرف يؤثر ويلعب دوراً مهماً في الصادرات.**

العبارة الثالثة والعشرون: ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على عائدات الصادر من الثروة الحيوانية

جدول رقم (28/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة والعشرون

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	23	%30.7
.2	أوافق	26	%34.7
.3	محايد	11	%14.7
.4	لا أوافق	3	%4
.5	لا أوافق بشدة	2	%2.7
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (28/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة والعشرون

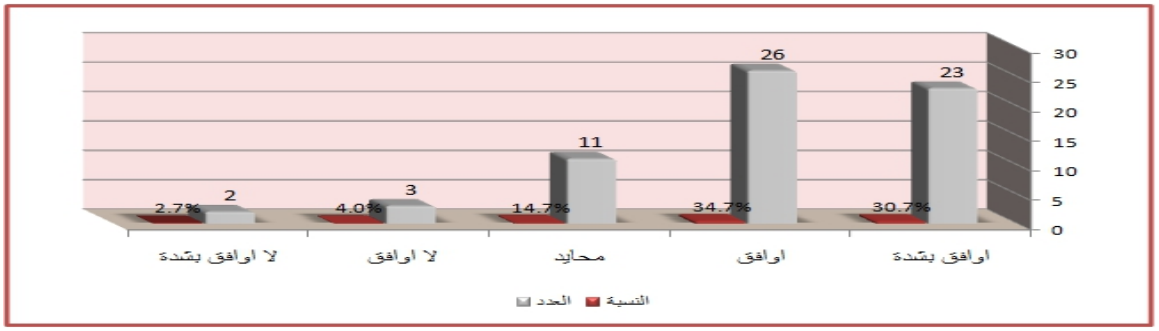

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (28/2/3)** أن هنالك (26) فرداً وبنسبة (34.7%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (23) فرداً وبنسبة (30.7%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (11) فرداً وبنسبة (14.7%) محايدين ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك **أن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على عائدات الصادر من الثروة الحيوانية.**

العبارة الرابعة والعشرون: تذبذب سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية

جدول رقم (29/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة والعشرون

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	26	%34.7
.2	أوافق	38	%50.7
.3	محايد	8	%10.7
.4	لا أوافق	2	%2.7
.5	لا أوافق بشدة	1	%1.3
المجموع		75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (29/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة والعشرون

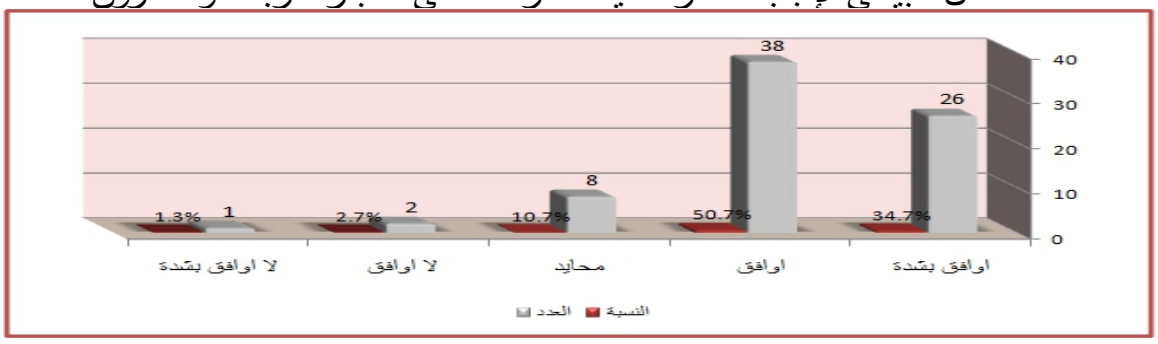

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (29/2/3)** أن هنالك (38) فرداً وبنسبة (50%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (26) فرداً وبنسبة (34.7%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (10.7%) محايدين، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2.7%) لم يوافقوا وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (1.3%) لم يوافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك **أن تذبذب سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية.**

ثالثاً : مناقشة واختبار نتائج الفرضيات :

وفى الجزء التالي يقوم الباحث باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل على حداها

أولاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولي:

تنص الفرضية الأولي من فرضيات الدراسة على الأتي :.

لم تسهم السياسات المصرفية في معالجة مشاكل صادر الثروة الحيوانية

جدول رقم (30/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	السياسات المصرفية غير فاعلة في حل مشاكل صادرات الثروة الحيوانية	1.64	1.009	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	ليست للسياسات المصرفية علاقة بمعالجة مشاكل صادرات الثروة الحيوانية	2.11	0.909	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	تسهم مرونة السياسات المصرفية في حل مشاكل صادرات الثروة الحيوانية بشكل ايجابي	2.03	1.115	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	عجزت السياسات المصرفية الحالية في تخفيف مشاكل الصادر	2.09	1.016	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	السياسات المصرفية غير مواكبة ولم تساهم في حل مشاكل الصادرات	2.01	1.180	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	تذبذب السياسات المصرفية سبب تدهور الصادرات	1.89	0.938	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
7	مساهمة السياسات المصرفية في صادرات الثروة الحيوانية أقل من المطلوب	1.79	0.963	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
8	السياسات المصرفية لم تضع نهضة صادر الثروة الحيوانية كأولوية	1.99	1.007	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتبين من الجدول رقم **(30/2/3)** ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.64 والانحراف المعياري لها يساوي 1.009 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن السياسات المصرفية غير فاعلة في حل مشاكل صادرات الثروة الحيوانية.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 2.11 والانحراف المعياري لها يساوي 0.909 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن السياسات المصرفية ليست لها علاقة بمعالجة مشاكل صادرات الثروة الحيوانية.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 2.03 والانحراف المعياري لها يساوي 1.115 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن مرونة السياسات المصرفية تسهم في حل مشاكل صادرات الثروة الحيوانية بشكل ايجابي.

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 2.09 والانحراف المعياري لها يساوي 1.016 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن السياسات المصرفية الحالية عجزت في تخفيف مشاكل الصادر.

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 2.01 والانحراف المعياري لها يساوي 1.180 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن السياسات المصرفية غير مواكبة ولم تساهم في حل مشاكل الصادرات .

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.89 والانحراف المعياري لها يساوي 0.938 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تذبذب السياسات المصرفية سبب تدهور الصادرات.

7/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 1.79 والانحراف المعياري لها يساوي 0.963 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن مساهمة السياسات المصرفية في صادرات الثروة الحيوانية أقل من المطلوب.

8/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي 1.99 والانحراف المعياري لها يساوي 1.007 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن السياسات المصرفية لم تضع نهضة صادر الثروة الحيوانية كأولوية.

جدول رقم (31/2/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية	الوسيط	التفسير
1	السياسات المصرفية غير فاعلة في حل مشاكل صادرات الثروة الحيوانية	90.667	0.000	1	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	ليست للسياسات المصرفية علاقة بمعالجة مشاكل صادرات الثروة الحيوانية	35.347	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	تسهم مرونة السياسات المصرفية في حل مشاكل صادرات الثروة الحيوانية بشكل ايجابي	37.733	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	عجزت السياسات المصرفية الحالية في تخفيف مشاكل الصادرات	53.333	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	السياسات المصرفية غير مواكبة ولم تساهم في حل مشاكل الصادرات	42.533	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	تذبذب السياسات المصرفية سبب تدهور الصادرات	59.467	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
7	مساهمة السياسات المصرفية في صادرات الثروة الحيوانية أقل من المطلوب	61.467	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
8	السياسات المصرفية لم تضع نهضة صادر الثروة الحيوانية كأولوية	46.267	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم **(31/2/3)** كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 90.667 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشدة لأن قيمة الوسيط تساوي 1.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 35.347 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 37.733 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 53.333 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 42.533 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 59.467 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 61.467 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة

إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

8/ قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي 46.267 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

جدول رقم (32/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	238	%39.7
.2	أوافق	236	%39.3
.3	محايد	65	%10.8
.4	لا أوافق	44	%7.3
.5	لا أوافق بشدة	17	%2.8
المجموع		600	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 20162015

شكل رقم (30/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

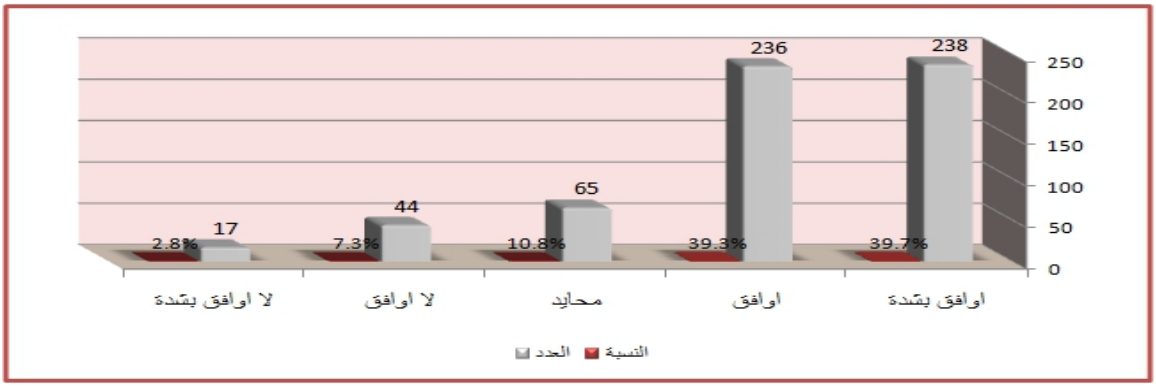

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (30/2/3)** أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الأولي بلغ (238) فرداً وبنسبة (39.7%) وعدد الموافقين

بدون تشدد بلغ (236) فرداً وبنسبة (39.3%)، والمحايدين (65) فرداً وبنسبة (10.8%) وبلغ عدد غير الموافقين بدون تشدد (44) فرداً وبنسبة (7.3%)، وعدد غير الموافقين بشدة (17) فرداً وبنسبة (2.8%).

يتضح من الجدول **رقم (32/2/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولي. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الأولي والتي نصت على أن **(لم تسهم السياسات المصرفية في معالجة مشاكل صادر الثروة الحيوانية) قد تحققت.**

ثانياً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الأتي :.

تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية لا يتناسب مع حجم التمويل الممنوح للقطاعات الأخرى

جدول رقم (33/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	التمويل الممنوح لقطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية لا يتناسب مع حجم الطلب الخارجي	1.53	0.935	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	هنالك أولوية للتمويل المصرفي على حسب الأهمية بين القطاعات	1.92	0.834	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	يعتبر التمويل للصادرات من الثروة الحيوانية غير آمن للبنوك التجارية	2.05	1.126	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	يمول قطاعا صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية بنسب متدنية	2.00	0.915	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية ضعيف جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى	1.81	0.954	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل بعض البنوك التجارية منعدم تماماً	2.15	1.135	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
7	تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية يحتاج لسياسات جديدة ومواكبة	1.76	0.913	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
8	تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية أقل من المتوقع بكثير	2.11	1.008	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتبين من الجدول **رقم (33/2/3)** أعلاه ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.53 والانحراف المعياري لها يساوي 0.935 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن التمويل الممنوح لقطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية لا يتناسب مع حجم الطلب الخارجي.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.92 والانحراف المعياري لها 0.834 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن هنالك أولوية للتمويل المصرفي على حسب الأهمية بين القطاعات.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 2.05 والانحراف المعياري لها يساوي 1.126 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن التمويل للصادرات يعتبر من الثروة الحيوانية غير آمن للبنوك التجارية.

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 2.00 والانحراف المعياري لها يساوي 0.915 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن يمول قطاعا صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية بنسب متدنية.

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.81 والانحراف المعياري لها يساوي 0.954 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على **أن** تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية ضعيف جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى.

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 2.15 والانحراف المعياري لها يساوي 1.135 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على **أن** تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل بعض البنوك التجارية منعدم تماماً.

7/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 1.76 والانحراف المعياري لها يساوي 0.913 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على **أن** تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية يحتاج لسياسات جديدة ومواكبة.

8/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي 2.11 والانحراف المعياري لها يساوي 1.008 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على **أن** تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية أقل من المتوقع بكثير.

جدول رقم (34/2/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية	الوسيط	التفسير
1	التمويل الممنوح لقطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية لا يتناسب مع حجم الطلب الخارجي	72.147	0.000	1	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	هنالك أولوية للتمويل المصرفي على حسب الأهمية بين القطاعات	37.480	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	يعتبر التمويل للصادرات من الثروة الحيوانية غير آمن للبنوك التجارية	34.533	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	يمول قطاعا صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية بنسب متدنية	71.067	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية ضعيف جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى	57.867	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل بعض البنوك التجارية منعدم تماماً	34.133	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
7	تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية يحتاج لسياسات جديدة ومواكبة	64.667	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
8	تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية أقل من المتوقع بكثير	49.733	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (34/2/3) كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 72.147 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشدة لأن قيمة الوسيط تساوي 1.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 37.480 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 34.533 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 71.067 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 57.867 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 34.133 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 64.667 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

8/ قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي 49.733 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

جدول رقم (35/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	239	%39.8
.2	أوافق	240	%40
.3	محايد	70	%11.7
.4	لا أوافق	34	%5.7
.5	لا أوافق بشدة	17	%2.8
المجموع		600	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (31/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

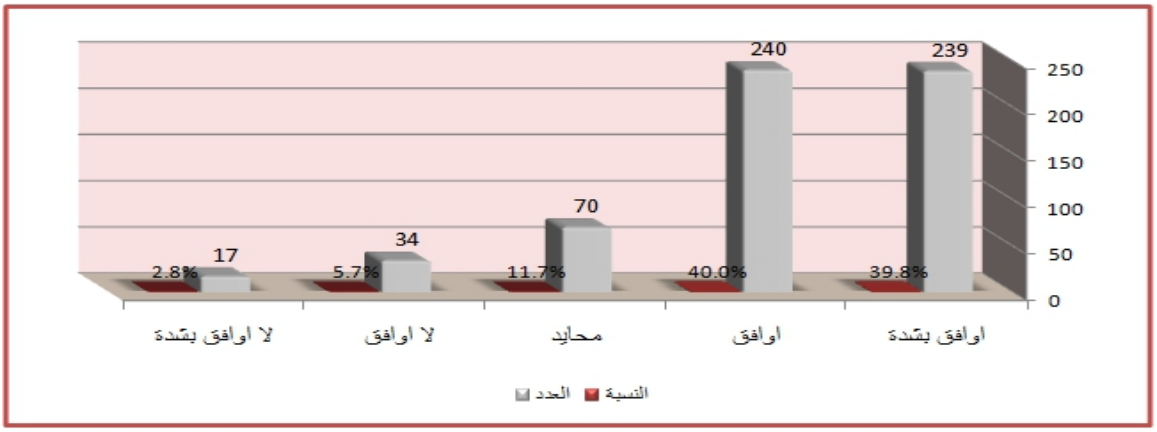

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (31/2/3)** أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الثانية بلغ (239) فرداً وبنسبة (39.8%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (240) فرداً وبنسبة (40%)، والمحايدين (70) فرداً وبنسبة (11.7%)

وبلغ عدد غير الموافقين بدون تشدد (34) فرداً وبنسبة (5.7%)، وعدد غير الموافقين بشدة (17) فرداً وبنسبة (2.8%).

يتضح من الجدول **رقم (35/2/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن غالبية عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثانية والتي نصت على أن **(تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية لا يتناسب مع حجم التمويل الممنوح للقطاعات الأخرى) قد تحققت.**

ثالثاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الأتي :.

ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية

جدول رقم (36/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	ارتفاع سعر الصرف من المشاكل الأساسية لصادرات الثروة الحيوانية	1.59	0.902	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية	1.95	0.820	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	سعر الصرف يؤثر ويحفز الصادر إذا كان مجزياً	1.87	0.890	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	يجب وضع سعر تشجيعي للصادرات من قبل البنوك	2.01	0.979	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً في المستوى النسبي للأسعار	1.95	1.102	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	سعر الصرف يؤثر ويلعب دوراً مهماً في الصادرات	1.88	0.900	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
7	ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على عائدات الصادر من الثروة الحيوانية	1.87	0.991	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
8	تذبذب سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية	1.85	0.817	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 20162015

يتبين من الجدول **رقم (36/2/3)** ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.59 والانحراف المعياري لها يساوي 0.902 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على ارتفاع سعر الصرف من المشاكل الأساسية لصادرات الثروة الحيوانية.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.95 والانحراف المعياري لها يساوي 0.820 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.87 والانحراف المعياري لها يساوي 0.890 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن سعر الصرف يؤثر ويحفز الصادر إذا كان مجزياً.

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 2.01 والانحراف المعياري لها يساوي 0.979 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أنه يجب وضع سعر تشجيعي للصادرات من قبل البنوك.

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.95 والانحراف المعياري لها يساوي 1.102 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً في المستوى النسبي للأسعار.

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.88 والانحراف المعياري لها يساوي 0.900 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن سعر الصرف يؤثر ويلعب دوراً مهماً في الصادرات.

7/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 1.87 والانحراف المعياري لها يساوي 0.991 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على عائدات الصادر من الثروة الحيوانية.

8/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي 1.85 والانحراف المعياري لها يساوي 0.817 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تذبذب سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية.

جدول رقم (37/2/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الوسيط	التفسير
1	ارتفاع سعر الصرف من المشاكل الأساسية لصادرات الثروة الحيوانية	92.133	0.000	1	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية	89.467	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	سعر الصرف يؤثر ويحفز الصادر إذا كان مجزياً	56.667	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	يجب وضع سعر تشجيعي للصادرات من قبل البنوك	73.467	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً في المستوى النسبي للأسعار	54.267	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	سعر الصرف يؤثر ويلعب دوراً مهماً في الصادرات	59.733	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
7	ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على عائدات الصادر من الثروة الحيوانية	51.600	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
8	تذبذب سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية	70.933	0.000	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم **(37/2/3)** كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 92.133 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين

إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشدة لأن قيمة الوسيط تساوي 1.
2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 89.467 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 56.667 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 73.467 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 54.267 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 59.733 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 51.600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
8/ قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي 70.933 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

جدول رقم (38/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	233	%38.8
.2	أوافق	268	%44.7
.3	محايد	58	%9.7
.4	لا أوافق	26	%4.3
.5	لا أوافق بشدة	15	%2.5
المجموع		600	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

شكل رقم (32/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

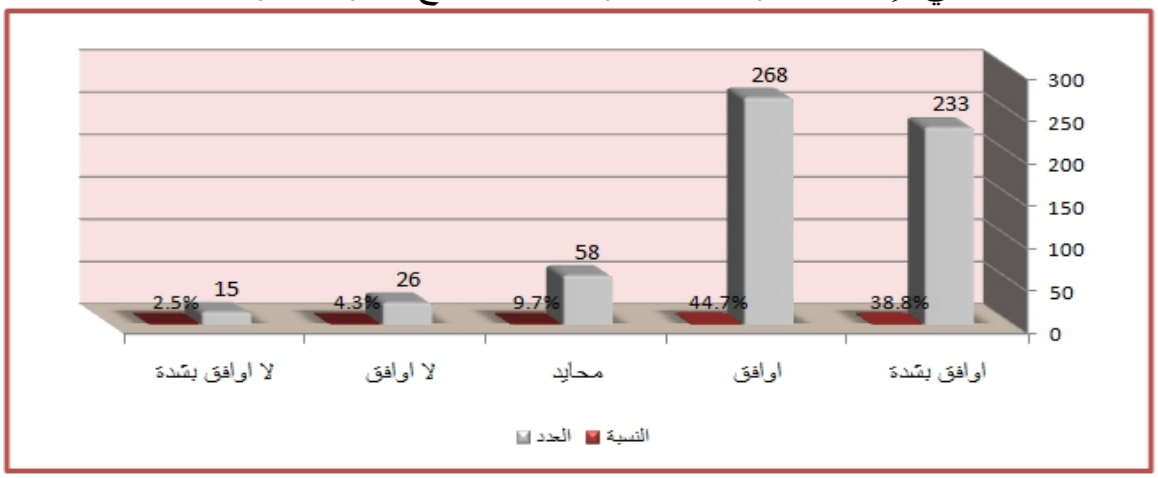

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (32/2/3)** أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة بلغ (233) فرداً وبنسبة (38.8%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (268) فرداً وبنسبة (44.7%) ، والمحايدين (58) فرداً وبنسبة (9.7%) وبلغ عدد غير الموافقين (26) فرداً وبنسبة (4.3%) وبلغ عدد غير الموافقين بشدة (15) فرداً وبنسبة (2.5%).

يتضح من الجدول **رقم (38/2/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثالثة والتي نصت على أن **(ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية) قد تحققت.**

الخـــاتمة

وتشتمل علي الأتـي :

النتائـج والتوصيات

المصادر والمراجع

أولاً : النتائج :

توصلت الدراسة الي النتائج الآتية :

1. ان حجم الصادرات من المواشي السودانية لا يتناسب مع إعداد الثروة الحيوانية بالبلاد.
2. عائدات صادرات اللحوم المصدرة اقل بكثير من حجم المساهمة التي يجب ان يلعبها هذا القطاع.
3. رغم امتلاك السودان لثروة حيوانية كبيرة، إلا ان حجم الاستفادة من الجلود المنتجة يعتبر ضعيفا جدا.
4. البنية التحتية لصادرات المواشي(المحاجر البيطرية والمراكز) دون المطلوب لتقديم خدمات الصادر.
5. المسالخ السودانية لا تتوفر بها مقومات الصادر لفتح أسواق جديدة.
6. يفتقد السودان الي المدابغ الحديثة للاستفادة من جودة الجلود السودانية.
7. لاتوجد مصانع حديثة لتصنيع المنتجات الجلدية بالصورة التي يمكن ان تنافس بها المنتجات المستوردة.
8. لاتوجد مصانع متخصصة لمنتجات اللحوم للقيام بعمليات التقطيع والتعبئة للحوم الصادر تماشيا مع الرغبة العالمية في استيراد لحوم خاليه من العظم.
9. بالرغم من أهمية قطاع الثروة الحيوانية بالسودان إلا أن الدولة لم تدعم هذا القطاع بالتمويل اللازم لتوفير معينات الصادر وفق الاشتراطات الدولية.
10. التمويل المقدم من قبل البنوك تجاه هذا القطاع ضعيف جدا ، وقصير الاجل .
11. عدم وجود سياسات مصرفية واضحة للتمويل .

ثانياً : التوصيات :

من خلال تحليل بيانات الدراسة أوصت الدراسة بالآتي :

1.ضرورة إجراء التعداد الحيواني الشامل لحصر إعداد الثروة الحيوانية ودعم بنية المعلومات والإحصائيات لسلامة خطط تنمية وترقية القطيع القومي .

2. إنشاء مؤسسة وهيئة ذات كيان مستقل تعني بصادرات الثروة الحيوانية والسمكية ومنتجاتها وتشرف علي تنظيم الأسواق الداخلية والخارجية وتعمل علي تسهيل حركة نقل وانسياب المواشي من مواقع الإنتاج الي أماكن الاستهلاك ومنافذ الصادر .

3. تبني برامج تحسين نسل السلالات من الأنعام المحلية بالانتخاب والتهجين والتوسع في برامج التلقيح الصناعي علي نطاق القطر ودعم برامج الإنتاج المكثف لتلبية حاجات الصادر.

4. تنمية المراعي الطبيعية والمحافظة عليها من التدهور وأعمارها بإدخال فصائل نباتية ذات قيمة غذائية عالية ، وتكثيف برامج نشر البذور مع وضع سياسات قومية وقوانين لاستخدام الأراضي تراعي مراعي الحيوان .

5.فتح المسارات (مراحلي الرعاة في الجارف والمصايف) وتوثيقها عبر خرط معتمدة من الجهات ذات الاختصاص لمنع التداخل والصراع بين الزراعة والمزارعين ، مع توفير خدمات المياه والخدمات البيطرية والإرشادية والصحية والتعليمية والاجتماعية عبر تلك المسارات .

6.الإستفادة من مخلفات المشاريع الزراعية ومصانع السكر لإقامة مزارع حول هذه المشاريع والمصانع لتسمين الحيوانات للاستهلاك المحلي وللصادر ، وتشجيع المزارعين علي توطين الحيوان وإدخاله في الدورة الزراعية .

7. وضع سياسات صادر ثابتة وطويلة المدي من قبل وزارة التجارة وبنك السودان بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بما يكفل للسودان المنافسة في الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة لصادرات الثروة الحيوانية الحية واللحوم .

8. تنفيذ مقترح مشروع الحزام الإستراتيجي لتنفيذ وتسهيل عمليات الصادر .

9. تفعيل الترويج الخارجي لصادرات الثروة الحيوانية والاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية والمشاركة في المعارض الخارجية (الدولية والإقليمية).

10. استقطاب الدعم والعون الفني للمنظمات الإقليمية والدولية لتنفيذ برامج ترقية الصادر وتدريب الكوادر الفنية للنهوض بالثروة الحيوانية .
11. تنفيذ سياسة التمويل طويل الاجل بدلا من متوسطة وقصيرة الاجل مع زيادة راس المال المنوح للبنوك التجارية والمتخصصة.
12. وضوح السياسات المصرفية لتمويل هذا القطاع حتى نزيد انتاجنا داخليا ونكتفى ذاتيا وتظهر قدراتنا التنافسية الخارجية فى سد الفجوة .
13. تحسين وتقنين وضع الثروة الحيوانية والمراعى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً المصادر: القرآن الكريم

ثانيا : المراجع :

1) إبراهيم محمد خليل ، مجموعة أوراق علمية عن تسويق الماشية واللحوم في السودان، الخرطوم ، 1995م .

2) حسام على دود وآخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، ، 2002م

3) حسن النجفي ، القاموس الاقتصادي ، مطبعة الإدارة المحلية ، بغداد ، 1977م.

4) حمد العساف ، المدخل الى البحث فى العلوم السلوكية (الرياض : مكتبة العبيكان ، 1995م)

5) ذوقان العبيدات واخرون ، البحث العلمى مفهومه وادواته واساليبه (عمان : دار الفكر2002م)

6) رشاد العصارة وآخرون التجارة الخارجية ، دار تكسير للطباعة والنشر ، عمان ، 2000م.

7) رعد حسن الصرف ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة ، ط1 (دار النشر السودانية : 2000م) .

8) سمير محمد عبد العزيز ، التمويل العام الدخل الادخاري والضريبي ، د ط (مطبعة الإشعاع ، 1998م).

9) صلاح الدين محمد احمد مختار،إنتاج الجلود في السودان الحاضر والمستقبل، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية ، الإدارة العامة لتنمية الإنتاج الحيواني ، الخرطوم ، 2010م.

10) طارق الحاج ، مبادى التمويل ط1، عمان دار النشروالتوزيع ، 2002م .

11) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، أسس التبادل التجاري ، مطبعة جامعة النيلين كلية التجارة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، الخرطوم ، 1994م.

12) عبد اللطيف محمد سيد وآخرون ، دراسة عن قطاع الجلود ودوره في دعم الاقتصاد القومي ومساهمته في الصادرات ، الإدارة العامة للتخطيط واقتصاديات الثروة الحيوانية ، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية ،الخرطوم ،1999م.
13) عبد الناصر نزار ألعياري ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، د ط (عمان : دار صفاء للنشر ، 1999م).
14) عثمان ابراهيم السيد . الاقتصاد السودانى الخرطوم دار نشر الجامعة 1998م
15) فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1973م.
16) فيلح حسن خلف ،العلاقات الاقتصادية الدولية ط1 (عمان : مؤسسة الوارف للنشر والتوزيع 2001).
17) محمد حافظ عبده ، احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، د ط (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1999م).

ثالثا:الرسائل الجامعية

1) أحمد علي اسحق ، الثروة الحيوانية وصادراتها والسياسات المؤثرة عليها في السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير 2013م
2) شذى محمد صالح ، مشاكل ومعوقات الصادرات غير البترولية في السودان خلال الفترة (1995م – 2005م) بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2006م .
3) عيد مساعد علي جابر، مساهمة حصيلة صادرات الثروة الحيوانية في جملة الصادر السودانية في الفترة من 1977– 2001م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في الإحصاء ، جامعة النيلين ، 3003م .
4) مجاهد وداعة مرسال ، أثر التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، 2010م

5) هنادي عباس عمر كروم ، أثر عوامل الإقتصاد الكلي على صادرات الماشية الحية واللحوم المذبوحة في السودان ، تحليل قياسي للفترة من 1990م – 2002م ، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، الخرطوم 2005م .
6) يعقوب عبد الله يوسف و استغلال الموارد الإقتصادية في ولاية جنوب كردفان السودان بالتركيز على الثروة الحيوانية ، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير 2009م .
7) يوسف عمر الخضر ، اثر عائدات الصادرات السودانية على سداد الدين الخارجي، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2009م.
8) يوسف محمد بامكار ، أثر الصادرات السودانية على التنمية الإقتصادية في السودان خلال الفترة من 1999م – 2006م ، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير 2010م .

رابعا: التقارير والدوريات

1) تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية في يونيو 1974م.
2) تقرير نقطة التجارة السودانية ، دراسات تنمية الصادرات الغير بترولية ، الخرطوم ، ديسمبر 2008م .
3) جمهورية السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والسياسات ، العرض الاقتصادي للعام 2013م.
4) التقرير السنوي الرابع والخمسون للعام 2014م – وزارة الثروة الحيوانية.
5) العمر حسين، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي– مجلة جامعة الملك سعود– 1416هـ.
6) جمهورية السودان، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية، المجلة الإحصائية للثروة الحيوانية ، العدد 20، 2011 م .
7) الادارة العامة للبحوث والاحصاء اوراق علمية غير منشورة بنك السودان المركزى 1998م .
8) تقرير توصيات لجنة الصادر وزارة الخارجية 1999م .
9)تقرير الإدارة العامة للمحاجر واللحوم ، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية ، الخرطوم ، 2010م.

المـــــــلاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

الأخ الكريم / الأخت الكريمة :.....الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : دراسة ميدانية بعنوان

(أثر السياسات المصرفية على صادرات الثروة الحيوانية السودانية في الفترة ما بين (2010م حتى 2015م) (دراسة تطبيقية على بنك الثروة الحيوانية) .

الهدف من هذه الاستبانة هو دراسة الموضوع المذكور أعلاه لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ويتوقف انجاز هذا البحث على تعاونكم في ملء هذه الاستبانة وإرجاعها للباحث في أسرع فرصة ممكنة .

هذه الخطاب دعوة لسيادتكم للمشاركة في هذا البحث ونأمل حسن تعاونكم معنا بالإجابة على كافة الأسئلة ، كما نؤكد أن هذه البيانات التي تدلي بها لاستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وأن سريتها ستكون مكفولة .

والشكر مقدم علي حسن تعاونكم ،،،

الباحث

عز الدين الطيب عبد الرازق

ت:0123172202

أسئلة الاستبانة

القسم الأول : البيانات الشخصية

1/ النوع :

(1) ذكر ( ) (2) أنثي ( )

2/العمر:

(1) أقل من 30 سنة ( ) (2) من30ـ39 ( )

(3) من 40ـ49 ( ) (4)50سنة فأكثر ( )

3/ المستوى التعليمي:

أمي ( ) أساس ( ) ثانوي ( ) جامعي ( ) فوق الجامعي ( )

4/ المؤهل العلمي:

(1) اقتصاد ( ) (2) محاسبة ( ) (3) بنوك وتمويل( ) (4) إدارة ( )

(5) إنتاج حيواني ( ) (6) زراعة ( ) (7) أخري حدد.....

5/ سنوات الخبرة :

(1) أقل من 5 سنة ( ) (2) من 5ـ10سنة ( )

(3) من 11ـ15سنة ( ) (4)16سنة فأكثر ( )

القسم الثاني :

فروض البحث :ـــ

1/ لم تسهم السياسات المصرفية في معالجة مشاكل صادر الثروة الحيوانية

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	السياسات المصرفية غير فاعلة في حل مشاكل صادرات الثروة الحيوانية					
2	ليست السياسات المصرفية علاقة بمعالجة مشاكل صادرات الثروة الحيوانية					
3	تسهم مرونة السياسات المصرفية في حل مشاكل صادرات الثروة الحيوانية بشكل إيجابي					
4	عجزت السياسات المصرفية الحالية في تخفيف مشاكل الصادر					
5	السياسات المصرفية غير مواكبة ولم تساهم في حل مشاكل الصادرات					
6	تذبذب السياسات المصرفية سبب تدهور الصادرات					
7	مساهمة السياسات المصرفية في صادرات الثروة الحيوانية اقل من المطلوب					
8	السياسات المصرفية لم تضع نهضة صادر الثروة الحيوانية كأولوية					

2/ تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية لا يتناسب مع حجم التمويل الممنوح للقاعات الأخرى.

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	التمويل الممنوح لقطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية لا يتناسب مع حجم الطلب الخارجي					
2	هنالك أولوية للتمويل المصرفي علي حسب الأهمية بين القطاعات					
3	يعتبر التمويل للصادرات من الثروة الحيوانية غير آمن للبنوك التجارية					
4	يمول قطاعا صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية بنسب متدنية					
5	تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية ضعيف جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى					
6	تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل بعض البنوك التجارية منعدم تماماً					
7	تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية يحتاج لسياسات جديدة ومواكبة					
8	تمويل قطاع صادرات الثروة الحيوانية من قبل البنوك التجارية أقل من المتوقع بكثير					

3/ ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً علي صادرات الثروة الحيوانية .

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	ارتفاع سعر الصرف هو المقيد الأساسي لصادرات الثروة الحيوانية					
2	ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية					
3	سعر الصرف يؤثر ويحفز الصادر إذا كان مجزياً					
4	يجب وضع سعر تشجيعي للصادرات من قبل البنوك					
5	ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً في المستوى النسبي للأسعار					
6	سعر الصرف يؤثر ويلعب دوراً مهماً في الصادرات					
7	ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على عائدات الصادر من الثروة الحيوانية					
8	تذبذب سعر الصرف يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية					

ملحق رقم (2)
محكمو الاستبانة

م	الاسم	الدرجة الوظيفية	الجامعة
1.	د. محمد زروق إبراهيم	أستاذ مساعد	جامعة شندي
2.	د.ابوبكر عثمان محمد	أستاذ مساعد	جامعة شندي
3.	د. الحارث عبد المنعم حمد النيل	أستاذ مساعد	جامعة شندي
4.	د. صلاح الأمين الخضر	أستاذ مساعد	جامعة شندي